



Copyright © King Saud University

١٩٧٣

١٩٧٣

١٩٧٣

٢١٧

م.س

مجمع البحرين وملحق النيرين، تأليف ابن
الساعاتي، أحمد بن علي - ٦٩٤ هـ. كتب في القرن
العاشر الهجري تقديرًا.

١٠٠ ق ١١ س ١٧x٢٤ سم

٦٩٦٢

نسخة جيدة، بأخرها نقص، خطها نسخ حسن
الاعلام ١: ١٧٠٠ مكتبة حرم المكي (الفتة) ١٥٦:

١ - المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ.

١٤١١
٢

كل ختم ودهج يوتي وبتا شر

اي باقر علم و در حد شرع بي
دانش بنو طوطا صفت بعل
رونق ز نو بافت شرع اولها
اي سلسله ساد هم مصطفو
وله

لاني

ايان بهر لا ختم قدرت

10000 T

مكتبة هامة - الملك سعود - الرياض
الترتيب: 7967 - 1411 هـ
المؤلف: محمد الجرجي
تاريخ النسخ: 1411 هـ
اسم الناشر: محمد بن علي
عدد الأوراق: 10
ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمعرفة هدىً والحق ظاهراً
والعدل قائماً والعدل قائماً
والعدل قائماً والعدل قائماً

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمعرفة هدىً والحق ظاهراً
والعدل قائماً والعدل قائماً
والعدل قائماً والعدل قائماً

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمعرفة هدىً والحق ظاهراً
والعدل قائماً والعدل قائماً
والعدل قائماً والعدل قائماً

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمعرفة هدىً والحق ظاهراً
والعدل قائماً والعدل قائماً
والعدل قائماً والعدل قائماً

حي في النظام له

وللصالحين وللمسلمين

1

124

من دون كونه **م** أو **ت** **ص** **ج** **ب** **س** **م** **و** **ا** **ن** **ك** **ا** **ق** **د** **و** **ض** **ع** **ن** **ا** **ر** **ق** **و** **ا** **ف** **و** **ا** **ي** **د** **ن** **ك** **ر** **ه** **ا**
اشارة

فانما هي كاشية **ب** **ن** **ف** **ع** **و** **ج** **و** **د** **ه** **ا** **و** **ل** **ا** **ي** **ض** **ر** **ع** **د** **م** **ا** **ف** **ن** **ق** **و** **ل** **ق** **د** **ل** **ل** **ن** **ا** **ع** **ل** **ق** **و** **ل**

اي حنيفة اذا خالفه صاحبها بالجملة الاسمية سواء كان الخبر مقدما او
مثاله للحدود حضور الجماعة

او جملة او مفرد الا ان تقع هذه الجملة كالمعترضة فلا تدل على خلاف
مثاله وقومها حال لا وطهرها وادورها خيرة ينظر

او تنصرف نسبة رواية الى اية حنيفة رجة الله فلا تدل على خلاف صاحبها
مثاله نسبة الرواية لها قولنا في الغرض او قولنا في الغرض

فالانقسام القولان في النفي والاثبات اقتصرا عليهما والارادتهما ما يصح التثنية
الانقسام لحد الاسمية

لا يثبت مذهبها ما لا يثبت شيئا لا من اللبس وعلى قول ابي يوسف اذا خالفه
مثاله المذهب

صاحبها بالجملة الفعلية المضارعة الفعل المستتر فاعلمها وعلى قول محمد اذا
مثاله قولنا

خالفه صاحبها بالجملة الماضية المستتر فاعلمها والكلام في الاقتصار عليهما
مثاله قولنا

او اردنا انما يصير التثنية ما سبق وعلى قول ابي حنيفة اذا خالفه ابو يوسف
مثاله قولنا

ولا قول محمد بالاسمية وادانها بالمضارعة وعلى قوله اذا خالفه محمد لا قول
مثاله قولنا

فمنه واجب ونفاته

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

لا يثبت يوسف بالاسمية وادانها بالمضارعة وعلى قول محمد لا وعلى قول ابي يوسف لا
مثاله قولنا

اذا خالفه محمد لا قول الامام بالفعلين او بنى قول محمد بعد المضارعة وعلى قول
مثاله قولنا

وعلى قول الثلاثة ثلاثة اوضاع اما بالاسمية وادانها بالفعلين او بالجملة
مثاله قولنا

ونفى قول محمد باحكام ثلاثة مرتبة اولها الامام وثانيها الاية يوسف وثالثها
مثاله قولنا

لمحمد وعلى خلاف الشافعي بفعلية مضارعة مصدرية بنون الجماعة نفي او
مثاله قولنا

اثباتا وعلى خلاف زفر بن عاصية الحق ما نون الجماعة كذلك على خلاف مالك
مثاله قولنا

بفعلية الحق ما واطلجعا وانما جعلناه مجوعا اليهم ان المذكور هو قول صاحبنا
مثاله قولنا

وانهم كالفونم فيه فقصر على هذه الجملة ان ثبتت اقوالهم والارادتها بنفيها
مثاله قولنا

على ما سبق هذه اوضاع المسائل الخلافية وذلك على غير الخلافية بالجملة
مثاله قولنا

الشرطية والتأقية العاريتين عن الاوضاع السابقة والفعل الظاهر الفاعل
مثاله قولنا

والمستتر للعلم به والفعل اللازم ظاهر كان فاعله او مضمرا والذي لم ينتم
مثاله قولنا

مكبرا فانه يبرر الصلوات

فاعله واذا قد وفيها بالمقصود فقد رقتا حرف الحاء والسين والميم على الائمة
وللضارعة والماضية ونفي قول محمد وعلى الاقوال الثلاثة على الترتيب تنبيهها
على ان تلك الاحكام اقوال اصحاب القوم وحرف العين والزاي والكاف
على الجمل التي اصحاب هذه القوم ومن الشافعي وزفر ومالك مخالفتهم الحكم
المذكور فيها وحرف الدال على المسائل والفيود الزائدة على ما في العناوين
وقد اشار الى ان تحليل الكتاب بها فائدة سرعة الوقوف على المسائل الخلافية
ولعانة للبتيدي والقاصير في علم العربية وليكونا قايين ما يلتبس

في الخط من الحروف الفعلية صوتا للكتاب عن غلط الكتاب وتنبيهها على فساد
تلك الزوائد وقد تشارك المسئلة سابقتهما في حكمها وخلافهما في المشاركة
في الاعراب وهذا حين نشرع معتمدين على العين الوهاب والله اعلم
بالصواب

كتاب الطهارة

في الطهارة من الجناس والجناس من جناس الهمزة والواو والياء
التي هي من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة
والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء
من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة والواو والياء

يقترض في الوضوء غسل الوجه ويسقط عنه غاورة العذار والدين والرجلين
وقرئته الفصل المستقلة تعالى فاعلموا انكم انتم المستقلون على انفسكم
الى المرتقين والعين وادخلنا ما لم يفرض في كل الراس فقد روي
ما في لقوله تعالى وايد بكم الى المرافق وارجلكم في قوله انصب عطف فاعلمه

بالرجل الاقل ومنعنا فيه مدا الاصبع وفرض الخبة مسح رجليها والاصح
مسح ما يلاقي البشرة ويسقطه او يستوعبها وحكم بالاحرام والطهارة

في ملأه المسح الا اناءا وبالمسح لا بعد لها ويستلزم المستيقظ
غسل يديه ابتداء والتسمية والسؤال والتحليل ورواها في الخبة سنة
وما فاضيلة والتثليث واستيعاب المسح ولا يثبته والضميمة والا
ستين شاة وفيه كل منها لانهما وفرضهما في الغسل ونحو الاذان

ما الراس ولم توجب النية والترتيب ولم يشترطوا ولا ويستحب التيمم
لان العمل في الوضوء لا يلا للثبوت خلاف التيمم
فصل وينقضه كل خارج من سبيل في بشرط الاعتياد والحق به الخارج
اي لاجل حاجته لا لثبته وشقته

الذي يتجسس من غيره والقي وشرطنا فيها السيلان والامتلاء وهو ما في
غيره يتجسس من غيره والقي وشرطنا فيها السيلان والامتلاء وهو ما في

في الطهارة من الجناس والجناس من جناس الهمزة والواو والياء
التي هي من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة
والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء
من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة والواو والياء

في الطهارة من الجناس والجناس من جناس الهمزة والواو والياء
التي هي من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة
والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء
من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة والواو والياء

في الطهارة من الجناس والجناس من جناس الهمزة والواو والياء
التي هي من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة
والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء
من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة والواو والياء

في الطهارة من الجناس والجناس من جناس الهمزة والواو والياء
التي هي من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة
والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء
من جناس الهمزة والواو والياء والواو والياء من جناس الهمزة والواو والياء

في يوم مابع واعين وحكمنا قضية في البلم وجمع التفرقة في اتحاد المجلس الباعث
ونقضة بالقرينة في صلوة كاملة ولو غلبه انما اوجنوا اوزالت مسكنه
بنيوم انقضى ولم يقيدوه في القاعد بالطول ولم تنقص في قيام وركوع وسجود
مطلقا وحكم به لتعدي في الصلوة ولم تنقصه ليس اشارة ولا مرجح بباطل الكفر لم
ويشترط طول في السجدة وسبعة بفرض المباشرة **فصل** في غسل البدن
لا يزال المني ولم يشترط ذلك وشروط الشهوة ويعتبر وجودها في الخروج
ولا يوجه على مستيقظ وحدها وقفا ولم يتذكر احتلاما ولا التقياء الخائين
وانقطاع حيض ونفايس لم يدي ودي في سبعة لجة واعيد واخرام وفي غرة
وانبتدئ بغسله وفوجه واذن الحب ثم يتوضا الارجلين وثلاث الصب
المستوعب ثم يغسلها وتكفي المرأة غسل شعرها وحرم الاكبح حول المسجد
والنفاق والاصغر من المصحف الابغلافه **فصل** في رفع الحدث بالماء المطلق
او قاعدا او اوجنوا او ساجدا او مضطجعا
او مضطجعا او مضطجعا او مضطجعا

لا يصح نبات ومغلوب يطاهر ويجزى بغالب على طاهر من غير ان يغيب به بعض
او صافه وتعتبر الغلبة بالاجزاء لا بالورد في الاصح ولا يرفع يستعمل ويغيب
انزل به حدث او تقرب به وعين الثاني فهو مغلط الحاشية وخففها طاهر على طاهر
اي عمن جدا استعمال الماء الذي استعمال في وجه القربة والمراد من الثاني بعد هذا فانه
بالماء الصحيح وحكم بطهره من مطلقا ولا حكمنا بان كان استعماله طاهرا او الماء
والجنب للمغسل اطالب السقاء بحسان والرجل طاهر في الاصح وعلى حالها طاهر
وطهور ويجوز من طرف غير لا تحل الاخر التحسين وبعد نعتي اذ ذرع
في ثيابها وعقبة على لا يحسن العرف ومن عار عدم اشرها فيه وسامات فيه
حيوانه ويحتمل ما مات فيه عن دموي وحكموا القليل وان لم يتغير الحاشية
تخل جوة وحال الطيب يدنو وطهر واجلوا الميتات مدبوعة ولا يستعمل
من محترق ومن الغين ويحتمل شعره وطهره ويحتمل عن القليل والحفاة السباع
او قاعدا او اوجنوا او ساجدا او مضطجعا او مضطجعا او مضطجعا او مضطجعا

فصل في علاج البيرلوت ادي وخوه ولا تفتح حيوان وعش من ذلوا

وسطا اوكين حسانه لوت فارت وخوها الي ثلثين واربعون الاخمين

اوستين لحامة وخوها ومن المعين بقدر وامر عاتين الي ثلثمائة واعادة

صلوة ثلثة ايام وليا لها الظهور منتفخ ويوم وليلة لميت واجبة ولا تفتحها

على العلم وظهرها والدلو الاخمين يقطر **فصل** في علاج التور بالمشير

وتوجب غسل الاناء لولوغ الطيب ثلثا لاسبعا اخذ من التراب وخوه

منه ومن الخبز وقلم من سباع البهايم ولا يكره من هرق ويكن من دجاجة

مخلات وسباع الطيب وساكن البيوت وتجمع بين التيم والوضو يسور

بغل او حمار او جروا نقد التيم ولا يابس يسوز الفرس وعلم بالاغلي

في اختلاط او ان اقلها طابا لا تحري **فصل** في تيم مسافر فقد الما حقيقة

او حكا ومفاد في المصير ميلاد حريق لمريض خاف الزادة كالوخاف تلف نفس

كالبي والا لمقدم

اي وجد الماء ولم يقدر عليه

عنه من الماء فانه لا يضره

هذا الفصل هو لاصول في علاج البيرلوت ادي وخوه ولا تفتح حيوان وعش من ذلوا
وسطا اوكين حسانه لوت فارت وخوها الي ثلثين واربعون الاخمين
اوستين لحامة وخوها ومن المعين بقدر وامر عاتين الي ثلثمائة واعادة
صلوة ثلثة ايام وليا لها الظهور منتفخ ويوم وليلة لميت واجبة ولا تفتحها
على العلم وظهرها والدلو الاخمين يقطر
وتوجب غسل الاناء لولوغ الطيب ثلثا لاسبعا اخذ من التراب وخوه
منه ومن الخبز وقلم من سباع البهايم ولا يكره من هرق ويكن من دجاجة
مخلات وسباع الطيب وساكن البيوت وتجمع بين التيم والوضو يسور
بغل او حمار او جروا نقد التيم ولا يابس يسوز الفرس وعلم بالاغلي
في اختلاط او ان اقلها طابا لا تحري
او حكا ومفاد في المصير ميلاد حريق لمريض خاف الزادة كالوخاف تلف نفس
كالبي والا لمقدم
اي وجد الماء ولم يقدر عليه
عنه من الماء فانه لا يضره

عن الامام فانها
اختلطت امان اختلطت عمارون اهدجا
عن ولا خراطا هرقا نه يخلط لصدها لاهو
ثم ينجم ولا افضل هو الا ارا قروان كان
ولا غلب طاهيا كان اكان امان طاهيان
وانا ووليد كس ههنا يخوي لا يوقى غلب
على طاهي غلب وب نعل الا امان وان كان
الا حذر طاهرا ولا غلب يخلط على عكس ههنا
الصورة وهي مسلمة اكانت عليها خلاف
فقد انما يخوي لانه واجد لاراطا هرق
صفتة وغلبة الطرا يا يخوي ولعل شري قصار
السياب وعند حكم الغالب فكان لكل نجسا حكا
فمنهم او يخرج بعض بعض منهم كلاف السياب
لان لا يخلط عنها ستر الموت والبراب خلت
عن الامام فانها

هذا الفصل هو لاصول في علاج البيرلوت ادي وخوه ولا تفتح حيوان وعش من ذلوا
وسطا اوكين حسانه لوت فارت وخوها الي ثلثين واربعون الاخمين
اوستين لحامة وخوها ومن المعين بقدر وامر عاتين الي ثلثمائة واعادة
صلوة ثلثة ايام وليا لها الظهور منتفخ ويوم وليلة لميت واجبة ولا تفتحها
على العلم وظهرها والدلو الاخمين يقطر
وتوجب غسل الاناء لولوغ الطيب ثلثا لاسبعا اخذ من التراب وخوه
منه ومن الخبز وقلم من سباع البهايم ولا يكره من هرق ويكن من دجاجة
مخلات وسباع الطيب وساكن البيوت وتجمع بين التيم والوضو يسور
بغل او حمار او جروا نقد التيم ولا يابس يسوز الفرس وعلم بالاغلي
في اختلاط او ان اقلها طابا لا تحري
او حكا ومفاد في المصير ميلاد حريق لمريض خاف الزادة كالوخاف تلف نفس
كالبي والا لمقدم
اي وجد الماء ولم يقدر عليه
عنه من الماء فانه لا يضره

[illegible]

او نحو في ضرب ضربا لوجزله واخرى ليدى الى رقيقه مستوعبا والصحيح
 من قوله لا بد من رقيقه
 وبمقتضى راعى الكوعين ويجوز من غير طاهر غير مطيع ولا مريد ولم نعين
 التراب ويجوز بالحق ايضا والضرورة بالغيار ولا انتصاف لمعنى وشروطه
 اي اذا لم يجد رابا ولا رابلا
 وفرضنا النية وينقضه ناقض الاصل والقدائق على الماء ومن والنا عشر به
 وفرضنا النية وينقضه ناقض الاصل والقدائق على الماء ومن والنا عشر به
 في الاستيقظ ونبتل صلواته لرويته مطلقا وايضا باعادة التذكر ونبتلنا
 لروية متوضي اقتدا بالتميم والوضوء في التيميم في ريقه تبطها والتيميم
 في الاصح كما ينبغي فيه ما واوجب الجمع في ريقه فيها ويعيد ما والحضور
 فاذا الطهور يؤخرها ولا يستثنى ووافق في رواية ولم يلزمه الاعادة
 لا دايه فيه التيميم وبلغه بالطلب لغلبة ظن لا مطلقا وهو قبل الطلب
 من ريقه جائز حتى جاز للخط المقدم للرد وقال بعد المنع ولا يجب شراؤ
 الماء باكثر من ثمن المثل ويتبدل تاخير التيميم الى اخر الوقت ويجزى قسلة
 اذا كان وجود الماء في الوقت والدرست في الوقت والابواب
 احدا في التيميم

Handwritten marginal notes at the top of the right page, including dates and names.

فإذا ما غابته وتبين من غير الإسلام ولو أن بعد ذلك وصلوا فيه
فحينئذ خوفه جازان ولم يغني وعبد وحكم بالعادة لا خفي خاف قوما
ولا يجوز في الوقتية والجمعة والسناء فيه بالنم حزين وكيفية لو اجد ما يغني
بالقيم ونعمت الاغلب من المرح والصحيح فيتم او يغيب ولا نوح ووقت
لغة فيتم للحاجة ثم اخذت فيتم له ثم وجد غير كاف لما يوجب صفة الى
قال سبحانه اذا جعلنا ليلك نائم

المعنى ونفي خبره وانظروا قصده اليها وتكرره ولم يتم الحديث
فحينئذ قد غلب على الصريف اليها ومنع **فصل** نسخ الحذف
بعد التيسر على طاعة وتشرط انما قال الحديث قبل التيسر واجازة
للقوم ولم يلقوا منته فقدروا وما للقيم يوما وليلة ولا سافر ثلثة لياليها
من حين الحديث الى نسخ اعلا الحذف خطوطا الاصابع الى الساق ولم يستوا
استقامه بقدر الفرض بقدر ثلاث ايام اصابع من اليد ومنعنا المعدور

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

Handwritten marginal notes at the top of the left page.

المستبد والاصح رجوعه ولا يخ على العامة والفلسفة والبرق والفقار
ويخ على الموقنين واعداه مطلقا لا يخ احد بها ويخ مع يسير الخريف
ومعوه مع ظهور قد رثلت اصابع اصغر ما لا اكبر القدم جمع الخريف

من واحد فقط وينقصه ناقض الوضوء وكذا اخراج العقب ويعين
خروج الاغلب واجاز ليقار المكن ويفسر فتميه فقط لمقبة المد
وتحيز لسفرة الطاري اتمام مدته ونحو العكس ونسخ الجيرة وان
شدت على عبي وضوء مستحب وقالوا واجب وقيل الوجوب وقاق
ويطلق السقوط لير ويصح المقصود والبرج على جميع العصابة ان
حما **فصل** تقضي الحايض الصوم لا الصلوة ولا يوجب قضاء ما نكته
في اول الوقت نظروا وتعين الوقت من بعد الاهلية قدر الحرية وان
الصلوة بالليل

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.

إذا رأت المرأة في أيام عاداتها ما
ليس يخصه من قبل عادتها لم تكن إذا
احتج نصابا وهذا لا يشترط
أيام بليتها والآن لا يشترط موافق
عند الحائض على يوم آخر فاف
في ذلك كان الأول والثاني حيفا
ولا كان استخاضة ولا لا يتوقف
على يوم آخر بل يكون حيفا على
ذلك ان كانت عادتها اربع ايام من
اول شهر فواف آخر رجب فربما
اول شعبان فربما فالحجود في
ايام عاداتها ليس يخص ولا الذي في
رجب فاف مع آخر شعبان مع اول
رمضان لم تكن ليس بحض وما لا
يتوقف

[illegible]

من الامارات
الامارات

[Faint handwritten notes at the bottom left corner.]

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely from the same manuscript, written in a cursive style.

والظفر أيضا والخش غير الوجه والكف وفي القدم روايات ولم يفسد الصلوة
لعله على الوجه الحق من تقطوع اصابعها ما عدا ما فوق وفي الاخرى انما تست من العيش
لطلق الاربعين في يدي العاصم كساق والفخذ والبطن والشعر
التار والذكر وحده والاشنين وحده ما من ماذون النصف ومعه في رواية
اي الصلوة لان قليل الانكشاف معفون عنها مع النصف
ولو انكشفه او قام في صف النساء للرجعة او على نجاسة مانعة بالاداء وقد
ادرك ان يفسد ما واجازها ما لم يؤد واجد ثوب كله حسن الاداء
وخبره بينه وبين الايام عاريا ولا يعيد ما صلى به ولا يلزم غير واحد سائر
بالقيام بل فصل الايام ويستقبل امتناع الكعبة ان كان مكة وجهها ان ناء
عنها ويحرم الاشياء وعدم المحس ويجوز صلوة للصلاة في العدو
عن جهة اخرى وتجزي لو اتم بغيرها فاختلجه جهاتهم ولم يعلموا جهة الامام
ولا تقدموه ولم تاتر المستند بالعادة ولو علم خطاه فيها يستقيم وينوي
فيعلم اي صلوة في الامتناع باللسان ويضيف المومنية المتابعة ويوصلها

Handwritten marginal notes in Arabic script, continuing the discussion on prayer and its validity.

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely from the same manuscript, written in a cursive style.

التحريم ونعته شرط لا ركنا فصل تقترض التحريم والقيام والقراءة والركوع
والسجود والقعدة الاخير وقد روي ما بالشهد لا بقدر ايقاع السلام وليس
ان يرفع يديه للتحريم محاذيا لهما مية تحتي اذنيه والمراة الي المنكبين ويأمن
بالحنية وما يتقدم الركوع ولم يقتصر على التكبير المجع عليه فيقتصر على
المعرف والتكبير وتجنين بالتكبير وسائر كل التعظيم ولم يربطوا بوضع اليدين
على الشمال تحت الشق لا على الصدر ركائلي وجعلة سنة القبر والاشنة
قيام فيه ذكر سنون وابتون الشاء سبحانك اللهم الى اخره ونقتصر عليه
لا على وجهه ويجمع بينهما يستعيز بالله من الشيطان الرجيم ويجعلها
الصلوة لا القراءة فيأمن بها المقتدي والمسبوق بعد الشاء لا عند القضا
وقبل تكبيرات العيد لا بعد ما تم بقر الله الرحمن الرحيم وتخطيها وحلقها
او الصلوة وقالا اول ركعة ومرواية وامر بها في الشورى في المظان

Handwritten marginal notes in Arabic script, continuing the discussion on prayer and its validity.

ثم هو القدر ويقول امين فحقها ولم يزل من الفاعلة بل ونحوها مع سورة اولئك
الاباء والفرس ابدا وقال طويلا اولئك وهو رواية وهي الفارسية تجريه وقال
للعاجن عن العربيه والاصح رجوعه وتعين كعين لغير القراءة لا الكل
وتسب في الآخرين الفاعله خاصه وان سجع فيها اوسكت جاز ويقر في
جميع النفل والوتر ولا يتعين سوره صلوة ويكون التعيين ويسب في الصبح
والظهر طوال المفصل وفي العصر والعشاء او ساطه وفي المغرب قصار
وفي الشفوه والضرة ونحوه بحسب الحال ثم يركع مكبرا متعديا على ركبتيه
مفرج الاصابع باسط الظهر مع الرأس ويقول سبحان ذي العظم ثلثا
وتسبب الزيادة مع الاشارة للنفذ وتسبب الادعية والاذكار والتسبيحات
والتكبيرات ويقترض التعديل في الاركان ويوحى به ثم يقوم ويقول
سبح الله لمخرجك والامام يكفيه ويقول الموم ربنا لا اله الا انت سبحانك
قالوا وهو من السورة

في الارض من غير ان يركب
 السجدة بالوضع لا بالرفع ثم يكبر
 وينحني ويضع يديه ركبتيه
 انما يدنيه ولم يحسن هذا الوضع فلا
 يشترط لها مكانة ولا يفتش ذراعيه
 ويبد ضبعيه ويجافي بطنه
 عن فخذه في غير رحمة وتخفض المرأة
 ويوجه اصابعه الى القبلة ويجد
 بين كفيه على انفه وجهته ويقول سبحان
 ذي الاعلى ثلثا والاقتصاد على
 الانف جاز غير عذ ومع الاساءة
 ورؤى عنه قولما وعليه الفتوى
 وتجيز على فاضل ثوبه وكرد عمامته
 ولم يكن هو على جلد ومسيح ويكبر
 السجدة بالوضع لا بالرفع ثم يكبر
 ويقعد ثم يكبر ويسجد ثانيا ثم يكبر
 وينفض الى ركعة الثانية ولا تسنح
 جلسة الاستراحة وتنفذ الاولى
 في الشاء والتعوذ والتميم
 القعدتين فنفسر فيها لا في الاولى فقط
 وتورك المرأة ويسط اصابعه
 القعدتين في سجود السجدة
 السجدة بالوضع لا بالرفع ثم يكبر
 ويقعد ثم يكبر ويسجد ثانيا ثم يكبر
 وينفض الى ركعة الثانية ولا تسنح
 جلسة الاستراحة وتنفذ الاولى
 في الشاء والتعوذ والتميم
 القعدتين فنفسر فيها لا في الاولى فقط
 وتورك المرأة ويسط اصابعه

الصلوات
الطاعات
العبادات

تخذه ويتشهد الخيات لله والصلوة الى الخمر وحيت فيها ولا يفرض في الثانية
وتعطف فيه بواوين ولا يركع ولا يركع في الخمر بما يناسب الادعية المأثورة
اي حروف العطف ويتركه الثاني

لا مطلقا بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ونفرضها في العمرة لا يركل
قال الشافعي من كان من اركان الصلوة لا يفرضها
صلوة فليس بينهما وقبل كما ذكرتم بقول السلام عليكم ورحمة الله

والحفظه والماموم امامه ايضا في جنبه وان جازاه نواه فيهما والمنفرد فيهما
اي اليمين واليسار

الحفظه وجعله من الايام يخرج المقتدي وعكسه فيمن عليه بخود سهو
اي السلام من الامام في الصلوة يخرج المقتدي من الصلوة
ووقفا خروجه فان سجدة عاد وقهرته عوضه تفقد صلوة للسجدة

وتنقصها الوضوء ولو سقطت حدث قبله نوضا وسلم وان بعد او
المراة العتقة في موضع السلام

بعد ما ياتي في الصلوة في هذه الحالة تمت وان راي المقيم المأثورة السلام
كالحقيقة والكلام والاكل والشرب

او انقضت مدة شيخ الحيف او خلع يرفق او تعلم الا في سورة او وجد
قال ابو حنيفة والشافعي والمامون والمامون والمامون

الصلوات
الطاعات
العبادات

او قد الموقفي على الركوع والتجود اخرج وقت المسحاة اي ذكر فائده او اختلف
القاري اياها وطلعت الشمس في الفجر اخرج وقت الجمعة وسقطت الجيفة

عن زيارته باطلة والاصل ان اخرج من الصلوة بفعل المصلي قبل
قال الشافعي من كان من اركان الصلوة لا يفرضها

الاستواء او لها واخرها في وجود المغير **صل** الوتر واجب وقال الشافعي
لغزله عليه السلام ان الله يزدكم ملكا صلواته على من صلى

فذكر في الفجر مفسد له وكذا ذكر فائده في إعادة العشاء في
اي اليمين

صل ليس للرجال الا اذا بالجماعة سنة مؤكدة ولا يركعها في سجدة واحدة
اي الصلاة بالجماعة

قيام الاعلم فالأدور فالأحسن فالأحسن خلقا وكن تقديرا للاع والجد
لان ما تم من الصلوة

وولدان والمبتدع والفايق واجار وانقضى ولا نام المرأة الا النساء
وتقف وسطهن ومنع الصبي من امامة الرجال مطلقا في الاصح ونصف
الرجال ثم الصبيان ثم الخناث ثم النساء وان جازاه نواه فيهما والمنفرد فيهما

وهذا ما ورد في خبره من ان المصلي اذا صلى في جماعة
فان كان في جماعة فليكن في ركنها او في ركنها او في ركنها

الولادة من قبله وينتقد الامين ولا يقولون فيهم العبدون والجمعة ويختص
الشعر في الصبح والى المغرب والعشاء ويحرم الامام فيها وجوبا واولاها
اي المذمومات
حصر فيه الاختلاف والخوض حضور الجماعة الا الظاهر من الجملة والاطلاق
والحلق فيها الامام بقدر ما يقدرا من غير العلو وعلى وجه واحد
وشروطنا اما من جهة اقتضاء من لم يؤخر القصر عن الفراغ من الامامة
واستواء الصف ولاعتنا الثانية من لفظي الامامة في اثره عقب الفراغ
وتمامه او لغيره لو حرم مقدار الامام فهو جائز وقيل هو الاصل ومنعه
عن القراءة ويجعله تبعام مطلقا واقتضى ما هو معذور في اللفظ والبناء
لغيره ولو لم يمتثل له وقارنا بصلاته فاسد وخصا بالقارئ وبما
ما يحل غايلا ومفترض متفلا ولا يفتقر وانفسد ما من متين لم يتوضي
ومن قاعد لقيام ونفسد ما من متين خلاصه ومن مفترض لم يقرأ فوضه
ولو رجع قبل ايامه فحقه قبل قيامه اجزاء ولو اقدم والامام راجع فرفع
شك في الامام

فدفع القندي عن كسناه ولو سبق ركعة ونام في ركعتين يصل فيها اذكر ما نام فيه
اذا اقبل بالامام ثم رجع في تمام الامام ورفع القندي بعده فنداد ركعتين
بعضها فانه ولو تابع فيما بقي من ركعتي القات ما نام فيه اجزاء
وعلى الترتيب الذي لو نقص هذا الترتيب تابع الامام الى اخره
فيما جعل المأموم وجهه الى وجه الامام وظاهر الظاهر لا وجهه ويستندون
الى الجوز لظاهر المأموم الى وجه الامام
مفسد ونفسد ما بالكلية الواحدة ولو سوا او نفسد السلام قدما
لانه من غير ان لا يكون في ذلك كلام سموا الا ان لا يكون له كلام في جراح فياخطا به
ويجوزها مع تافيف وخوض وجواب حين تحيد وترجع وتسمع وتكمل
ان تطلع للمسلم لانه من كلام الناس مع ان هذا الضمير اما في الترتيب من موضع جوده
ولا عاده بخوده على الظاهر بعد التحس ونفسد على مصلح من يحس
لنا انما سجدة على النجاسة فسدت السجدة وانفسد بعض التمام فسدت
البطانة ولو اعادة من نفسه او غيره التي فيه حازت صلاته في الاصح
مطلقا ولو اكل فيها او شرب مطلقا او رد السلام لمساواة او بين فسدت
سوا كان مبتدئا والدرهم والكثير كان وكثيرا ما شيا او شيا
واطلما لتذكر القايمة وطلوع الشمس بعد ركعة من الفجر وما فرضيتها
منع

الامام في ركعة واحدة ولو سبق ركعة ونام في ركعتين يصل فيها اذكر ما نام فيه
اذا اقبل بالامام ثم رجع في تمام الامام ورفع القندي بعده فنداد ركعتين
بعضها فانه ولو تابع فيما بقي من ركعتي القات ما نام فيه اجزاء
وعلى الترتيب الذي لو نقص هذا الترتيب تابع الامام الى اخره
فيما جعل المأموم وجهه الى وجه الامام وظاهر الظاهر لا وجهه ويستندون
الى الجوز لظاهر المأموم الى وجه الامام
مفسد ونفسد ما بالكلية الواحدة ولو سوا او نفسد السلام قدما
لانه من غير ان لا يكون في ذلك كلام سموا الا ان لا يكون له كلام في جراح فياخطا به
ويجوزها مع تافيف وخوض وجواب حين تحيد وترجع وتسمع وتكمل
ان تطلع للمسلم لانه من كلام الناس مع ان هذا الضمير اما في الترتيب من موضع جوده
ولا عاده بخوده على الظاهر بعد التحس ونفسد على مصلح من يحس
لنا انما سجدة على النجاسة فسدت السجدة وانفسد بعض التمام فسدت
البطانة ولو اعادة من نفسه او غيره التي فيه حازت صلاته في الاصح
مطلقا ولو اكل فيها او شرب مطلقا او رد السلام لمساواة او بين فسدت
سوا كان مبتدئا والدرهم والكثير كان وكثيرا ما شيا او شيا
واطلما لتذكر القايمة وطلوع الشمس بعد ركعة من الفجر وما فرضيتها
منع

الحديث فانه من خارج المجلد
في خلاصته خارج
الاجزاء

جلد چهارم

[illegible]

الامداد

...فانما يختلف وقال ذو
...وينا والعدل على

جلال من خارج

جلد مبارک عند قاتلا لا یجوز

في الصلاة على وجهه وتوحيش النجس عن الركوع
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار

وتجعل السجود اخفض ولا يرفع شيئاً الى وجهه وتوحيش النجس عن الركوع
والسجود في يومين بها قاعدة او يتم ان عرض من خمسة او خمسة على مؤمن
استانفاً وعلى قاعدة حكمية ولو استوعب الإغناء وقت صلوة نوحية
والاعتبار في عدم لزوم زيادة زمانه على ساعات يوم وليلة لأعلى أوقات
خير صلوات بوقت سادسة فصل في وجوب سجدة التلاوة في وجوب القضاء واستداده

اربعة عشر موضعاً وتعد منها صلاتان في الحج وعدها التيمم فابعد ما
منها وتجب بطلان السماع ولم يشرطوا الذنوب وتكليف في التلاوة وهي الفاتحة
موجبة اذا اجبت وشرطها فهمها وبيع المومن وامر اداها بعد الصلوة عن تلاوة
والغيا حكمها وتؤدي بعد ما عن تلاوة خارج ولا تخبر فيها ولا تصيد ما

وتسجد الخارج عن تلاوة مصل وحكمها الاخير في الاذان على حسب الوجوب
وقال في الوجوب في صلاة
وقال في الوجوب في صلاة
وقال في الوجوب في صلاة

وقال في الوجوب في صلاة
وقال في الوجوب في صلاة
وقال في الوجوب في صلاة

في الصلاة على وجهه وتوحيش النجس عن الركوع
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار

في الصلاة على وجهه وتوحيش النجس عن الركوع
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار

في الصلاة على وجهه وتوحيش النجس عن الركوع
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار
والاستغفار بالانكسار والتسليم بالانكسار

وتعكسه لاذنما بالاعاءار كما بعد بلاد واحد ولا تخالفا لاجل المجلس

وتستطيع صلواتية الخارجية لا بالعكس ولكن بما في ركعتين في بولصة

لاثنين وتلك الوضعية والرفع من غير حرم ولا تحليل **فصل** في تعيين الذي

مدة السفر بسبب ثمانية واربعين ميلا فتقدره بثلاثة ايام وسط الايام

وليلة وترخص للعاجي وبني القصر غربة لا رخصة فيد ان من مفاخرة

البيوت الى ان يدخل ويشتد اربعة ايام ولو توأها بمكة ولو سجد او تكبر اذا خرج

بني الاقامة في غير مفاخرة خمسة عشر يوما وتقدر بها بالاربعة ايام

ولو توأها بمكة ومنى معاقص والعسكر المحاصر وان اقام به ولو لم

يسبقه من قبل قرب السفر ففي سنين قصر ولو بقي من الوقت اقل من قدر ركعتين

فسافر الزمانه على الاربع ايام واذا اقتدي بقيم في وقتية اتم ايام بقصر تحت

الاعلام للابنام والواحد المقيم في شفعه الثاني امرأة بالاكمال وامر الانثى

في يومين او ثلث ايام في وقتية اتم ايام بقصر تحت

Handwritten marginal notes in Arabic script, mostly in the upper and left margins of the right page.

بالقصر لو دخل من لوضو او من غير قصر بقصرتها ولو اخلها

عن القرية وتولي الاقامة في القعدة انسد لها وصلى اربعة تغلها

الى الثاني فكل القصاص الاداء سفر او حضر **فصل** الجماعة للجمعة

تأكد العقد بالسجدة وقال لا يشيرون وتركا اعتبارها للاداء ولم تعين

اقطعها اربعين حرا واقفين فجعل الاقل اثنين فيها وفي المفاخرة وحيلولة

الطريق وما تلاها ونشرط المصير او فتاوه والوالي ومنعها منى طلقا

وجعلوا وقتها الى العصر لا المغرب ولو خرج الوقت وهو بها نائم

سنتين الظن لا بانها اربعة بخط قبلها ولم نشرط الفصلين

المخطتين والافتصار على خير الله مجزي ولم نشرط القيام والظن التي

وتلاوة اية الايضان والتقوى والصلوة على النبي ويكون كذلك ولا تحت

على سافر وامرأة ومريض وعبد والاعمال يجب عليه مطلقا ولا الحج وكذا

Handwritten marginal notes in Arabic script, mostly in the lower and right margins of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script, mostly in the upper and left margins of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script, mostly in the upper and left margins of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script, mostly in the upper and left margins of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script, mostly in the upper and left margins of the left page.

Handwritten marginal notes in Arabic script, mostly in the lower and right margins of the left page.

ع
يا ايها الذين امنوا اذا نودى للصلاة
فانصروا لها فاسمعوا الى دعوته وذروا البيع
لوجهها
شرايط على المصطفى وهي الحجة والدعوة والاقامة
والصحة والسلامة العينية والسلامة النورية والادب
شرايط في حق من صلى المصروا له الام والخطبة والوقت
والجماعة والاذن العام فقبول الكل مما ذكرنا
عبارة واضحة واقضية ودلالة والاذن العام
يقول نوري الجماعة بقوله فاسمعوا والوقت بقوله
وذروا البيع والخطبة والادب بقوله الى دعوته
فالاقامة والمصروا له البيع وباقى الشرط يستفاد
من قوله فاسمعوا الى دعوته

وینا دین بالحق
اصطیقه وینا دینا ادا میسوز
السلام و لوم بیلا بیلا نقض علیه
نعم انوار و بدو نبی فی الکریم قیل کوز
و قیل لا کوز و ان سجد بها لا یفتقر الی التمس
نعم تفسیر او جین

سالم موفور و ما یحکم کما یحکمی مولانا
الکمال الصمد المیرزا وارث الکمال
نامه اشعار حق اهد و العبد و ازدهان مول
اکبر له صهر مشر و کار و سجاد و سجاد و سجاد
یا کرم و السلام و کرم و کرم و کرم
و سجاد و سجاد و سجاد
و سجاد و سجاد و سجاد
و سجاد و سجاد و سجاد
و سجاد و سجاد و سجاد

الحاج عن الوضوء والتوجه مع مساعد فلو جئنا بعد أداء الطهر
العا من غير الوضوء والتوجه مع مساعد فلو جئنا بعد أداء الطهر

أستدناها بالجمعة وأجرنا إمامتهم فيها ما عدا المرأة وتكون جماعة الطهر
وجعلنا الطهر أصلاً لا مأخذاً للإعادة عن غير المعذور بعد أداء
الإمام وسعدنا بها بمطال الطهر وقالوا أدركنا وحكم بأنهم أربعا لا

أدركنا التمسيد ولو كان فيهما من قبل التمسيد في الطهر وقدمنا
الغير ونفي الجوامع غير جائز ويشترط لائتين فقط خلوها مني وأجاز في
قال شمس الأئمة الصحيح من مذاهب الأئمة ومذهبنا ما دام

السلام والسنن ويجعلها بعد ما سألنا التي قبلها **فصل**
العيد من ارتفاع الشمس إلى الزوال فيقصد المصلي وتوحيش كتيبي
العيد من ارتفاع الشمس إلى الزوال فيقصد المصلي وتوحيش كتيبي

العيد من ارتفاع الشمس إلى الزوال فيقصد المصلي وتوحيش كتيبي
العيد من ارتفاع الشمس إلى الزوال فيقصد المصلي وتوحيش كتيبي

الحاج عن الوضوء والتوجه مع مساعد فلو جئنا بعد أداء الطهر
العا من غير الوضوء والتوجه مع مساعد فلو جئنا بعد أداء الطهر

أستدناها بالجمعة وأجرنا إمامتهم فيها ما عدا المرأة وتكون جماعة الطهر
وجعلنا الطهر أصلاً لا مأخذاً للإعادة عن غير المعذور بعد أداء

الإمام وسعدنا بها بمطال الطهر وقالوا أدركنا وحكم بأنهم أربعا لا

الحاج عن الوضوء والتوجه مع مساعد فلو جئنا بعد أداء الطهر
العا من غير الوضوء والتوجه مع مساعد فلو جئنا بعد أداء الطهر

أستدناها بالجمعة وأجرنا إمامتهم فيها ما عدا المرأة وتكون جماعة الطهر
وجعلنا الطهر أصلاً لا مأخذاً للإعادة عن غير المعذور بعد أداء

الإمام وسعدنا بها بمطال الطهر وقالوا أدركنا وحكم بأنهم أربعا لا

العيد من ارتفاع الشمس إلى الزوال فيقصد المصلي وتوحيش كتيبي
العيد من ارتفاع الشمس إلى الزوال فيقصد المصلي وتوحيش كتيبي

العيد من ارتفاع الشمس إلى الزوال فيقصد المصلي وتوحيش كتيبي
العيد من ارتفاع الشمس إلى الزوال فيقصد المصلي وتوحيش كتيبي

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written on aged, yellowed paper.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

القيس بن عمار

سنة ١٢٠٠ هـ

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page. The text is written in a cursive style and includes several lines of prose. A prominent line near the top reads "ॐ नमो भगवते वासुदेवाय" (Om namo bhagavate vasudevaaya), a common Hindu prayer. The text appears to be a religious or philosophical treatise, possibly related to the Bhagavad Gita or a similar text. The handwriting is somewhat faded and the ink is dark, typical of older manuscripts.

عباد ان العبد و تفتحه
 و احب في حرج الخارج من رفق
 حساب نطق النسل و اجساد
 عباد ان العبد و تفتحه
 و احب في حرج الخارج من رفق
 حساب نطق النسل و اجساد
 عباد ان العبد و تفتحه
 و احب في حرج الخارج من رفق
 حساب نطق النسل و اجساد

عباد ان العبد و تفتحه
 و احب في حرج الخارج من رفق
 حساب نطق النسل و اجساد
 عباد ان العبد و تفتحه
 و احب في حرج الخارج من رفق
 حساب نطق النسل و اجساد
 عباد ان العبد و تفتحه
 و احب في حرج الخارج من رفق
 حساب نطق النسل و اجساد

عش
القصير قطع السور ومنه القصير وهو كل
زرج قبل الاوراق واعلم انه اذا فصل القصير
في الحاف يجب العشر على الباقي ^{او الحاف} والباقي منها اذا
تكون باذنه هي اذا اوكل فقدم ما يحسب على المتروك
كل العشر وعنده عين بقدر القصير على الباقي
وما بقي على المتروك كانت قيمة القصير عن درهم
وقيمة الحب ثلثين فبقدر العشر على الباقي
وبقدر العشرين على المتروك عن درهم

Handwritten text in Arabic script, likely a library or archival stamp, located on a small yellowed paper fragment.

في حليله حلال بطريق رواية وصوله وانما في رواية وصوله وانما في رواية وصوله
والجوف قطر وعلمه اذا نزع الطلوع الفجر وخالفه وحكمه سنانه في
تبعه لتدركه وانما في رواية وصوله وانما في رواية وصوله
صومه لقدم ولان وقد قدم بعد اكله وخالفه ونزعه بالشرع في
النفل ولو شرعت مشطوعة ثم افطرت ثم خاضت او جنبنا القضاء وحكمه
لشرعه مستقبلا يوم العيد وفتح ند في ونوجب قضاءه وان قال الله
علي صوم كذا يوم النذر والمين بحمله الاول وبما هما ومنع تقدم وفاء
النذر قبل حلول وقته ونكر مضغ عليك رطب وذوق الطعام ومضغ
الصغير غير من ورق والاسنشق والاعتساق والتلفف بثوب
للتبر مكرهه وخالفه وقيل نكح المضمضة لغيب وضوء وكراهة اللباث
والمعانقة والمصافحة رواية ولا تكن الحجامه ولم يكل الى السؤال الطب
في حليله حلال بطريق رواية وصوله وانما في رواية وصوله
والجوف قطر وعلمه اذا نزع الطلوع الفجر وخالفه وحكمه سنانه في
تبعه لتدركه وانما في رواية وصوله وانما في رواية وصوله
صومه لقدم ولان وقد قدم بعد اكله وخالفه ونزعه بالشرع في
النفل ولو شرعت مشطوعة ثم افطرت ثم خاضت او جنبنا القضاء وحكمه
لشرعه مستقبلا يوم العيد وفتح ند في ونوجب قضاءه وان قال الله
علي صوم كذا يوم النذر والمين بحمله الاول وبما هما ومنع تقدم وفاء
النذر قبل حلول وقته ونكر مضغ عليك رطب وذوق الطعام ومضغ
الصغير غير من ورق والاسنشق والاعتساق والتلفف بثوب
للتبر مكرهه وخالفه وقيل نكح المضمضة لغيب وضوء وكراهة اللباث
والمعانقة والمصافحة رواية ولا تكن الحجامه ولم يكل الى السؤال الطب

ولا تكن الحجامه ولم يكل الى السؤال الطب
من شوال فصل يجب مع القضاء الكفارة وجعلها ما كان لها من
على جامع في احد السنين في شهر رمضان عامدا او نسيها بالنية
ولا تعدد ما تعدد ونوجبها على المطاوعة ونسقطها عن الغرض
او مرض وعكنا الوضوء في كل ما بعد من وماء ونوجبها بالاكل واللبس
اذا وجبت الكفارة عليها بالوقوع ثم خاضت او مرضت او مرضت او مرضت
عامدا نية وشرطا او نكحها او ذواته وتعدن وطهر بعد نسيها بالنية
اذا افطر رجل في شهر رمضان فوجب عليه الكفارة ثم سوره
بقائه لا يوجبها وكذا الوعد قبل الزوال ولم يكن ثوابه او بعد نية قبل
فصل يجب في القضاء بين الجمع والتفريق ولا يوجب قديما للقضاء
بعد نسي العام ولا يجب على المريض والمسافر لو مات فان صح او اقام
وعند الشافعي تجب الفدية مع القضاء
ثم مات نوجب الايام بالاطعام قاله الفطن عن كل يوم بقدر ما لا
تجزئ الصوم عنه ولو نذر صوم شهرين ففعل ما لا يفيهما بقدر ما لا
لغوله عليه السلام لا يصوم احد عن احد
في حليله حلال بطريق رواية وصوله وانما في رواية وصوله
والجوف قطر وعلمه اذا نزع الطلوع الفجر وخالفه وحكمه سنانه في
تبعه لتدركه وانما في رواية وصوله وانما في رواية وصوله
صومه لقدم ولان وقد قدم بعد اكله وخالفه ونزعه بالشرع في
النفل ولو شرعت مشطوعة ثم افطرت ثم خاضت او جنبنا القضاء وحكمه
لشرعه مستقبلا يوم العيد وفتح ند في ونوجب قضاءه وان قال الله
علي صوم كذا يوم النذر والمين بحمله الاول وبما هما ومنع تقدم وفاء
النذر قبل حلول وقته ونكر مضغ عليك رطب وذوق الطعام ومضغ
الصغير غير من ورق والاسنشق والاعتساق والتلفف بثوب
للتبر مكرهه وخالفه وقيل نكح المضمضة لغيب وضوء وكراهة اللباث
والمعانقة والمصافحة رواية ولا تكن الحجامه ولم يكل الى السؤال الطب

والمرضى المفسر خوف ازديادهم بالصوم وقالوا لا يصح الصوم في

الصلوة وتفضل الحامل والمرضع الخوف على الولد وتقصيان فلا توجب

عليها فدية واوجب ما على الشيخ العاجز ويمسك من بلع او اسلم

بقية يومه ولا يقضيه ولو قدم في بعضه او ظهرت توجب استسكانه

ويقضي الغل عليه ما بعد يوم الاغلاء ولو استوعب به قضاءه

وعكسه ولو استوعب به الجنون ولو جن بعضه نكح قضاءه

ما فيه فصل ثامن في الاعتكاف ان يلبث في المسجد مع

النية زاد او صلوة جماعة والخس فيه شرط وتلزم بالصوم واقل

نقله يوم والفرق وساعة وتختلف المرأة في نكاحها والفرق ساعة

لغيره من زينة مفقودة واشترط له ان النمار ويجوز للجمعة وتحريم الطوق

وهو واعيه وينبطل به مطلقا والابن ان ليس وقبله ولا تنفسه

تأخيرا وقصد السلاخ والشارع

المرضى المفسر خوف ازديادهم بالصوم وقالوا لا يصح الصوم في

الصلوة وتفضل الحامل والمرضع الخوف على الولد وتقصيان فلا توجب

عليها فدية واوجب ما على الشيخ العاجز ويمسك من بلع او اسلم

مكتوب في هامش الصفحة اليمنى من كتاب الفقه في الفرائض

مكتوب في هامش الصفحة اليسرى من كتاب الفقه في الفرائض

بها ولا ينبتل من نكاحه ولا يباح عقد البيع دون اخضرار سلعة

ويكون الصمت ولا ينكح الاخيبي ويخرج الميلة الاولى لنكاح واعتكاف

يومين وتعكسه لا يام ونسب الشائع فيها وان لم يلبث به وان نوي

الايام خاصة صدق ولو لم يذاعتكاف رمضان فصامه اوجبنا

قضاءه والزمانه يصوم شهرين كتاب الحج

يقض من في العمرة ويوجب مضيعة الاموت على كل مسلم حتى بالغ

عائلا قادرا على الزاد والراحلة ونفقة الذهاب والاياب فاضلا عن

حواله الاصلية ونفقة عياله الى حين عوده مع ما من الطريق نشط

الصحة فلا يجب على مقعد غني والوجوب رواية ولم يعنى واقدن

الميتة ويشترط في حج المرأة من سقير زوج او محرم بالغ عاقل غير

مجنون ولا فاسق مع النفقة عليها ولم يعنى النساء الامنيات لفقد

اي نفقة المحرم عليها وقيل لا يجب عليها

الميتة ويشترط في حج المرأة من سقير زوج او محرم بالغ عاقل غير

مجنون ولا فاسق مع النفقة عليها ولم يعنى النساء الامنيات لفقد

اي نفقة المحرم عليها وقيل لا يجب عليها

مكتوب في هامش الصفحة اليسرى من كتاب الفقه في الفرائض

مكتوب في هامش الصفحة اليسرى من كتاب الفقه في الفرائض

١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧

٢١
 وبقي اذ السعيرى في قنطرة من بين العقبة من بين الوادي يسبح حسياء تحما
 الخفاف يكثر من بين قنطرة عند ماش وتطحووا القلبية مع اولين لامع الرجوع
 من حبات بطينة يابسة ومدة ولا تخير قبل طلوع الفجر يوم النحر
 ثم يروح ان احب ثم يخلو في القصبين وقد حل الا في النساء ولا يجعل
 هذا الذي سبب التحلل ثم ياتي مكة في ايام النحر لاداء فرض طواف الزيارة سبعاً
 ويصحى ومن لم يكن قد تمها وجعلها النساء ثم يعود الى المشي فاذا التفت
 من اي النحر وفي الجمار الثالث يعتدي بالتي تلي سجد الخيف يسبح ثم بالآخرى
 كذلك ويقف عند ما يجد الله ويملك ويكبر ويصلي على النبي عليه السلام
 ويدعوا انعايد به ثم يحرق العقبة يسبح ولا يقف عندها وتسقط اليك
 في التري ويفعل ذلك في الثالث وان لم يتغير في الرابع وتقدم فيه على
 الزوال بعد الفجر جائز ولا نهي في المبيت في هذه الليالي متى وكل من تركه
 عند ولا يرضى من كل واحد خلاف لم يجز انفاقا

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, including phrases like "وإذا كان يوم الجمعة..."

وتقدم القفل قبل فراغ الرمي ثم إذا نزل فحسب ثم يدخل مكة فيطوف

للصد وسبح لا حول فيها ونوحية على الأمان في ربي ثم فيصرف منها

ويستحب أن يأتي الباب فيقبل العتبة ويضع صدره وجهه على الشمال ويستحب

استاء الكعبة ويقضي يومئذ عام يعود إلى أهله والمجاورة بها مكة ويسقط

طواف القدوم بالوقوف من غير شيء ويسقط الصدر ولا يستيطان مكة بعد

التفرغ والخالفه وتوافو المرأة الرجل الأفي كشف الرأس ورفع الصوت والتمل

والسج بين الميادين والخلق والبس الخيط وتكشف وجهها وتقص وتنشع

من الطواف فقط الحيفس ولو حاضت بعد طواف الزيادة سقط عنها

طواف الصدر من غير شيء **فصل** في الحج عن الموضع وأحكام من مضى

أن اكتفت النفقة والأمن حيث تبلغه وإذا مات المأمورية في بعض المساف

فلا يتبدل من منزله ولا يملكها وكذا لو مات الحاج لنفسه وأوصى وأوصى

ولو أوصى أن حج عنه فلا نفل فلو كان حج عنه غير الأمان يكون

حجاً ولو حج عنه غير الأمان كان حجاً ولو حج عنه غير الأمان كان حجاً

ولو حج عنه غير الأمان كان حجاً ولو حج عنه غير الأمان كان حجاً

ولو حج عنه غير الأمان كان حجاً ولو حج عنه غير الأمان كان حجاً

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the right page, continuing the discussion of Hajj rituals and legal rulings.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page, including phrases like "وإذا كان يوم الجمعة..."

فقرن هو مخالف وإن امر به فاقبل من أحد ما لم يغير قبل المضي يجعله عن نفسه

وقال من عتق ولو ملك النفقة بعد الإفراج عنه من ثلث الباقي ومن لم

الثالث وأبطلها وإن حج من لم يؤد فوضه عن غيره جعله غائواه لا عن فضه

والاحرام عن الغنى عليه جائز **فصل** في إحرام مكة بأذن مولاهما

فباعها أجن تاحليلها لا رد ما وتخلل من أحرمت القفل ثم تزوجت أو عتق

أي أجزأه لشرى أن يخلها فلا يكون ذلك في حرام

بأذن من أذن وجدة لغيره فحلها ثم أذن فحجبت من علمها جعلناه قضاء وإن لم

تتوب وأسقطنا العتق والحجة **فصل** في فصل القرآن مطلقاً للأفراد

فيحل العتق والحج معاً من الميقات ويسئل الله تيسيراً وقبولاً ما عقيب صلوات

وأمر من تيب أفعال الحج على أفعال العتق فيطوف طوافين ويسعى عشرين

لا واحد ثم يدح دم القران يوم النحر بعد الرمي فإن لم يجد صام ثلاثة أيام

لا طوافاً واحداً ولا صوماً واحداً **فصل** في وجوب الأضحية يوم النحر

فإذا كان يوم النحر وهو يوم النحر وهو يوم النحر وهو يوم النحر

فإذا كان يوم النحر وهو يوم النحر وهو يوم النحر وهو يوم النحر

فإذا كان يوم النحر وهو يوم النحر وهو يوم النحر وهو يوم النحر

Extensive handwritten marginal notes on the left side of the left page, continuing the discussion of Hajj rituals and legal rulings.

في يوم النحر بعد الفجر قبل الاجرام بالحج في التمتع ثم يوم سبعة اذ ارجع وتبين
بعد فراغه مكة واذا ابتداء بالوقوف فقد رخص العرق فليس في الدم والقضاء
لورثتها بعد الشروع

وتيسر تقدم القران **فصل** في فصل التمتع على الافراد والعكس واية
استنبطت عندنا من الافراد والافراد

فيبدأ بالخرق من الميقات في اشهر الحج فيطوف لها ويسعى ويقطع التلبية الافراد فقط
مع استلام الحجر ولم يأمروا به عند مشاهد البيت ان لم يكن من الحرم
وعند ان لم يكن من الميقات وحلق او يقصر وقد حل في حرم بالحج يوم التروية

من الحرم ويفضل تقديمه مطلقا ويقع على المفرد ويسعى في
طواف النيات ان لم يكن قد بدأ بعقد ثم يأتي يدهم التمتع فان لم يجد
صام حاتم وان ساقى الهدي كان افضل فان كانت بدنة فقد ما ولا

تسبب في الغنم والاشعار مكرهه وتقدم الاجرام على التقليد وتجعله
لا شعار مكرهه عند ان جسمه وقالوا موصون وعند الناس
تقليدك وسوقه مجزأ فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يتحلل ويحرم

تقليدك وسوقه مجزأ فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يتحلل ويحرم
تقليدك وسوقه مجزأ فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يتحلل ويحرم

في يوم النحر بعد الفجر قبل الاجرام بالحج في التمتع ثم يوم سبعة اذ ارجع وتبين
بعد فراغه مكة واذا ابتداء بالوقوف فقد رخص العرق فليس في الدم والقضاء
لورثتها بعد الشروع

وتيسر تقدم القران **فصل** في فصل التمتع على الافراد والعكس واية
استنبطت عندنا من الافراد والافراد

فيبدأ بالخرق من الميقات في اشهر الحج فيطوف لها ويسعى ويقطع التلبية الافراد فقط
مع استلام الحجر ولم يأمروا به عند مشاهد البيت ان لم يكن من الحرم
وعند ان لم يكن من الميقات وحلق او يقصر وقد حل في حرم بالحج يوم التروية

من الحرم ويفضل تقديمه مطلقا ويقع على المفرد ويسعى في
طواف النيات ان لم يكن قد بدأ بعقد ثم يأتي يدهم التمتع فان لم يجد
صام حاتم وان ساقى الهدي كان افضل فان كانت بدنة فقد ما ولا

تسبب في الغنم والاشعار مكرهه وتقدم الاجرام على التقليد وتجعله
لا شعار مكرهه عند ان جسمه وقالوا موصون وعند الناس
تقليدك وسوقه مجزأ فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يتحلل ويحرم

تقليدك وسوقه مجزأ فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يتحلل ويحرم
تقليدك وسوقه مجزأ فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يتحلل ويحرم

فليس يحيط ونشترط لها كال يوم ولولم يجد الا السراويل فلبسه فلم يبق فيه زوجة
 واخرى فوضع الفاء على المنكس من غير ادخال اليدين والفعل بالخطى والادمان
 عنده يجب دم
 فلما دخلوا او رافعه دم
 موجب له وقال صدقة وتأخير النسك وتقديمه موجب له مطلقا بخلاف
 مطلقا واعتبر في المكان دون الزمان وكذا خلق موضع الحاجم وقال صدقة
 التي توتت بالمكان دون الزمان
 ونكح الزوج بالكل فيه ثلاث شعرات وان خلق غير ذلك ما او خلق اخر غير
 اي بحر ومنه بحر
 امن منعاه فما غفرته من الرجوع الى الحائض ولو قطيب او لبس او خلق بعد
 المحلوق
 ايام
 دفع ان شاء او صام ثلاثة او تصدق ثلثة او صوم من طعام على ستة مساكين
 ويجوز احدى او شرط عليه وتكفي كل الاطعام وهما من يد او رجل
 تقديمه وتقبليه اذا اكل الاطعام فلا بد من التمسك به عند مجرؤه قالوا لو وجد جوفه في القدر
 او تقبليه اعتبا والمفارة اليه
 واوجبنا عن ثلث اصابع صاعا ونصف الادمان والحبية في خمس متفرقة وقال
 من يدين او وطين
 صدقة ودنيا في يدين او رجلين في مجلسين وقال ادمان ويقصد الحيا
 باجماع قبل الوقوف ولو ناسيا فنجح الدم والقضاء والايمان وبعد بدنة
 او ناسيا او ناسيا
 والحد في المظنوع لئلا يفرق من الدم والحد في المظنوع لئلا يفرق من الدم
 والناسي فلا بد من ان يمس اليدين او رجلين او يمس اليدين او رجلين
 والناسي فلا بد من ان يمس اليدين او رجلين او يمس اليدين او رجلين

ولا يفسد ونقد الهدى لشعده في بعد ما يجب به دم بعد الحلق ويداعية
أي تعد والهدى إذا وطئ بعد الوقوف مسرا أو الكعب الأول جرد ولا بعده شاه
لشهوة ولم يوجبوا الفرقه بين الزكيتين في القضاء من جن مفارقةهما المص
أنزلوا لم ينزل ولشأنه قولنا لا يفسد أحرامه إلا بالانزال واعتبر بالصوم
ولا اعتبار حالة الإحرام ولم يفتن مكان الجنابة فلا يفتن ثاب ونفسد
الجماع
العق قبل طواف أربعة اشواط فيجب الدم والإتمام والقضاء وبعد ما يجب
الأربعة اشواط
مثلا بدنة ولا يفسد ما وجب الطهارة للطواف في الأصح فإن طاف للقدم
أو للصدر محدثا يجب صدقة وجنبا دم وللزينة محدثا دم وجنابة
وإذا جامع غير غدير دم وتجب الإعادة مادام مكة في الحدث وتجب في
إعادة طواف الزيار والصدرا مادام يمك ويسقط الدم
الجنابة في الأصح ولا دح عليه ولو ترك من طواف الزيار الكثر بقى نجسا
إذا خشي بطوؤه ولو ترك أقله أو الصدر أو الكثر أو السعي بين الصفا
في حق الجماع لا غير
والروة أو الوقوف بالزفة أو رمي الجمار في أيامها أو يوم أوجرت العقبة نقصان بسبب الطواف
بوف النحر وجب دم فإن ترك أقل الصدر أو أحدي الجمار الثلث فصلا
بوف النحر وجب دم فإن ترك أقل الصدر أو أحدي الجمار الثلث فصلا

ان حكما بالهدى نظيره من الاهلي صورة وقالا قيمة كما في غير الثاني والآفكا
 مطهر في حيوان الاهلي
 قالوا وجبتاه على التحريم لا الترتيب وان اشتركا في قتله نذر لم كلاهما
 اي وان لم يحيطا بالهدى لحظا الطعام والصيام فطحا قال ابو حنيفة والجمهور
 او خلا لان في صيد الحرم كان عليها او حرم صيد الحرم فجاء واحد ويجب
 اوجاعة اذا اشتركا لان اوجاعة غير محرم في صيد الحرم معلوم خبر واحد
 ضمان النقصان بجرحه او قطع عضوه او نشف شعره والقيمة بقطع قوائم
 لانه حيوان يضمنه الف جسه فمن مات فعلت غنا ابطه كما في حقنوا والعباد
 ونشف ويشه وكسب يفضيه وان خرج منه ميتة فميتة منه ونوجب على الجلال
 قيمة الفرج خيا السجنانا
 وفي القياس ضمان البيضة الشافعية
 لا غير واحد
 كذا في كلام جليل

10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100

[illegible]

اواع
بالسنة

الموضحة
الاصحاح
21

٤١ **وَلَا تَجْنِي فِكْمَهَا قَبْلَ مَوْتِ الْخَيْرِ وَيُفَضِّلُ فِيهِ**

وحدود بلاد

يقصد كل واحد من
عقود ولا يقصد
الشيء

الحرم وتجزئ من سبعة نشتر ^ع وقصد ثم القرية والغيا ^ع اتحادتها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحرم وتجزئ من سبعة نشتر ^ع وقصد ثم القرية والغيا ^ع اتحادتها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحكمة في البيع والشراء
فإن كان المشتري جاهلاً بالقيمة الحقيقية
للمبيع فله أن يفسخ البيع متى ما علم ذلك
وإن كان البائع جاهلاً بالقيمة الحقيقية
للمبيع فله أن يفسخ البيع متى ما علم ذلك

أو الفسخ فإن زادت رد الزائد أو بخله ثوب أو أرض فنقصت حين في الخدم
بالكل أو ثوبها وإن زادت لم يرد أو بخله ثوباً وأجزأها فنقصت حين في الحصة
أو التبرك أو زادت ففي أخذ الجميع على وفق الأجر أو الفسخ **فصل** يدخل
في بيع الدار بناؤها ومفاتيحها تبعاً في الأرض الشجر لا الزرع إلا بالتسليم
وإن أطلق من أو بخله يملكه عتقها لا عين وادخل أرضها أو موطئها أو إن باع

نصيبه من دار فعل العاقدان شرط وتجهيز مطلقاً وشرط علم المشتري
مقدار نصيبه علم البائع والمشتري أو لم يعلم
وحده وتندان روايتان وشرا الدار بفنائها فاسد وتجهيز وأجزأها
بطرفها وإن اشترى أرضاً شجرها فاشترى قبل قبضها وقيمها سواء
فاستهلك البائع ثمناً يسقط ربع الثمن وفنائها أو ثمنين يسقط
نصفه ولا تدخل التبرع إلا بالإشترط ونوجب التسليم بقطعها وتجهيز
شرا غير المدرك مطلقاً كالمدرل وتجب قطعها للحال إلا أن يفي البائع

أي قطع المشتري ودوي علم المشتري
أو أن يقطع المشتري ودوي علم المشتري
أو أن يقطع المشتري ودوي علم المشتري
أو أن يقطع المشتري ودوي علم المشتري

الحكمة في البيع والشراء
فإن كان المشتري جاهلاً بالقيمة الحقيقية
للمبيع فله أن يفسخ البيع متى ما علم ذلك
وإن كان البائع جاهلاً بالقيمة الحقيقية
للمبيع فله أن يفسخ البيع متى ما علم ذلك

الحكمة في البيع والشراء
فإن كان المشتري جاهلاً بالقيمة الحقيقية
للمبيع فله أن يفسخ البيع متى ما علم ذلك
وإن كان البائع جاهلاً بالقيمة الحقيقية
للمبيع فله أن يفسخ البيع متى ما علم ذلك

أو الفسخ فإن زادت رد الزائد أو بخله ثوب أو أرض فنقصت حين في الخدم
بالكل أو ثوبها وإن زادت لم يرد أو بخله ثوباً وأجزأها فنقصت حين في الحصة
أو التبرك أو زادت ففي أخذ الجميع على وفق الأجر أو الفسخ **فصل** يدخل
في بيع الدار بناؤها ومفاتيحها تبعاً في الأرض الشجر لا الزرع إلا بالتسليم
وإن أطلق من أو بخله يملكه عتقها لا عين وادخل أرضها أو موطئها أو إن باع

نصيبه من دار فعل العاقدان شرط وتجهيز مطلقاً وشرط علم المشتري
مقدار نصيبه علم البائع والمشتري أو لم يعلم
وحده وتندان روايتان وشرا الدار بفنائها فاسد وتجهيز وأجزأها
بطرفها وإن اشترى أرضاً شجرها فاشترى قبل قبضها وقيمها سواء
فاستهلك البائع ثمناً يسقط ربع الثمن وفنائها أو ثمنين يسقط
نصفه ولا تدخل التبرع إلا بالإشترط ونوجب التسليم بقطعها وتجهيز
شرا غير المدرك مطلقاً كالمدرل وتجب قطعها للحال إلا أن يفي البائع

أي قطع المشتري ودوي علم المشتري
أو أن يقطع المشتري ودوي علم المشتري
أو أن يقطع المشتري ودوي علم المشتري
أو أن يقطع المشتري ودوي علم المشتري

الحكمة في البيع والشراء
فإن كان المشتري جاهلاً بالقيمة الحقيقية
للمبيع فله أن يفسخ البيع متى ما علم ذلك
وإن كان البائع جاهلاً بالقيمة الحقيقية
للمبيع فله أن يفسخ البيع متى ما علم ذلك

[illegible]

وحمل باع الاصل على انها مائة ذراع مقابل جبلتها
 ثم قال على ذلك ذراع بدوهم مقابل باجرها استقص
 في ذلك ذراع المسح فاشترى بالجار وان شاء اخذ
 المروج حصته من المروج وان شاء ترك اما الجبل فقلنوا
 وصفا الا انه ما اخذ المروج بالمصصة قلن الا ان كان
 مقابل بها لا اصول وان المروج صدر اصل الا ان كان
 اخذ الجميع بكل الغرام لم يكن اخذ اكل ذراع بدوهم بل انكروا المشتري
 لم يبيع بذلك فلما جبروا الزايد به واما اذا زاد ذراعها فاشترى بالجار ايضا
 ان شاء اخذ الجميع على قدر الجرار وان شاء فسخه هو

في البيع والشراء...
ولا يجوز...
ولا يجوز...
ولا يجوز...

ولا يجوز...
ولا يجوز...
ولا يجوز...

ولا يجوز...
ولا يجوز...
ولا يجوز...

ولا يجوز...
ولا يجوز...
ولا يجوز...

ولا يجوز...
ولا يجوز...
ولا يجوز...

في البيع والشراء...
ولا يجوز...
ولا يجوز...
ولا يجوز...

ولا يجوز...
ولا يجوز...
ولا يجوز...

ولا يجوز...
ولا يجوز...
ولا يجوز...

ولا يجوز...
ولا يجوز...
ولا يجوز...

ولا يجوز...
ولا يجوز...
ولا يجوز...

عش
اشهر جازر و ارتفع حبيبه الميزان الى حبيبه
والله اعلم لا يطاعها من اجني منة في راسها ولا في
البطن وهو ثلث اسم وقال في شهر ربيع
الايام ثم وجع ففان شربان وفتح الياض وعند ذلك
حتى يشفى وقال وهو طرية عذبة في شهر ربيع
حتى يشفى به الاستبراء وهو ربيع شهر ربيع
الملك اعني ما هو المستوعب في شهر ربيع
اعتبره اعدت الاربعة لانهما اسبقها بالاسماء ان
المرض لا يلبس والصفر مصدق

وقسمها على العقر والقيمة واسقط ما أصابه وانقصها فمستوفى على
الثمن
التقصيان على قيمتها أو يسقط ما أصابه واحد لا الأقل في الأقل من التقصا
أي على قيمة التقصان
والعقر قسمها على الأقلين وقسمها واسقط ما أصابه وان استهلك ما دلت
الثمن

الشاة قبل القبض **فصل** في المشتري يقسمها من غير خيار وإشاه **فصل**
فيجوز للذي ان يجهد على الخمر والمخدر كسائر الباعات وتوحيه تسليم

بذلك فمن خلا لا يبيع صيد صحيح ويحيز للجوي يبيع الحقوقه من شاة
مورثة ذب اشترى غير ان يبيع ولم يقبض المشتري البيع حتى اسلم
ومنعته ولو استلم ذميان شيئا آخر قبل قبضه فتخلت قبل الحكم

اجزأ البيع وخبرناه **فصل** مدة خيار الشرط ثلثة ايام والرباثة
مفسدة وقال يجوز اذا كانت معلومة واسقاط خيار الابد بعد الثلثة
للبايع او للشتر

لا يرفع الفساد ورفعه باسقاط قبلها ولو قال ان لم انقذ الثمن الى اربعة
ايام فلا يبيع بيتا فهو فاسد ونواقفه في الاجح واجاره ولو قال الى ثلثة

ايام فلا يبيع بيتا فهو فاسد ونواقفه في الاجح واجاره ولو قال الى ثلثة
ايام فلا يبيع بيتا فهو فاسد ونواقفه في الاجح واجاره ولو قال الى ثلثة

ايام فلا يبيع بيتا فهو فاسد ونواقفه في الاجح واجاره ولو قال الى ثلثة
ايام فلا يبيع بيتا فهو فاسد ونواقفه في الاجح واجاره ولو قال الى ثلثة

هذا هو الحق في البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

اجزأته والغدغاية في الخيار داخل واخرجه ولو شرط الخيار واخرناه
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

هذا هو الحق في البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء
فان كان البيع والشراء

[illegible]

البلوغ وتزديداً لا يتجاوز انقطاع الحيض والذفر والجمرة الزناد والذليل
والعبرة في الانقطاع اقصي البلوغ وهو ثمانية عشر سنة عند
الاستبراء والدم عيب لا ي
منه في وقتها المسمى وهو
النافع في الصفوة وحسنه عند
المشرك بعد البلوغ لم يكن
النافع حتى يزوج عند
ايضا عند البلوغ

ان كان مالكا وعنده النسيان
ولا الايراد ولا اجرة مع فساد الشرط الجوهري ولا خد المصروف مع لئلا ولا
مع صاع غير فقد ولا خروج بالتقصير او لئان **فصل** اذا كان احد الطرفين
غير مالكا لغير المصلحة والتم بطل البيع ولم يقبل الملك ويكون المبيع امانة
واذا كان متعقدا بامانة ذوق وصفه كان فاسدا فيفسخه كل من العاقدين
عند بقاء العين ولو بعد القبض اذ الفاسد قويا وان كان بشرط
ففسخ له الشرط وحكم باقائه الملك عند القبض اذ البائع وكذا في
بالقيمة فيما يقوم وبالمثل في المشتري ولو اورد اذ قيمته فاستهلكه او جهل يوم
الهلاك فمما يوم القبض واذا اباعه المشتري ففسخه واذا اشترى ففسخه
بطل او عين ما فسد ويبطل ببيع ام الولد والمكاتب واذا رضى قولا
اظهر بها الجواز وبطل ببيع المذموم المطلق والجمع بين خروجه وقيل الثمن
فالفاسد شيئا او يزينه وعنده غير صح في عبه بالخصه او مدرا ومكاتبه
بطل او عين ما فسد ويبطل ببيع ام الولد والمكاتب واذا رضى قولا
اظهر بها الجواز وبطل ببيع المذموم المطلق والجمع بين خروجه وقيل الثمن
فالفاسد شيئا او يزينه وعنده غير صح في عبه بالخصه او مدرا ومكاتبه

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع امانة
ففسخ له الشرط وحكم باقائه الملك عند القبض اذ البائع
وكذا في الكسب
فان كان المبيع امانة
ففسخ له الشرط وحكم باقائه الملك عند القبض اذ البائع
وكذا في الكسب

ان كان مالكا وعنده النسيان
ولا الايراد ولا اجرة مع فساد الشرط الجوهري ولا خد المصروف مع لئلا ولا
مع صاع غير فقد ولا خروج بالتقصير او لئان **فصل** اذا كان احد الطرفين
غير مالكا لغير المصلحة والتم بطل البيع ولم يقبل الملك ويكون المبيع امانة
واذا كان متعقدا بامانة ذوق وصفه كان فاسدا فيفسخه كل من العاقدين
عند بقاء العين ولو بعد القبض اذ الفاسد قويا وان كان بشرط
ففسخ له الشرط وحكم باقائه الملك عند القبض اذ البائع وكذا في
بالقيمة فيما يقوم وبالمثل في المشتري ولو اورد اذ قيمته فاستهلكه او جهل يوم
الهلاك فمما يوم القبض واذا اباعه المشتري ففسخه واذا اشترى ففسخه
بطل او عين ما فسد ويبطل ببيع ام الولد والمكاتب واذا رضى قولا
اظهر بها الجواز وبطل ببيع المذموم المطلق والجمع بين خروجه وقيل الثمن
فالفاسد شيئا او يزينه وعنده غير صح في عبه بالخصه او مدرا ومكاتبه
بطل او عين ما فسد ويبطل ببيع ام الولد والمكاتب واذا رضى قولا
اظهر بها الجواز وبطل ببيع المذموم المطلق والجمع بين خروجه وقيل الثمن
فالفاسد شيئا او يزينه وعنده غير صح في عبه بالخصه او مدرا ومكاتبه

هذا هو الحق في البيع
فان كان المبيع امانة
ففسخ له الشرط وحكم باقائه الملك عند القبض اذ البائع
وكذا في الكسب
فان كان المبيع امانة
ففسخ له الشرط وحكم باقائه الملك عند القبض اذ البائع
وكذا في الكسب

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely discussing legal or philosophical concepts related to the main text.

والمسألة غايث وبعضه معدوم شعا الناجم والموجود وأجاز

بيع التخل المخرز ودود القير ويضه مطلقا وهي الأولين تتعاو يفسد شرط
لا يقتضيه العقد وفيه منقعة لأحد ففسد شرط العيق فان اعتق

فالتن لازم وقالا فيمنه ومور وأية ويفسد بشرط تدبر وحالة واستبدال
استخدام البايع شهر أو فرض وتهدية وسكني دار وخياطة البايع المسيع

وحذوه وسبعها بشرط وطبي المشتري فاستد وأجاز بشرط عديمة ويفتن
استثناء التخل والتأجيل في البيع المحين جهالتة إذا كان التمن فيا فلا

يجوز إلى التبر ووصوم التصاري وفطرم والمصادرة الدياس وقدم الحاج
والعطاء إذا جهل الوقت فاستسقط الأجل قبل ذلك أجزائه ويكن التجنس

والتسوم على قوم غير وتلقى الحلب إذا أصر بالبلد أو ليس عليهم وبيع الحاضر
للباقي في القسط وقت النداء والتفريق العيق المستحق بيع صغير وكبير

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page, continuing the discussion.

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the right page, covering a significant portion of the margin.

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page, below the main text block.

Handwritten marginal notes on the left side of the right page.

Handwritten marginal notes on the left side of the right page, below the main text block.

Handwritten marginal notes on the left page, likely a continuation of the legal or philosophical discourse.

في الولاد ومطلقا في رواية اركان كينين فلا بأس به **فصل** في صحة الأقالمة
أي التفرقة
أصغيرين أخذتهما وذو رحم محرم من الآخر وهما في ملكه وتجوز البيع وأما ونفسه
فإن كان أحد الصغيرين له والآخر لغيره فلا بأس به

في الولاد ومطلقا في رواية اركان كينين فلا بأس به **فصل** في صحة الأقالمة
أي التفرقة
أصغيرين أخذتهما وذو رحم محرم من الآخر وهما في ملكه وتجوز البيع وأما ونفسه
فإن كان أحد الصغيرين له والآخر لغيره فلا بأس به

بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع
بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع

في فتح مطلقا في حق العاقدين بيع في حوالث تجوز مثل الثمن الأول
بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع

فأشترط الثمن منه أو أقل أو خلاف جنسه أو أخل بالشروط باطل ويجعلها **الأقالمة**
بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع

بعد القبض بيعا وقبلة فسحا إلا في العقار وجعلها مثل الثمن أو أقل
بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع

فسحا وبالأكثر وخلاف الجنس بيعا وينعها هذا في البيع وبعضه بقله
بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع

لا هلاك الثمن **فصل** تجوز تولية البيع بالثمن والمراعاة بزيادة والوضيعة
بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع

بنقصه ولا يصح ذلك حتى يكون العوض مثليا أو مملوكا للمشتري والرخ
بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع

مثلي معلوم ويقيم حقه القصار والصبي والطراز والقتل وحمل الطعام
بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع

والاصل فيه أن ما يوجب زيادة في عينه أو في قيمته يلحق بالثمن والإفلا
بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع

والتمسار والشايق الغنم لا الراعي ونفقة نفسه وجعل الأبقار وأجرة طبيب
بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع

لا يقيم **أي البيع** لا يقيم
بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع

لا يقيم **أي البيع** لا يقيم
بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع

الأقالمة تسع في حوالث
لا يتعلل بتعلقها بالشفعة
بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع

بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع
بلفظين أحدهما مستقل وشروط المص فيهما وتوقف على القول في المجلس
وقاسه في البيع

في البيع والشراء...
في البيع والشراء...
في البيع والشراء...

والاشترى...
والاشترى...
والاشترى...

فصل...
فصل...
فصل...

في البيع والشراء...
في البيع والشراء...
في البيع والشراء...

والاشترى...
والاشترى...
والاشترى...

فصل...
فصل...
فصل...

٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

٢٠
استغفر بوزها

[illegible]

المشعري يشبهه ففارقته قبل قبض القية وضع من الاستبداد الما قبل
لثمة فتيمة والتمتع بايج
والخط من ثمن للقلب بعد صحيح والعقد فاسد ويعكس ولجازها
سوار من القصة غير لوي لغوات المسافات
وخم الزيادة كالخط واطلاها وان اشترى انا فصة يد ذهب ثم وجد
اذا باع قلبه وزرع من ومنه وبقا لم يزد ودها
عيا فاضالها على يدار وقبضه في المجلس فهو جائز مطلقا ومنعاه
سوار كان الديار اكثر من حصة العيب

ان كان الشئ من جنسه بالاعتبار فيه وان وقع على عشرة دراهم وهو الكس
 ولو استهلك حلياً ذهباً فقصي عليه قيمته فضة مثله فاقبل قبضها
 اجرا للقضاء ولو كان له على اخر عشرة دراهم فاشترى منه دينار بعشرة
 اجرا للقضاء ولو كان له على اخر عشرة دراهم فاشترى منه دينار بعشرة

[illegible]

٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

من و صح فيه وكان شركة ولو استحق بعضه فغير المشرك في اخذ الباقي
اي بعد دفع الثمن كله
اورده او بعض نفقة تعيين الاخذ بالحصة وتجب مع درهمين ودينار
اي استحق طرف واحد
دينار و درهم واحد عشر درهما عشرة و دينار و درهمين و درهم
غاية درهمين غلة و درهمين و تعتبر في النفقة غلة الذهب والفضة ما فيه ثياب و
الحاويين على الاخرى ان كان ما يتفاوت بينهما على وجه
ان كان ما يتفاوت بينهما على وجه

فان غلب الفش جازيها بحسب ما تمقا قبل لا وكذا اذا ما سيطر البيع ووجب انفسه الا جازيها
بغير ما سبق في كل الادام والذات او اعتبارا للغالب
القيمة يوم العقد لا آخر التعاين وجوز البيع بالفلوس النافقة كالنقد
وجب التعيين في القاسدة ومنع بيع فلوس فلسطين باعيانها ولو استقر بها
اي الفلوس ما يتاخذ من حبيب كين

[illegible]

عش
١٧ اعتبار في المرواح الذهب والفضة
فانما لا يخلو عن غش في العادة وقد يكون الغش فيها لائقا
منها فيلحق الغش الغش بوضف المرواح والفضة لم يفرق بين
والجريد في مان المرواح كان جيدها ورجيها سواء واذ كان الاعتبار
للغلبة لم يجوز معها بجنتها متفاحلا لا يجوز في الجياذ لا يجوز مع
يعتق ولا مع مخالفتها بالامور بسواء وزنا وذلك لا يجوز لا متفاحلا
بها الا وزنا واذ كان الغالب عليها الغش فليس في حكم المرواح والرواين
اعتبارا المتقابل فاذا ايجت بجنتها متفاحلا جاز مرقا الجش الخ لا
الجش الخ متفاحلا المتقابل في المجلس لوجود الغش في الجانب
ومنى شريط الغش في الغش اعتبر في البصر لعدم التمييز عنه

و اما شعرى قلب فخصه في عرق وراحم منسج دودم
وقام بها واخر فانم اليقيا بعدة على خطمت واما مع ودعا الزايدة الشعرى
دوسها قبل الاله فردكنا شمع فاسعدت لحيته وقال امرئ القيس الخط والزائدة
باللائق والاعتدال الا والصحيح

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

فان لا ياذن ولا يوسع الا بتسلط ولا يجوز ولا يبيع فان لم يعلما استعدا

فبعض جميع قيمته وان استعاره الراهن وقبضه خرج من ضمان المدين

ويعود لاسترجاعه ويؤدي اجرة بيت الحفظ والحفاظ ويحمل الايق

وينفق الراهن عليه ويؤدي اجرة الراعي والخراج **فصل** ولا يجيز

وهو المشاع فلو طأ عليه حكم ببقائه وافسده فلا تهرق ثمنه يدون

تخلها ولا تخل وزرع بدو الارض ولا ارض بدو ونهما ولا تخل بدو من ثمن

ولا بالامانة والدرك واخرناه براس مال السلم وثلث الصرف والمسلم فيه

فان هلك في المجلس ثم الصرف والسلم صار مستوفيا وان افسد قابض الهلاك

بطلا وان هلك فهو المسلم فيه بطل السلم هلكه ولا يبيع بالمبيع فلو هلك

فبغير شيء ولا اجر الجرد والمكاتب وام الولد ويجوز زهر النعدي والمكبل

والوزون فان زهنت بغيرها كان هلاكها بطلانها وتسقط الجردة وان هنت

فان هنت بغيرها كان هلاكها بطلانها وتسقط الجردة وان هنت

فان هنت بغيرها كان هلاكها بطلانها وتسقط الجردة وان هنت

فان هنت بغيرها كان هلاكها بطلانها وتسقط الجردة وان هنت

فان هنت بغيرها كان هلاكها بطلانها وتسقط الجردة وان هنت

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

فان لا ياذن ولا يوسع الا بتسلط ولا يجوز ولا يبيع فان لم يعلما استعدا

فبعض جميع قيمته وان استعاره الراهن وقبضه خرج من ضمان المدين

ويعود لاسترجاعه ويؤدي اجرة بيت الحفظ والحفاظ ويحمل الايق

وينفق الراهن عليه ويؤدي اجرة الراعي والخراج **فصل** ولا يجيز

وهو المشاع فلو طأ عليه حكم ببقائه وافسده فلا تهرق ثمنه يدون

تخلها ولا تخل وزرع بدو الارض ولا ارض بدو ونهما ولا تخل بدو من ثمن

ولا بالامانة والدرك واخرناه براس مال السلم وثلث الصرف والمسلم فيه

فان هلك في المجلس ثم الصرف والسلم صار مستوفيا وان افسد قابض الهلاك

بطلا وان هلك فهو المسلم فيه بطل السلم هلكه ولا يبيع بالمبيع فلو هلك

فبغير شيء ولا اجر الجرد والمكاتب وام الولد ويجوز زهر النعدي والمكبل

والوزون فان زهنت بغيرها كان هلاكها بطلانها وتسقط الجردة وان هنت

فان هنت بغيرها كان هلاكها بطلانها وتسقط الجردة وان هنت

فان هنت بغيرها كان هلاكها بطلانها وتسقط الجردة وان هنت

فان هنت بغيرها كان هلاكها بطلانها وتسقط الجردة وان هنت

فان هنت بغيرها كان هلاكها بطلانها وتسقط الجردة وان هنت

Extensive handwritten marginal notes on the left side of the right page.

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the left page.

في خمسة حتى يوفي الف ولو سئل قبل قسط من المال فادى قسطا اجاز

قبض ما قبله ويجوز رهنية عين عند رجلين بدليل لخل بينهما فادى

احدهما دينه كانت رهنا عند الآخر ويضم كل منهما حصته منها ولو

رهنما عند رجل بدليل عليهما وان رهن على انه وفلا نارهنما هذا

فكده فلا تخذ المدعي عليه حكم بده عليه وجعله في يده المدي

مع عدل الى استيفاء حصته ولو رهنما طرته انه والرهنية

يطلبه وجعله رهنا بينهما ولو ارهنما او رهنما انصافا عليه من الدين

فقال احدهما لا دين لنا عليه وانك الاخر يطلبه واجاز في حصته

الاخر المنكر ولو رهن شتا من عند مسلم ثوبا ثم عاد فمسح بملكه

الموهون بالدين وقال مو رهن بياغ للوفاء وما فضل الغناء فصل

اذا اتفق على وضع الرهن عند عدل جاز وليس لاحد ما اخذ فان هلك

الرهني

في الدين

في الدين

في الدين

Handwritten marginal notes on the right side of the right page, including phrases like 'فان كان الرهن من ماله' and 'فان كان الرهن من ماله'.

فان الرهن واذا دخل الرهن المهرين والعدل او عينهما بالبيع

عند الحلول جازت ولو شرطت في العقد لم ينعزل بعينه ولا موهبه

ولا يوجب المهرين فان مات الوكيل بطلت بيعه وان

مات الراهن باع وصيته الرهن للوفاء فان لم يكن نصب له وصي يبيعه

ولو باع الراهن بغير إذن المهرين توقف على اجازته او وقاء الدين

وان اعتقه نفقه ويطلب بالدين ان كان جالا والاخذت قيمته

فجعلت رهنا مكانه وان كان محصا استعفى قيمته للوفاء وان استهلكه

الراهن اخذ الحكم او اجبى فان المهرين حصته قيمته القيمة ويقوم مقامه

وجناية الراهن على الراهن والمهرين ومالهما هذا واعتبرها على

المسوقين ونص من الراهن عليه ومن المهرين ويسقط وتسقط

من دينه بقدرها ولو قتل خطأ وقيمته ضعف الدين فقهه المهرين

فان كان الراهن حيا جاز له ان يبيع الرهن بالدين او يبيع

الراهن بالدين او يبيع الرهن بالدين او يبيع الرهن بالدين

الراهن بالدين او يبيع الرهن بالدين او يبيع الرهن بالدين

الراهن بالدين او يبيع الرهن بالدين او يبيع الرهن بالدين

Handwritten marginal notes on the left side of the left page, including phrases like 'فان كان الرهن من ماله' and 'فان كان الرهن من ماله'.

فصلي عنه بحاجته دينه وبقده وبيع احد النقيدين بالبر حيا

قال ابو حنيفة لا يجوز على الخمر والفاخ العاقبة
ولا مصلحة فقال لا يجوز عليه ونحو من لا يجوز له
في ارباع بدو لا يجوز له ولا مصلحة اجاز
ماز راى ذلك مصلحة اجاز

٨٤
 اذ اختلفت رتب السلم والميل اليه في قدر واسم الميل
 او الميل فيه فان قال رتب السلم اسلمت المكروهه واما في كون حنطه
 وقال الميل اليه لا يلا اسلمت بعين في كون حنطه واما ما بينت
 ففقد الى الموت فيبقى بعد واحد بعينه الميل اليه وبينت النفس
 وعند محمد فيبقى بعد رتب حنطه على رتب السلم والميل اليه
 الميل اليه وان قال رتب السلم اسلمت اليه عن رتب حنطه
 واما الاخر اسلمت الى عشرين في كون حنطه واما ما بينت
 بل من غير فيبقى بعين رتبها في المكروهه وعند ابو يوسف
 فيبقى بعينه رتب السلم وبينت النفس وان قال الميل اليه اسلمت عن رتب
 في كون حنطه وقال رتب السلم اسلمت اليه عن رتب حنطه ففقد
 فيبقى سليمان بن داود على رتب السلم ولا يلا ان كان على الميل اليه
 فيكون عند ابو عزي في كون حنطه وعند بعض في كون حنطه
 فيبقى بعد واحد وقبله منه كل واحد اثبات النفس فيبقى
 على رتب السلم بعين وعلى الميل اليه بل في كون حنطه كذا في المبسوط

This image shows a fragment of a manuscript page from the Voynich manuscript. The text is written in the characteristic Voynich script, which is a completely unknown system of writing. The characters are dark and appear to be made of ink on a light-colored, possibly parchment, surface. The script is dense and fills the page with several lines of text. The characters are highly stylized, with many loops and curves, making them difficult to decipher. The overall appearance is that of an ancient, mysterious document.

Handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian, on a small, rectangular, aged piece of paper. The text is arranged in several lines, slanted downwards from left to right. The paper is yellowed and shows signs of wear and discoloration.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, including dates and names.

الحصص واراقه ويجوز ان يرد بعد قضاء الدين وينفق على الفليس
واولاده وزوجه وذوي ارحامه ويجوز لطلب الغرم وان كان المال
فيما التزمه يعقد اولزمه بدل مال وفي غيرها بالبيعة حتى يظهر
افلاسها او يفسد شئ من اوقافه او ما يراه الحاكم في الصحيح والغرماء

ملازمته من غير ان يمنعوه من التصرف والتصرف واقسام فاضل كسبه
الحصص ومنعائنه الى بيعة يساره والله اعلم

كتاب المادون
اذ اذله المولى اذ انا ما جاز تصرفه مطلقا وانعتاه بالدلالة كالصريح
ولو يتي له نوعا او مدة الملقناه في الكل لا يشتر ان يشاء الكسوة وطعام

الاكل ويجوز بيعه وشراؤه بغير يسير وكذا بالفاش ولو ابتاع بالحق
والاخرى من المادون

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

فوجب له الثمن فله الرد او اشركه عبد بالف فاردات قيمته لسميه
فله الاقالة فيه ويجوز بيعه ولو كان من يوثق بعد بيع الثمن ويحول
ويبيع ويضارب ويبيع ويشتري ويجوز بيعه ويستاجر ماله

له المضارب وشريك العنان تزوج الامة ولا يكاتب ولا يقر على
مال ولا يقرض ولا يهب مطلقا ويهدي اليسير من الطعام ويضيف

معامله ويباع كسبه في الدين ولا يرفع رقبته فيه الا ان يقر به للولي
المادون او كان مستغفرا بالدين يبدل باستيفاء الدين من كسبه الاجماع

واختبر مثلها ببيع مائة اومات وتركها ثالث الدين وقال الربع
والاخرى من المادون

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page.

والباقي للاختي وجعلنا الغراء الحق من الولي بالولد والموصوب له ولو
سبع وعليه الف محلة واخرى موجهة الفين فقي المحل من تأخير
الموخل الى قته لا تجليه واعنا والولي عبد ماذونه المستغرق
الدين لا يفتح وقوله له هذا الحية وموكل من غير غيب لمحق وضار
قتله لانه ضار حيايه وقالوا ان لا يلف واذا لمع المولى بمنزلة القيمة
او اكس جاز او باعه المولى المثل او اقل جاز فان حله اليه رطل الثمن
وان خسه لا يستفاهه جاز وسبعة ماذونه واتباعه يعين يسير
فاسد وخير اذ من الفسخ ورع العين ويشترط في الحجر عليه ظنون
لاهل سوته ولو اخبر به فعدالة الحجر والعقد شرط واثباته يوجب
مطلقا ويثبت بموت مولاه وجنونه ولحاظه بعد الحرب من مداه
ونكته باقية واثباته بولادته بامنه واقراره مال في يد بعد الحجر

انما ذوقه اذا اراد ان يملك المولى الموصوب له بالولد
فانما ذوقه اذا اراد ان يملك المولى الموصوب له بالولد
فانما ذوقه اذا اراد ان يملك المولى الموصوب له بالولد

هذا هو الحق في المولى الموصوب له بالولد
فانما ذوقه اذا اراد ان يملك المولى الموصوب له بالولد
فانما ذوقه اذا اراد ان يملك المولى الموصوب له بالولد

ان قضيته قبل العجز كتاب
ان قضيته قبل العجز كتاب
ان قضيته قبل العجز كتاب

ان قضيته قبل العجز كتاب
ان قضيته قبل العجز كتاب
ان قضيته قبل العجز كتاب

ان قضيته قبل العجز كتاب
ان قضيته قبل العجز كتاب
ان قضيته قبل العجز كتاب

[illegible]

وإذا كان كذلك فليس هو الذي
يكون له الحق في الاستئناف
بل هو الذي يكون له الحق في الاستئناف

سید و حکیم
امام و فاضل

طوبى لى من ارسل الى الله

خلف

...الملك ...

و

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

وَيَصِحُّ اقْرَاطُ الْوَالِدَيْنِ وَالْوَلَدِ وَالزَّوْجَةِ وَالْوَلِيِّ وَاقْرَاطُهَا سَوَاءٌ أَلَا الْوَلَدِ
حَتَّى يَصِدَّ قَبْلَ الزَّوْجِ أَوْ تَشْهَدَ بِالْوِلَادَةِ قَابِلَةً لَكُلِّ مَا وَرِثَ لِعَدَمِ
وَارِثٍ أَوْ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ أَيْخَ لَمْ تَنْبُتْهُ وَشَارِكَةُ أَوْ أَحَدَانِ أَيْخَ لَابِ
وَكِدَّةٍ الْآخِرَةِ وَهِيَ بِفَيْعٍ نَصِيبِهِ لَانْتِثَارِهِ أَوْ بِأَخْتٍ لَابِ فَيُثَلَّثُ
لَاخِثٍ أَوْ ابْنٍ وَبَيْتٍ مِنْ ابْنَيْنِ وَبَيْنَيْنِ أَيْخَ لَابِ فَيُخْتَصِمُ نَصِيبُهُمَا لَابِ

كُلُّ مَا وَتَعْقِلُ عَلَى مَنْفَعَةٍ مَعْلُومَةٍ بِذِكْرٍ مُدَّةٍ أَوْ تَسْمِيَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ بَعْضُهَا إِلَى
مَعْلُومٍ وَلَا تَحْفَظُهَا إِلَّا بِإِيمَانٍ فَلَا تَمْلِكُ الْأَجْدَةُ بِالْعَقْدِ لِلتَّجْعِيلِ
أَوْ إِشْتِرَاطِهِ أَوْ اسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ وَتَأْمُرُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِالْفَضْلِ إِذَا

أَجْرُهَا اسْتَجْمَعَ بِالشَّيْءِ وَلَا تَحْفَظُ الْأَجْدَةُ بِالْإِجَارَةِ وَتَحْكُمُ بِانْفِصَاحِ الْمَوْتِ
Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the right page.

الْمُتَعَاذِرِينَ أَوْ أَحَدَهُمَا إِذَا عَقِدَ لِنَفْسِهِ كَمَا تَفْخِخُ بَقَوَاتِ الْمَنَافِعِ كَوَاجِبِ
الدَّارِ وَانْقِطَاعِ شَرْبِ الضَّيْعَةِ وَمَا الرِّحَى وَنَفْثُهَا بِالْعَذْرِ وَكَالْعَيْبِ

مِثْلُ مَا اسْتَأْجَرَ حَانُوتًا لِيَحْمِلَ فَاقْتَرَدَ وَدَابَّةً لِيَسَافِرَ فَمِنْ دَابَّةٍ لَا لِمَوْجِدٍ
وَكُلُّ أَحَدٍ كَانَتْ لَهُ لَزْمَةٌ دِينَ وَلَا مَالٌ إِلَّا سَوَاءٌ وَتَشْقِطُهَا بِالْإِيمَانِ لِلتَّعْلِيْقِ
وَعَيْنِ أَصَابَتِهَا إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ فَتَحْكُمُ بِصِحَّةِ خِيَارِ الشَّرْطِ فِيهَا أَوْ بِاسْتِخْرَافِ

دَا أَوْ اسْتِكْمَالِ مَشَاءٍ وَصَنَعَ فِيهَا مَا شَاءَ إِلَّا الْقَصَارَ وَالطَّحْنَ وَالْعِدَادَةَ
وَحَتَّ بِنَفْسِ الْقَبْضِ وَأَنْ لَمْ يَسْكُنْهَا وَتَشْقِطُ بِالْغَضَبِ أَوْ أَرْضَاعِ الْمَرْدِ
أَوْ عَلَى أَنْ يَسْرَعَ مَا شَاءَ وَيَدْخُلَ الشَّرْبَ وَالطَّرِيقَ فِيهَا تَبَعًا أَوْ سَاحَةً
لِلْبِنَاءِ وَالْعَرَسِ فَانْقَضَتْ الْمُدَّةُ وَجِبَتْ تَسْلِيمُهَا فَارْعَةً فَإِنْ نَقَضَ لِلْأَرْضِ
بِالْقُلْعِ غَدَمُ الْأَجْرِ قِيمَةً ذَلِكَ مَقْلُوبًا وَتَمْلَئُهُ وَأَنْ لَمْ يَنْقُضْ تَوَقَّفَ عَلَى ضَاءِ
أَوْ تَرَاضِيًا فَتَلَوُا لِلْأَرْضِ لَهَذَا الْعَرَسِ لِذَلِكَ فَارْزُقْ



Handwritten marginal notes in Arabic script at the bottom of the left page.

اجز الشغل الى نهايته او داية او ثوبا او ما يختلف باختلاف المستعملين

فان اطلق اركب والبس مشا فان اركب اوارك واجدا تعين وان خص

فان اركب غيره فعميت فمن ان خص نوعا وقد ارجله كغير حنطة جاز ابداله

بمثله او اخف كالشعر والسمسم لا يضر كالمح او قد اركب القطن لم يحسن

ابداله بحديد مثل وزنه ولو عطي بردي في غير النصف ولا اعتبار فيه

بالثقل ولو زاد على السمسم فيم يقدر الزيادة والكبح والضرب فيم وقال غيره

المعتاد ولو اكد الاجارة في بعض الطريق يوجبها عن كونه من قبل الاخر

الكل ولو ادعاها عشرة الى كذا فقال الموجر اني نصفه مخالفا ورادا

وان رهننا قضيتا المستاجر الى مقصده بعشرة لائحة عشر ولو تعدت

السنة فمالت ضمن ولم يحجره بدينه وبين فضل الاجرة ولو عاد الزمانة

ية ولو بدل سرجها كاف ثوبه بثلثه فهو ضامن وقال القدر الزيادة ولو

الابن من جميع قيمتها وقال ابو يوسف وهو

فمن سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه

فمن سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه

فمن سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the legal discussion.

استاجر فسطاطا فدفعه الى خريفته وخالفه واخر الجبال ورب الدار

المطالبة لكل مرحلة ويوم الا لثوية ويطالب القصار ونحوه بالفراغ

الاشطر التجويل ويقدر الخبز في ثوب المستاجر التسليم والطاخ

الولوية بالغرف والفراغ من ضرب اللبن باقامته وقال ابشر بجه وكس

العين على الاجر منزله فيها ثانيا ولا يتعدى غيره اشرط عمل نفسه

فا اطلق جاز ولا يضمن الاجير الخاص الشئ ولا الاجرة يسلم نفسه مطلقا

والمشترى المستحق بالعمل امين في السلعة وممناء ما تلفه بعوله

الاماعري من ادي منه او سقط من الدابة ولو كسر الحال عند ما حمله

في بعض الطريق او انكسر لوقوعه خيرا المالك ان شاء ضمنه قيمته غير

محمول ولا اجر له او في موضع الكسر وله اجر ما حمله لا هذا فقط لا يضمن

الفصاد الا ان تجاوز المعتاد والمستاجر لا يبالى كاي ورد جواب

فمن سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه

فمن سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه

فمن سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه

فمن سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه

فمن سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه سرق ثوبا من ثوبه

Handwritten marginal notes on the left side of the page, continuing the legal discussion.

يعود به لكونه مستلجا له مطلقا وقال في العود وطعام فخره اسقط طنائها

ولا ينافر بعد استاجرة الخدمية الا بشرط وان غصبه فاجر العبد نفسه

فانلف الغاصب اجرة فهو يرضى **فصل** وتفسد بالشروط ويجب

اجرا مثل الاجارة وزية المسمى واجارة المشاع فاسئلة الامن الشريك

واطلاق اجازتها ولو مات احد موجدين او مستاجرين ابقيناها

في الحي واجارة طريق غير محدود للمدور فاسئلة واذا استاجرو

دارا كل شهر كذا صح في شهر الا ان يبين شهره معلومة فان سكر ساعه

من التناضح فيه وظاهر الرواية بقاء الخيار في الليلة الاولى ويومها

اوسنة صح من غير بيان قسط الشهر وكانت بالاهلة ان كان العقد

حيث الهلال وان كان في اثناء شهر فظها بالايام وقالنا فيم الاول بها

والباقي بالاهلة وان استاجر جلا لجمل والابن الى مكة جاز وتعين

المعاذ وان شهوده فان اجود او لراد معلوم فنقص رد مثله او ذي سبيل

تخل خيرا واداره لبيعها فيه فهو مكره وقالنا فاسيد واجارة الاجارة لاستيفاء

القصاص ولو قال ان خطبه فارسي فبدرهم او روميا فبدرهمين واليوم

فبدرهم او عدا فبدرهمين اجرة له لكونه في اليوم صحيح فيجب بالخطاطة عدا

اجرة مثله لاجارة والسمي واجازتها ان كان مكنت خطارا فبدرهم او خطولا

فبدرهمين فهو جاز وان استاجر ليخط له ثوبه اليوم بدرهم فهو قيد

ولو قال المترك ان يخطه فبدرهم فقال الخطاط قبيضا فان القول للمالك مع اليقين

ويضم الخطاط وان اراد العمل بالاجرة فالقول للمالك ويجعله للصانع ان كان

حرقا وحكمه ان صدق العرف وان استاجر له طعاما مشتركا بينهما

نفسه ولا يوجب شيئا ويجوز للام اجارة ابنها وموت في صالمة وسنحها

وان كانت له اجرة في الدية وصارفة بها ولم يكن شرط التجهيل ولم تنقضي

ان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

فان كان هذا الصانع حرقا لم يبي خطاط المود

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page.

لا يبيعه وخالفه وهو استجار الظن بآخرة معاوية وهو يطعمها ركبوا
فان لا يمنع الزوج من الوطئ فان حبلت وخيف على المرتجع حاد الفسخ
وتصلح غداه فان ارضعته في المدة يفسد شاة فلا جر لها واراحة المطالبة
نفسها ثم تجزى وقد يحكم بقفا العقد واطلة وتجوز اجرة الحام والحام
لا عيب التيسر ولا تجوز على المعاصي والعتا والنوح ولا على الطقات
العيب الكد الذي يوجب على الزوج
كالج والاذان والامامة وتعليم القرآن والعفة وقيل في جواره على التعلين

كتاب الشفعة
وتجب الخليفة في البيع ثم في حقه كالشرب والطريق الخاص ثم نتيته الجار
ولو ذميا ونقصها على الزوس لا السهام وتجب بعد البيع الصحيح الحالي عن
احترار عن الفاسد

خيار البائع وما في معناه وبسقوط الخيار والعرض في الفاسد وتستقر
اي الصلح على مال والحقبة بشرط العوض
بالاشهاد وتلك بالاخذ اذا سلمت اليه او حكم له بها ولا تجب في غير العقار
عند البيع الجور في جميع النقول

Extensive handwritten marginal notes on the right edge of the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the left page.

وتبنيها بالايقتم والظلة لا تدخل في حيز واذا ملك العقار بعوض فهو مال وجبت
رما اياه وسيد المال لا يمنع عقن ذلك فيه وهذا مثل لغير الطقة والعقد
فلا يشتهر في ايرتزوج عليها او خالغ بها او يستاجر بها او يخالج بها عن ذم
عبد او يفتوق عليها فلو تزوجها على دار على ان ترد اليه الغاء فالشفعة غير جائزة
ان يقول بغير الشفعة على دار ثلاث حوز وفيما العبد في شفعته وقيل في ذلك ان كان له دار في داره
مطلقا واوجبنا في حصص الالف ولو خالج عنها بدار او سكوت لم تجب
او اقرارا او عليها مطلقا وجبت ولا تجب بالارث والوصية وطرة واذلك
تدفع الشفعة للمساواة فلا تجب الشفعة بالملك عدم الشفعة

في الهبة الا بعوض مشروط ولا تثبت للجار باقسام الشراكة ولا بدو المشتري
بشرط اذوية او عيب بقضاء بعد التسليم فان ردده بعيب بعد القبض يعبر
قصاء او تقايلا وجبت ولو استثنى اذا عام اليه امتنعت وان اتبع
سهما بغير ثم اتبع الباقي تثبت في الاول او بغير ثم عروضة عنه بنوب

تثبت بالتزكرو كره الحيلة في اسقاطها **فصل** واذا علم البائع اشهد
في مجلس عليه على الطلب ثم على البائع ان كان المبيع في يده او على المشتري او
مجان الحاقم الطقة فادها طلبا لوانته وهو الطقة على البائع على الفور وهذه رواية
في مجلس عليه على الطلب ثم على البائع ان كان المبيع في يده او على المشتري او

Vertical handwritten marginal notes running down the center fold between the two pages.

Extensive handwritten marginal notes on the left edge of the left page.

فصل في العقار وتأخير الخصومة بعد الاشهاد لا يسقطها و عليه القوي

ويستطاع بغيره المحاكمه مع القدرة وقد ان يشتر من غير عذر واذا ادعى الشا

وطالب الشفعة سأل القاضي المشتري فان اعترف بملكه الذي يشفع به

والا فله البتة فان عجز اشغف المشتري لا ابتاع او لم يتحقق

عليه من الشفعة فان لم يتحقق فبطلت اجزاء الثمن الا بعد القضاء

بما والزمه به قبله ومور وانه اذا كان المبيع في يد البائع لم يسع البتة

حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع ويقتضى بطلان العقد على البائع

لا على المشتري ويؤخذ بخيار الروية والعييب مع شرط المشتري البراءة واشتر

اغير كان خصما للشفيع الا بال تسليم الى الموكل وان قال المشتري لو كمل الشفع

قد سلم موكله بغير تأخير القضاء حتى يحضر ويخلف وامر الحاكم وان باع

او وهب ثم غاب فادعى الشفع على الحاضر فانك يجب له خصما

وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين

وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين

وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين

فصل

في القضا بها مطلقا وسواها المشتري او استأجره منه

اوله من اربعة او معامله مع غيره بالشرا او مات قبل القضاء بطلت

فلا توارثها وان مات المشتري لم تنط ولا شفعة لو قبل البائع ولا من ضمن له

الدفن خلاف ذلك المشتري ولو باع المريض من ولده مثل القيمة والكم

فالبيع والشفعة باطلان او اقل ولا مال له غير ما فلا شفعة في البيع واذا

اخبر انها بيعت بالثمن او ان المشتري فلان فسلم فسلم له غير ان البيع

باطل او يخل او يورث قيمته الف او اكثر ثم يطل او يما قيمته الف بطلت

او يعرض غير مثلي قيمته الف بطلت او اقل لم يطل ولا يجعل ثمنه اخذ بشفها

تسليما وخالفه وابطل تسليم الاب والوصي شفعة الصبي ولو بيعت ثمن

يسير فتسليم صحيح وابطل ولو اشترها لابنه الصغير اجزأه لخصما

وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين

وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين

وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين

وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين

وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين

فصل في العقار وتأخير الخصومة بعد الاشهاد لا يسقطها و عليه القوي

ويستطاع بغيره المحاكمه مع القدرة وقد ان يشتر من غير عذر واذا ادعى الشا

وطالب الشفعة سأل القاضي المشتري فان اعترف بملكه الذي يشفع به

والا فله البتة فان عجز اشغف المشتري لا ابتاع او لم يتحقق

عليه من الشفعة فان لم يتحقق فبطلت اجزاء الثمن الا بعد القضاء

بما والزمه به قبله ومور وانه اذا كان المبيع في يد البائع لم يسع البتة

حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع ويقتضى بطلان العقد على البائع

لا على المشتري ويؤخذ بخيار الروية والعييب مع شرط المشتري البراءة واشتر

اغير كان خصما للشفيع الا بال تسليم الى الموكل وان قال المشتري لو كمل الشفع

قد سلم موكله بغير تأخير القضاء حتى يحضر ويخلف وامر الحاكم وان باع

او وهب ثم غاب فادعى الشفع على الحاضر فانك يجب له خصما

وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين

وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين

وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين

وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين

وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين وان لم يكن له خصم فادعى الشفع على الشفعين

والشفعة ومنعها من اخذ احدى الارضين بغير حق فممنوع فقة واحدة وان
الشفعة داران في مدينه واحدة وسبقها واحد
الشفعة ان اخذ احدهما وترك الاخرى وقال في قوله ذلك

فصل في ما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان **فصل**
في ما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان

وساير المشتري واخذاه سبيلا فاطع الحق البايع في الشفع والشفيع الاط
هذا البيع الفاسد ان كان اخذ من اثنين سبيلا فاطع حوا لاي عندها
لغير الشفع لا اخذ احدهما
في القيمة في الاول واذا باع وعرض ثم قضى بها اخذه الشفع بالثمن وقضى
او كلفه قلعهما ونقص من الاخذ بترك او ترك ولو بقي الشفع وعرض
اي لا يخلط

ثم استحققت ربح بالثمن لا قيمتها ونقص به منها ويخبر من اخذ الثمن
اما الرجوع بالثمن فلا رجوع
او الترك اذا صابت المبيع افة سماوية وان نقصها المشتري حين اخذ
الشفيع

العرضة بالحصة او الترك ولا يخذ النقص ويأخذ الشفع من الخلف
من ثمن

الارض وان حدث عند المشتري فلو جدها سقط حصتها في غير الحادثة
بمعناه ان اذا ابتاعها من رجل فاشترى من غيره فلو جدها سقط حصتها في غير الحادثة
من ثمن الترك في يد المشتري فلا يشفع اخذها من غير ثمن حادثة عند المشتري
وان اهدم ولو فبيع السفل لا يوجبها العالي وحالته وان بيعت اليها جاسها البيع الا

داو فطلبها فانهدم العلو والسفل قبل الاخذ يعينها للسفل لا لعلو
من ثمن

هاذا ولسان الخلاف فيها واحدا الاول
انما اذا كان رجل سفل ولا اخر علو فانهدم العلو وبيع
السفل فماله ان يشفع لصاحبه الثاني ان يشفع لصاحبه
العلو وبيع السفل فماله ان يشفع لصاحبه الثالث ان يشفع لصاحبه
السفل فماله ان يشفع لصاحبه الرابع ان يشفع لصاحبه
السفل فماله ان يشفع لصاحبه الخامس ان يشفع لصاحبه
السفل فماله ان يشفع لصاحبه

فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان
فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان

فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان
فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان

فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان
فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان

فصل في ما قال المشتري اشتري السنا والارض في صفقتين وقال

الشفيع في صفقة فان القول للشفيع فان رخصا ولا ربح يربح المشتري

لا للشفيع ولو اختلفا في الثمن كان القول للمشتري فان رخصا يقدمه وقديما

الشفيع ولو اذع المشتري ثمنه والبايع اقل منه ولم يقبض اخذ الشفع يقول

البايع وجعل خطا فان قبض بقول المشتري ولو خط عن المشتري بعض

الثمن سقطت عن الشفع او الدل لم يسقط او اذا فيه المشتري لم تانم الشفع

وقال اشافى لا يستد على اثنين اشترى السني العقد

وان كان الثمن عرضا او عقارا اخذ بالقيمة او مكسلا او موزونا فبالمثل

او موزنا فان شاء امير اليه القضاء الاجل والا اخذ من حال ومنعوه منه

مع التاجيل او خيرا او خيرا وهما اذ ثمان بالمثل فيها والقيمة فيه والشفيع

مسلم في القيمة فيها **كتاب** **الشك**

وتكون على نوعين املاك وعقود فاذا ورثا عيشا واشترى بها او اتبهاها

اي الرجلان اي الرجلان

اي الرجلان اي الرجلان

فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان
فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان

فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان
فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان

فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان
فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان

فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان
فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان

فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان
فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان

فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان
فيما يشترى من ثمنه من اخذ بغيره احد بينا ولو باع من اثنين جان

فان التوكيد عبارة عن اثبات ولاية التصرف
فيما كان ثابته الموكلا ولا يكون ثابته الموكلا
والاصطحاب ثابته الموكلا قبل التوكيد
فلا يكون ثابته الموكلا فلا يكون ثابته
الموكلا

فان التوكيد عبارة عن اثبات ولاية التصرف
فيما كان ثابته الموكلا ولا يكون ثابته الموكلا
والاصطحاب ثابته الموكلا قبل التوكيد
فلا يكون ثابته الموكلا فلا يكون ثابته
الموكلا

منه او استولى عليها او اختلط مالا لها وخلطها
اي سلكا مالا استلها اي سلكا مالا استلها
شركة ملك وتجوز لكل منهما بيع حصته من شركته
والاختلاط ولا يتصرف في نصيب الا باذنه واذا عقداها بالاجاب والقبول

فيما يقبل الوكالة مفوضة او عينا او في الصناعات او بالوجوه كانت عقدا
تحم بصحتها ولا تغير العنان ولا تنفع المفاوضة الا بين المخرجين بالغير

الحاقلين المسلمين او الذميين وتجزئها مع اختلاف الدين مع الكفاية ولا
يضمن لفظ المفاوضة او بيان جميع مقتضاها وتنفذ في الوكالة والوكالة

تدخل في الشركة كل ما يشتره اخدمها الاطعام اهله وكسوته وطلب
البائع بالثمن انما يشاء ويضمن كل منهما مالزم الاخر خيرا لا عما تصح فيه الشركة

وان كل اجنبيا يمال باذنه في لاقعة لشركته او عصب حصته بصفته
احراز بالمال من الكفاية بالنقد

واقرره بالمال بدو غير لازم لشركته وهو شرائه جارية لنفسه من المال
الاحد الشريكين جارية خطاها فانها من مال الشركة فيكون له نصيبها

فان كان من مال الشركة فيكون له نصيبها
فان كان من مال الشركة فيكون له نصيبها

فان التوكيد عبارة عن اثبات ولاية التصرف
فيما كان ثابته الموكلا ولا يكون ثابته الموكلا
والاصطحاب ثابته الموكلا قبل التوكيد
فلا يكون ثابته الموكلا فلا يكون ثابته
الموكلا

منه او استولى عليها او اختلط مالا لها وخلطها
اي سلكا مالا استلها اي سلكا مالا استلها
شركة ملك وتجوز لكل منهما بيع حصته من شركته
والاختلاط ولا يتصرف في نصيب الا باذنه واذا عقداها بالاجاب والقبول

فيما يقبل الوكالة مفوضة او عينا او في الصناعات او بالوجوه كانت عقدا
تحم بصحتها ولا تغير العنان ولا تنفع المفاوضة الا بين المخرجين بالغير

الحاقلين المسلمين او الذميين وتجزئها مع اختلاف الدين مع الكفاية ولا
يضمن لفظ المفاوضة او بيان جميع مقتضاها وتنفذ في الوكالة والوكالة

تدخل في الشركة كل ما يشتره اخدمها الاطعام اهله وكسوته وطلب
البائع بالثمن انما يشاء ويضمن كل منهما مالزم الاخر خيرا لا عما تصح فيه الشركة

وان كل اجنبيا يمال باذنه في لاقعة لشركته او عصب حصته بصفته
احراز بالمال من الكفاية بالنقد

واقرره بالمال بدو غير لازم لشركته وهو شرائه جارية لنفسه من المال
الاحد الشريكين جارية خطاها فانها من مال الشركة فيكون له نصيبها

فان كان من مال الشركة فيكون له نصيبها
فان كان من مال الشركة فيكون له نصيبها

فان التوكيد عبارة عن اثبات ولاية التصرف
فيما كان ثابته الموكلا ولا يكون ثابته الموكلا
والاصطحاب ثابته الموكلا قبل التوكيد
فلا يكون ثابته الموكلا فلا يكون ثابته
الموكلا

منه او استولى عليها او اختلط مالا لها وخلطها
اي سلكا مالا استلها اي سلكا مالا استلها
شركة ملك وتجوز لكل منهما بيع حصته من شركته
والاختلاط ولا يتصرف في نصيب الا باذنه واذا عقداها بالاجاب والقبول

فيما يقبل الوكالة مفوضة او عينا او في الصناعات او بالوجوه كانت عقدا
تحم بصحتها ولا تغير العنان ولا تنفع المفاوضة الا بين المخرجين بالغير

الحاقلين المسلمين او الذميين وتجزئها مع اختلاف الدين مع الكفاية ولا
يضمن لفظ المفاوضة او بيان جميع مقتضاها وتنفذ في الوكالة والوكالة

تدخل في الشركة كل ما يشتره اخدمها الاطعام اهله وكسوته وطلب
البائع بالثمن انما يشاء ويضمن كل منهما مالزم الاخر خيرا لا عما تصح فيه الشركة

وان كل اجنبيا يمال باذنه في لاقعة لشركته او عصب حصته بصفته
احراز بالمال من الكفاية بالنقد

واقرره بالمال بدو غير لازم لشركته وهو شرائه جارية لنفسه من المال
الاحد الشريكين جارية خطاها فانها من مال الشركة فيكون له نصيبها

فان كان من مال الشركة فيكون له نصيبها
فان كان من مال الشركة فيكون له نصيبها

احد المتعارفين اذا قرأها فيها اوب قال للمعان
عليه الصلوة دون تركه كما قرأه في العشاء بين
سورة

أَجِيرَ وَإِنْ خَالَفَ كَانَ غَاصِبًا وَلَا تَقْضَى الْإِبْرَاقُ فِيهِ الشَّرِكَةُ وَلَوْ قَالَ بَعْدَ
فِي هَذَا الْعَرَضِ وَأَعْمَلُ فِي شَيْءٍ أَوْ اقْبِضْ مَالِي عَلَى ثَلَاثٍ وَأَعْمَلُ بِهِ جَانِبًا لِلدِّينِ وَاقْبِضْهُ
لَمْ يَخْذُ هَذَا الْعَرَضُ مِنْهُ وَهُوَ الْمَذْمُومُ
وَقَائِمًا إِذَا قَالَ لَهُ ابْنُ الدِّينِ مَالِي
وَالْيَا هَذَا إِذَا قَالَ لَهُ ابْنُ الدِّينِ مَالِي
أَمْ يَقْضَى فَإِنْ لَمْ يَسْتَوْجِبْ بَاعَ مَخْرُجًا
لَا خَرَفَ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ مَالَهُ هُوَ الْمَذْمُومُ
نَوَافِلُ خُصْفُهُ وَعِنْدَ هَاجِيهِ
سَمِعْتُ

ملك مسلك وحسن التوفيق لا في هذا
 فلهذا العرف فقط واعلم ضاربه على
 وقائمه اذا قال له ايقض مالي على فلان
 قال له لم تعرف فيه ضاربه على فلان
 قال له اعلم ضاربه بالدين الذي في ذلك
 ما يخرج ذلك الضاربه بالدين الذي في ذلك
 فلهذا العرف ايضا لان الضاربه في ذلك
 كمال الذرا بالاعلى لا في ذلك

2999

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

الذي عليك ويشترط شيوع الرخ فلو شرط لاحد هادرام مستهارة

فلو شرط الرخ لرب المال والمال امانة والمضارب احرمه فله ان يبيع

مجاورة الشروط وحالته فيها ويشترط التسليم الى المضارب واذا

اطلق المضاربة باع المضارب واشترى ودفع واستقرض وبيع

داود وعمل وسافر واجار واستاجر ولا يضارب الا بدين او تقويض

المضارب ليس له ان يدفع المار مضاربة الا ان

ولا يرض ولا يئب ولا يصدق في الابتصيص وان خصه ببلدة او سلعة

او معامل لم يتجوز ذلك او عدة بطلت بغيرها ولا يزوج عبدا ولا امة

ولا يشترى من يبيع على المالك فان فعل ضمن ولا يترقب عليه ان كان

رخ وان لم يكن ناشري فاردت القيمة عتق نصيبه وسيع العبد

في قيمة نصيب المال ولو اشترى الف المضاربة عروضا او قرض مائة

لجها فله بيعها مائة على الكل وحصة الما

بها فله وقال على الالف

او يبيع على الالف

ولو شرط به شيء فله ما حازم بغيره ولو ادعى التضييد والمضارب الا

فلا يجوز له القول له لا الاول ولو باع من ربح المال ما اشتراه به اجرا

او دفع المال اليه مضاربة حكما بقاء الاول لا يفساخيها ولو دفع المال

مضاربة بغير اذن الاول ضمن ان ربح الثاني وقال ان علي ما مضاه

بغير التسليم وفيل ختمه بغير تصير له ما شاء وان دفع اليه المال وقال

ما رزق الله شيئا بصفليان واذن له ان يضارب فصار بالثالث كان

نصف الرخ لرب المال والستدس للاول والثالث للثاني او قال فلي نصف

فصار ببال نصف فلا شيء له او بالثلثين ضمن الاول للثاني قدوس

الرخ او ما رزق الله اخذ الثاني الثلث واقتسم الاول ورب المال ما في

وخص لرب المال ان يبيع الرخ بعد القيمة طالعكس وخالفه وان

من استاجر حولا بالنصف يعطيه الاجر ويجعل الرخ لرب المال واعطاء

رجله استاجر حولا على من اشترى له وبيع في البيعة او لم يعطه

ما انكس من ثمنه او ما انكس من ثمنه

او يبيع اجماعا ما رزق الله

تجدد الاجور وما لا يستحقان

Handwritten marginal notes on the left side of the page, including dates like 1030 and 1031, and various legal discussions related to the main text.

Vertical marginal notes on the left side of the right page.

Vertical marginal notes on the right side of the right page.

Vertical marginal notes on the right side of the right page.

Vertical marginal notes on the left side of the left page.

Vertical marginal notes on the right side of the left page.

Vertical marginal notes on the right side of the left page.

Vertical marginal notes on the left side of the left page.

Vertical marginal notes on the right side of the left page.

Vertical marginal notes on the left side of the left page.

Vertical marginal notes on the right side of the left page.

Vertical marginal notes on the left side of the left page.

Vertical marginal notes on the right side of the left page.

Vertical marginal notes on the left side of the left page.

Vertical marginal notes on the right side of the left page.

Vertical marginal notes on the left side of the left page.

Vertical marginal notes on the right side of the left page.

Vertical marginal notes on the left side of the left page.

Vertical marginal notes on the right side of the left page.

ما شير طله ولا يفتح الاجارة **فصل** ولا يفتح المضارب من المال

وما في مصر او مصر اخذ دارا ولا في الفاسدة فان سافر فلو موثا يعمل

منه انفسه على نفسه ومن خذله واخرج ما لا بد منه في العادة بالمعروف

فان تجاوز ضمن فلو سافر ماله وبالمضاربة او خلطه باذن او ماله

ليخلين انفق الحصة واذا قدم رد ما فضل من كوة وطعام الى المال

وسقط ربح المال وبردته والحاقه وموت المضارب دون ردته ولا

يخلع بعلمه مالم يعلم واذا علم فان جاس راس المال يتصرف فيه ولا

يجعله من جنسه وامتنع من التصرف واذا افترا في المال ديون

وربح اجبر على الاقباض وان لم يكن ربح وكل ربح فيه ويصرف الحاكم

الى الربح فان زاد عليه لم يقم المضارب ولو اقتسم الربح قبل الفسخ ثم

فكك المال او بعضه ثرا اذا استوفى المالك ماله فان فضل شيء اقتسمه

عنى او ما زاد من المال

261 **كتاب الوكالة**

لا يفتح الا ان يكون الموكل بالوكالة بالتصرف وتاثير الاحكام والوكيل يحل العقد

ويصدق فاذا وكل المزايا بالبيع او المادون منها جاز او جيبا وهذا محقق

فاقتر جاز وتعلق الحق بموكلها ويجوز كل عقد للموكل ما يشاء

وجوز الخصومة في سائر العقود ما يقابلها واستيفاء الا في الحق والقبض

فلا يجوز استيفاء ما عدا ذلك من الموكلة والتوكيل اشياء جازية كالقعة

وقيل المالك في العينة ورضا الخصم في التوكيل بالخصومة شرط التزيم

الا ان يكون الموكل ناسرا او مرسفا او متحدن ولو اقر على موكله في جيل

الحكم اعتبرناه ولا يشترط المجلس وجعلنا الوكيل بالخصومة وكذا القبض

ونفى بقول رضى والوكيل قبض الدين وكيل الخصومة وقوله اذ اية

ويقبض الغير لا يكون وكلاهما ولو اذ عى اية وكلاهما في قبض دينه

في الجواز وانما الخلاف في القبول والاداء

على موكله وهو موكله وانما سئلنا ولا يتصور ان يكون

على الموكلة بالقبض والحكم بالقبض والحكم بالقبض

على الموكلة بالقبض والحكم بالقبض والحكم بالقبض

وصدة الغنم امر التسليم اليه فاذا حضر فان صدقة والا سلم ثانيا ورجع
 على الوكيل ان كان غيب وان هلك لم يرجع الا ان يكون دفعه اليه مضنا له
 او غير صدق وان انزل الوكالة واقر بالدين فخلفه على بيع العلم ساو ط
 ويخلفه ومولاه في الوادع ما يقضي ودعيه لم يؤم بدعيها وان صدقة
 وتعلق حقوق العقد فيما يضاف الى الوكيل به لا بالوكيل كالبيع والشراء
 والاجارة والصلح عن اقرار في السلم المبيع والتمس وتبنتها وتخاصم
 في العيب ولو طلب الموكل التمس من المشتري جاز له المنع والدفع وينقطع
 عنه مطالبة الوكيل اذا دفع وتخلت فيما يضاف الى الموكل به كالنجاح
 والخلع والصلح عن اقرار وعن دم عده كالعتق على مال والحقبة والهيبة
 والصدقة والاعارة والايداع والرقن والاقرض والشركة والمضاربة
فصل اذا وكل رجلا بشئ او شي ذكر حسنه ونوعه او حسنه وسلبه
 كان ممثلا لكان التوفيق

في البيع والشراء
 في السلم المبيع
 في القرض
 في المضاربة
 في الشركة
 في الوكالة
 في العتق
 في الايداع
 في الرقن
 في الاقرض
 في الشركة
 في المضاربة

في البيع والشراء
 في السلم المبيع
 في القرض
 في المضاربة
 في الشركة
 في الوكالة
 في العتق
 في الايداع
 في الرقن
 في الاقرض
 في الشركة
 في المضاربة

في البيع والشراء
 في السلم المبيع
 في القرض
 في المضاربة
 في الشركة
 في الوكالة
 في العتق
 في الايداع
 في الرقن
 في الاقرض
 في الشركة
 في المضاربة

انه الا ان يوصيه الولاية وان عتق له ما يشتره لم يكن للوكيل ان يشتريه
 لنفسه فان اشتراه بخلاف جليس الشئ الذي سماه او بعين النقد ان وكل بشئ
 فاشترى الثاني بعينه حصة الاول وقع الشراء له فان لم يعين فاشتراه
 كان له الا ان يضيف العقد الى مال الموكل او يوصيه له واذا اطلع على عيب
 وهو غيبه وذهبه وان سلمه الى الموكل فبذنه وان توكل في اسلام او صرف
 فتح فان فارقه صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا تعتبر مفارقة الموكل واذا
 نقد الموكل من المبيع من ماله وقبضه ورجعه واخرنا حبسه لاستيفائه فان
 قبله من الموكل او بعد جعلناه مقبولا كالعصب فيجعله كالمقبول وفيها
 كالمبيع وان وكله بشئ او عتقه او طاله الجرم بدنه فاشترى به عتدين
 من ذلك الجرم فالآدم للموكل عتق بنصف والزناه العتدين وان وكل بشئ
 امه فاشترى عصيانه او الشلاء فهو نافذ على الموكل او بشئ او عتدين

في البيع والشراء
 في السلم المبيع
 في القرض
 في المضاربة
 في الشركة
 في الوكالة
 في العتق
 في الايداع
 في الرقن
 في الاقرض
 في الشركة
 في المضاربة

في البيع والشراء
 في السلم المبيع
 في القرض
 في المضاربة
 في الشركة
 في الوكالة
 في العتق
 في الايداع
 في الرقن
 في الاقرض
 في الشركة
 في المضاربة

في البيع والشراء
 في السلم المبيع
 في القرض
 في المضاربة
 في الشركة
 في الوكالة
 في العتق
 في الايداع
 في الرقن
 في الاقرض
 في الشركة
 في المضاربة

في البيع والشراء
 في السلم المبيع
 في القرض
 في المضاربة
 في الشركة
 في الوكالة
 في العتق
 في الايداع
 في الرقن
 في الاقرض
 في الشركة
 في المضاربة

في البيع والشراء
 في السلم المبيع
 في القرض
 في المضاربة
 في الشركة
 في الوكالة
 في العتق
 في الايداع
 في الرقن
 في الاقرض
 في الشركة
 في المضاربة

$\frac{1}{2}$

جای و خشتاه بابل
کتابخانه و عمارت الجاراء او
لا یسعد غدا ما یستند بالمتعارف
لا یجمع الا بالانان او بعض

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

[illegible]

فأخبرني قال رحمه الله
عن أبيه عن جده

عليه الوكيل او من له الحق في وجبة ما بعد كتمانها وسببها في وجباته او الصالح
عنه من الغدي مضالح على اقل من الدية هو صحيح او غير صحيح خطأ وما يحدث منها
في حق الوكيل او غيره من وجبة ما بعد كتمانها وسببها في وجباته او الصالح
عنه من الغدي مضالح على اقل من الدية هو صحيح او غير صحيح خطأ وما يحدث منها

كتاب الكفالة

واذا اوطل اثنين لم ينفرد احدهما في عقيد فيه بدل والحرارة في الوضوء
ولا يملك الوكيل التوكيل الا بالاذن او تفويض فلو عقيد الثاني حضرة الاول اجزاء
او غير حضرة فاجاز جاز ويملك الموكل عزل له ما لم يتعلق بالحق الغير ونشطر
عليه في ابطال تصرفه والعزل يثبت باختيار اثنين او واحد عدل وقالوا
بواحد مطلقا كالرسالة وتطيل موت احدهما وجنونه جنونا مطلقا
وفقدان بشرا او اثر من يوم وليلة وقدره حول وكفا للوكيل بعد رذته

يد الحرب مبطل وقالوا ان حكمه واذ الحق الوكيل بطل تصرفه فان عاد مسلما
لا يعيد وخالفه ولو عاد الموكل لم يعد في الظاهر واعادة واذ اوطل المكاتب
في حق الوكيل او غيره من وجبة ما بعد كتمانها وسببها في وجباته او الصالح
عنه من الغدي مضالح على اقل من الدية هو صحيح او غير صحيح خطأ وما يحدث منها

فمنه او الماذون في حق عليه الوكيل ما من فاطمات علم او لم يعلم او تصرف
الموكل فيما اوطل به بطلت فلو ابعده فرد عليه بعيب بقضاء يبيع الوكيل
عن عيبه واجاز له **كتاب الكفالة**

والنفس فصر الحضر المكحول به وتنفق اذا قال تلفت بنفسه او ما انتزع
احدا له نكاح فانه بائنه فانه لا يملك الا بالنفس طارئة عندا خلافا لما في
مستخرج من هذه كفا لا بالنفس قبله قطعا فلهذا ما هو حضر المكحول
يعتبر به عنها فالروح والوجه او غير شايع وقوله ضمنته او هو علي
او اليه او عيم به او قبل ولو علق عليه بوقت معين احضرة فيه
اذا طالبه والاحبس واداسله في مكانه فلهذا ما هو حضر المكحول

وان عين مجلس الحكم فلهذا ما هو حضر المكحول
ويبر الكفيل بموته وموت المكحول به لا المكحول له وان قال ان لم اوافقه
عند اقامته الا انك لا تعلم فلهذا ما هو حضر المكحول
لنفسه ضامن الا انك لا تعلم فلهذا ما هو حضر المكحول

تقوا ما كان الاستيقاظ او تغزوا ما يفت فاعل او ما ذاب الله عليه

باد الامسا تاخر. الحفايا لا بالعكس بدت الى رجوع الممال او الترك

[illegible]

لم يرجع او عوت لمحقه الاول لا الثاني ولو لم يمت فرد و ارثه يحكم به

يريد وخالفه ولو قتل عبد عن مولاه باذنه فحق فادى منعاه والرجوع

ولو ادعى انه قتل له عن ان يامن ببلد انكذبه من فادى حكمه بالرجوع

ولو تعجل الموقل موت الكفيل فادى وارثه حكمه بالرجوع وقت

الاجل لا الحال ولا يصح الكفالة له الا بقول الكفيل له في طهر العقد

الا في قول المريض لو ارثه تكفل عني معا على فتكفل به مع غيبه الغرم

ويجوزها مطلقا وهي عن الميت المفلس باطلة ولا يصح من الماذون

المذيون عن مولاه باذنه فان اغتقه في المرض ومات سعى العبد للبراء

ثم اذا عتق فالكفالة نافذة وانفذها عند عتق المولى وتصح بالتميز

لا بالمبيع وتصح بالاعتيان المضمونة بنفسها كالمقبوض على سبوم الشرا

او ببيع فاسيد وكالمغصوب لا بغيرها كالمبيع والمرهون ولا الامانات

حال بقاها ودفع ثمنها بغيرها

حالة بقاها ودفع ثمنها بغيرها

وفي ملك يد الاجير المشترك اطلاق ولا يصح الحمل على دابة مستاجر

بعينها وتصح بغيره ما ولا يصح بال الكفاية واذا كان دين على اثنين

فتقانا لا وادى احد منهما زيادة على النصف وجع الزيادة ولو تكفلا

ثالث وكل منهما كيد عن صاحبه وجع كل نصف ما يورده على الآخر

مطلقا **كتاب الحوالة**

وتصح بالدين دون العين رضا المحيل والمحال والمحال عليه واذا تمت

حكمنا ببراءة المحيل ولو ابراء المحال بطله واجازة ونفذ الرجوع

التوكي وهو بان يحمدها ويحلف ولا يبدى او يموت مفلسا قال لا

وبالحكم به في حال حيوته واذا مات المحيل مدينون قبل ادخال المحال عليه

قسمنا المحال بدين الغرر ولم ينفذه به المحال ولو اخل الساع عمره

على المشتري بالتميز ثم رد البيع بعيب حكمنا ببراءة المحال عليه

الحال بدينهم بالحسب ذلك ما لا يورث

الحال بدينهم بالحسب ذلك ما لا يورث

الحال بدينهم بالحسب ذلك ما لا يورث

الحيل فقال انما املت بدني عليك لم يقبل او المحيل المحتال بالحوالة

فقال انما املت بدني عليك لم يقبل ان فرض يستفاد به ام الطريق

كتاب الصلح

ويعوز مع الاضرار ويخبر مع السكوت والاندثار فان وقع عن اربال عن مال

اعتبر بالبيع او عن مال منافع فبالاجاز وان استحق فيه بعض المصالح

عنه رد حصته من العوض وان استحق الجميع فالجميع او كل المصالح عليه

رجع بكل المصالح عنه او بعضه فبعضه وان وقع عن سكوت او انكار

كان معاوضة في حق المدعي ولا فتداه الممين وقطع الخصومه في حق المدعي

عليه فان صلح عن دار لم تجب فيها شفعة او صلح عليها وجبت وان

استحق فيه المصالح عليه رجع الى الدعوي في كله او بعضه ففي بعضه

او المصالح عنه رد العوض ورجع بالخصومة او بعضه رد حصته

اعلان البذل قبل التسليم في النكاح

ورفع الخصومة فيه ويجوز عن مجهول ولا يصح الا على معلوم فلو

استحق بعض دار صلح من بعض المجهول لا بد من شي من العوض

ولو ادعي دارا صلح على بعض ماله معلوم جاز ان يراه عن عواه في

الباقى او شاء فصوله على صورته المعلنه والمنع والمنع

رواية ولا يجوز تعليق الصلح ولا اضافته ولو قال انت الحاكم

بيناغدا او ان سلطت بمنعه واجاز ويجوز من دعوي مال ومنفعة

وجناية عمد وخطا في النفس وما دونها لاحد ولو صلح من عدي

على عبد من العبدين فاذا احدثا حره العبد لا غنى ويصير اليه

قيمة الحر لو كان عبدا او اضاف تمام الدية نقدا ولو عفي او صلح

عن شجة فأت فالدية واجبه في مال الحاني ولو قتل مدعي حر خطأ

ومال مولاه على الشتر من قيمته والى القتل على عبد بغير قتله او على

الصلح على من لا يدعي له

عوض عن الجرح والعضام لم يجز ان المصلح عليه

لا يعيد الا في داره او اثاره فان كان له دار

او دارين او دارين في دارين او دارين في دارين

ان كان المصلح عليه دارين او دارين في دارين

فمنه يغيب في الأضيق ثم قبل آخره في الثاني من الأضيق على

والأول بالنصف كما قالوا وان شاع في الولي يرجع هو على الأول ولو غلب

عبد فانت وصالح مولا على الذي قيمته **وكان** ولو ادعى كاحدا

فحدث ثم صالحته على مال ليرتد الدعوى جاز وكان في الطبع أو ادعت

في حاله فصلا جاز وقيل لم يجز أو عبودية رجل صالحه جاز

وكان في معنى العتق على مال والتهاوى في غلق عبد من على ان باخذ

هذه غلة هذا شهرا أو ذال غلة ذال شهر باطل وهو في ركوب دابة

أو غلتها أو غلق اثنين أو كونهما مطلقا جاز لا جبر أو معجاة

في غلة دابة وأجاز في الباقي جبر أو لو أسلم عتق في كرم أو مطلقا

على زيادة ذكر آخر إلى أجله لم تنفع وعليه رد ثلث العتق وإيقال

ذلك الكرم وقال لا يفي شيئا ولو وجد بطعام اشتراه عتقا فصالحه

لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره

لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره

لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره

لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره

على ان يرد ما شاع من عتق العتق الى اجل أو اكل أو طلاقا فلا ان لم

سعد النفس في المجلس أو على خدمة عبد أو سكنى داره أو زراعة أو ليس

أو ركوب **بشهر** أو ملك المدعى عليه لا يملك المدعى بطلبه في الركوب

والدبس أو بطله في الكل أو جعل المنفعة يفعل ما من فاختت قيمته

بخدمته في طلبه عبد للخدمة أو بنفس الصلح أو بطله ولو استأجر

منه بعد ما صلحه على خدمته وسلمه بخدمته ومنعه وأجاز

صلح الأجير الخامس والمودع بعد دعوى الفلأك أو الرد ومنع الرد

بعت حادث قبل القبض بعد صلحه عن ابنه من طبع عيب ولحان

فصل وإذا صلح عن دين بعضه صح ولم يكن معاوضة بل استغنا

لبعضه واستغنا الباقي كمن صلح عن ألف على خمسينه أو عن الف على

خمسينه أو يوفى أو عن حاله بشاه موخلة لا عن راعه بدنانير موخلة

لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره

لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره

لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره

لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره ولو اشتراه عتقا ففاسده لا يفي إلا بغيره

هذا هو الأصل في العتق وهو أن يرد العتق إلى أجل أو اكل أو طلاقا فلا ان لم

سعد النفس في المجلس أو على خدمة عبد أو سكنى داره أو زراعة أو ليس

أو ركوب **بشهر** أو ملك المدعى عليه لا يملك المدعى بطلبه في الركوب

والدبس أو بطله في الكل أو جعل المنفعة يفعل ما من فاختت قيمته

لو قال ادي هذا الخمسة على ان يرى من الباقي فليكن مطلقا وقال
 ولا عن الف بوجه خمسة حالة ولا عن الف بوجه خمسة

ان نقد غدا والا حاد الالف عليه ولو قال له عليه مائة درهم
 وعشرة دينار ضالحة على مائة وعشرون دراهم على ان يقدر خسين
 ويوجل الباقي فنقد هاتين التفرق بجزءه وخالفه ولو وكل

في الصلح عن دم عبد او دين ببعضه فصالح لم يلزم الوكيل
 ما صلح عليه الا ان يضمنه ولو تبرع به عنه فان صلح بمال وصيته
 او قال على الف وسلمها او على الف هذه او هذه الالف فتح ولزمت

تسليمها وان قال على الف بوقف على امانة المدعي عليه **فصل**
 واذا صلح احد الشريكين من نصيبه على ثوب فان شاشه
 اشبع المدينون بنصفه وان شاش اخذ نصف الثوب الا ان يصير الف

لو كان المدينون بنصفه وان شاش اخذ نصف الثوب الا ان يصير الف

ربيع الدين ولو استوفى احد ما نصف نصيبه شركة الاخر فيه ثم
 سحجهان الباقي ولو اشترى نصيبه سلعة ضمنه الاخر ربع
 الدين ولو اخر واحد ما على المدينون ثوبا فقتلوا جميع شركته
 من الرجوع بخصته وخالفه ولو صلح احد الشريكين في تسليم نصيبه

على راس المال بجزءه ومنعه ولو صلح الورثة احداهم فخرجوه
 من الشركة وهي قسار او عرض بمال جاز قليلا كان او كثيرا وان كان
 فسخة فاعطوه ذهبها او العاكس جاز مطلقا وان اشتملت على

التقوى وغير ما فصالحوه على نقد زادوه على نصيبه من ذلك
 النقد وان كان فيها ديون فخرجوه منها على ان يكون الدين لهم
 لا يجوز ان شرطوا ان يبر الغرماء فنصيبه جان والله اعلم

كتاب الوصية

لو قال ادي هذا الخمسة على ان يرى من الباقي فليكن مطلقا وقال
 ولا عن الف بوجه خمسة حالة ولا عن الف بوجه خمسة

ان نقد غدا والا حاد الالف عليه ولو قال له عليه مائة درهم
 وعشرة دينار ضالحة على مائة وعشرون دراهم على ان يقدر خسين

في الصلح عن دم عبد او دين ببعضه فصالح لم يلزم الوكيل
 ما صلح عليه الا ان يضمنه ولو تبرع به عنه فان صلح بمال وصيته

او قال على الف وسلمها او على الف هذه او هذه الالف فتح ولزمت

بغير إذن جاز لا بعد الاتفاق وان كانت في يد كالموجع والغاصب

والمستعبر ملكا يجر ذالفة وتتعد بولفة وحلب واعطيت

وَأَطَعْتُكَ هَذَا الطَّعَامَ وَجَعَلْتَهُ لَكَ وَأَعْمَرْتُكَ وَحَلَلْتُكَ عَلَى هَذِهِ الْمَالِيَةِ

اذا لم يكن لهية ويجوز هبة المشاع بها لا يقسم ولا يخير ما فيها يقسم الا

بعد از شش ماه که در این راه بودیم در وقت دوغای حیطه اودنهائی

ومدينة الواحد من اثنين لا يجوز ولا ومدة لأحد ما غلبته أو لا الآخر

الشدت اجاز ما واجاز مئة الاب مال اليهم بشرط عوضات وقيمة

وَأَنَا أَبُو مَالِكٍ الْعَقْدِيُّ قَبَضَ ابْنَهُ وَبَقِضَ ابْنُ

عَنْ الْيَتِيمِ وَإِذَا كَانَ فِي حُجْرَةٍ ارْجَا جَنِي جَارِ قَبْضَةً مَعَهُ وَلَوْ بَقِصَ

ويذكر الخوارج فيها ويخبر فيها بغيرها اجنبى يراضى بها او يحلها الكافران

فقلت بعد الحمد يفتقر ويستحق الرجوع بالمحبة والرحمة والمعافاة

وخرجهما عن ملك الوهب له وموت اخا المتعاقدين وحديث

إزالة متصل لا نقصان ولو لم يكن بعد أخيه فلا الخوع كالرويت

لاخيه ونوعدا وملكاتب نعيم حيدر دالو اعتق وخالسا وابطق

في القيمة للبلاد المصلحة وحصلت المثلثة من مائة
قال مالك انما هو حجة والبرهان في المذهب لم يسطر في المذهب
فدعا اياه الى الخة اياه في المذهب او في مقابله او عوضها

او عوضه اجنبی مشیرا نقیض فلا رجوع والواستحق نصف العیال

ينصف العوض أو كل العوض في العتة أو نصفه من عتاه من الرجوع

الآن بئح الباقي واذا تلف الموت واستحق ومن الموت له

لم يرجع على الواهب واذا شرط العوض احكامه قبل القبض
والبيع بغيره لا البيع مطلقا ولو فسخ الموهوب او من التصديق

يسقط ولو وثق عبده المدين من ذب الدين سقط دينه

ثم رجع فيه بعد ذلك وابطله ومنع من الرجوع في رواية او جازية

الا حكاما صحة العتق لا الاستثناء **فصل** ويجوز العتق بالعتق

في جوفه ولو رثته من بعده ويبطال الشرط ويجوز الرجوع وابطلا

واو قال جميع مالي او ما املكه لفلان كان مائة او ما ينسب اليه او يدين

لي كان اقرا او بشرط القبض في الصدقة ولا يقع في المشاع كالبنة

ولا رجوع فيها بعد القبض ولا في العتق للفقير ولا الصدقة على الفقير

ويجوز الصدقة على فقيرين وهي على غنيين لا يجوز ولا يعتقوا

الثالث على من نذر التصديق بآله او ماله ولا عتقا بل يخرج في المال غني

العتق بغير مال او ماله ولا عتقا بل يخرج في المال غني

هذا الحديث يدل على ان العتق بغير مال او ماله لا يصح

هذا الحديث يدل على ان العتق بغير مال او ماله لا يصح

ما يترتب في اللاب الغل ويحبس قد لا ينفقه الى ان اكتسب فيخرج مثله

الوقف جائز وان وصه **كتاب الوقف**

الوقف جائز وان وصه بالفضا او بعد الموت او اعلق به وقال امو

لازم مطلقا فخرجة عن ملكه بالقول من غير تسليم الى ولاية وشرطه

وجاز في الشئ وسعة فيما يحتمل القسمة ولا يجوز في السجدة

والقبض ويجوز شرط النفقة والولاية لنفسه وخالفه فيها ويجوز

من غيره كراييد ويكون للفقير وان لم يسمهم ولا بدخله فملك

الموقوف عليه ويحل له من السجدة بقوله وشرط اقراره وصلا

واحد الجماعة فيم ياذيه وافرار الطريق شرط ولو جرت ماحولة

واستغنى عنه فلا يبعد ملكا وخالفه والسنن في الرباط والجان

والسقياه والمقبر بالحكم ويجعله بالقبول لا بالسمعة لهما فيما وضعت

هذا الحديث يدل على ان الوقف بغير مال او ماله لا يصح

هذا الحديث يدل على ان الوقف بغير مال او ماله لا يصح

هذا الحديث يدل على ان الوقف بغير مال او ماله لا يصح

هذا الحديث يدل على ان الوقف بغير مال او ماله لا يصح

هذا الحديث يدل على ان الوقف بغير مال او ماله لا يصح

ولا يجوز وقف كل عين معينة مملوكة قالبة للنقل مفيدة باقية في

وقف العقار ووقف المنقول باطل وقال لا يجوز ملكان شراعا

الحث والبشر وعبيد لا فرق مع الضيعة واجاز ما يتعارف وقفه

كالصاحف والكتب والفاس والقديم والقدر والنجاة والمكاف

والسلاح يفتيه ولا يجوز تقليد **محرر** في الشاع ويبدل

بعان به مطلقا فان وقف دارا على سكة وله غيرها فان استغ

او انتقل اجرها الحاكم ثم ردها اليه ويصرف ما انهدم من الوقف

في عمارته فان استغنى خيس الحاجة فان تعدد واعاده العين

بيع في العمار ولا يقسم بين مستحقه **فصل** ينبع شروط الواقف

في اجارته فان هلك قبل مطلق وقيل يقو بسنة ويختار للفوت

ان يوجر الضياع ثلث سنين وغيرها سنة ولا يوجر الا بالمثل

في يوجر الضياع ثلث سنين وغيرها سنة ولا يوجر الا بالمثل

في يوجر الضياع ثلث سنين وغيرها سنة ولا يوجر الا بالمثل

في يوجر الضياع ثلث سنين وغيرها سنة ولا يوجر الا بالمثل

في يوجر الضياع ثلث سنين وغيرها سنة ولا يوجر الا بالمثل

في يوجر الضياع ثلث سنين وغيرها سنة ولا يوجر الا بالمثل

ولا قصر ان رادت الاخرة لكفر الرعية وليس للوقوف عليه ان يوجر

او يبيع او يلاذ فان مات وقدر عقد لم يفسخ ولا يعار ولا يجر

وان ائتمنت من بعده او غصب عقار مختار وجوب الضمان ويجوز

الشهادة بالشهرة لاثباته **كتاب الغصب**

يجب على الغاصب ادعير المصوب في مكان غصبه فان هلك من

مثله ان كان مثليا والاقضية يوم غصبه وان نقص من نقصان

وان انقطع المثل في فوجوم ما يوم القضا ويعتبر يوم الغصب لا الانقطاع

واذا ادعى لهلاك حبسه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت مائة اظهرها ثم

قضى عليه بالبدل واذا غيب المصوب نقض القيمة ثم الله اياه بقل

قوله مع يمينه في القيمة الا ان يقر للمالك شيئا الذي فان ظهر وقضه

بنكوله او يقول للمالك او يبينه فلا خيار او يقول الغاصب مع يمينه

في يوجر الضياع ثلث سنين وغيرها سنة ولا يوجر الا بالمثل

في يوجر الضياع ثلث سنين وغيرها سنة ولا يوجر الا بالمثل

في يوجر الضياع ثلث سنين وغيرها سنة ولا يوجر الا بالمثل

في يوجر الضياع ثلث سنين وغيرها سنة ولا يوجر الا بالمثل

في يوجر الضياع ثلث سنين وغيرها سنة ولا يوجر الا بالمثل

رَسُولُهَا وَضَعْنَهُ قِيَمَهَا وَأَنْ خَرَقَ ثَوْبًا فَأَرْبَطَ عَامَةً مُتَّفَعَةً

يَوْمَ تَنْفَخُ فِيهِ الصُّورُ وَتُسْمَخُ فِيهِ
الْجُلُودُ مَذْكُورٌ
عَبْدُ اللَّهِ
أَوَّلُ تَوْبَةٍ يَسْمَعُ فِيهَا خَلْقُهَا وَادْعُهَا

[illegible]

ما زاد الصبي والشر فيه ما أوصته قيمة ثوب ايض ومثل التوب

وسلمها ولو اطعم المالك ما عصبه منه ولم يعل به نمره عنه ولا يمتد

زويد الغضوب مطلقا الا بالتعدي او بالمنع بعد الطلب ولا المانع

استوفائها وعطائها والزيادة المنصه لا تضمن البيع والتسليم

وتضمن ما نقصت الجارية بالولادة الا ان يولد جارية فتسقط

ولو جلت فردها فانت في ظنها فعليه قيمتها يوم العلون وظلا

نقصان الجبل في الاصح كتاب الوديعة

من استودع كان امينا فيحفظها بنفسه ومن في عياله وتعتبر الساكنة

وخبرها وقيل مع النفقة فان حفظها بغيره ضمن الا خوف عرق او حرق

وان نهاه عن التسليم الى واحد منهم ولا بد له منه لم يغير او امره بالحفظ

في بيت من داره فحفظ من بيت اخر نهيا ساو له لم يضمن خلاف المخالفة

والولاات المتفاوتة من البيت ظاهر
ان الدار فيها بيت بطنه وان البيت الذي
عن المظلة في سائر اقسامه ظاهر وان البيت الذي
في بيت من داره فحفظ من بيت اخر نهيا ساو له لم يضمن خلاف المخالفة

في الدار وان حفظها بنفسه لا يضمن هو وامر وقال لا يشاركه الا امر

وان غفلت عن منعها كان شريكها وان غفلت عن منعها ورده مثله فحفظه بالبيت

ضمن الجميع او وقع بعضها بما يقدره ثم هلك الباقي فهو بقدره او اودعها

عند اخر فلا ولا ضمان وخبرها او طوبى بها فحفظها بغيره او تعدى

ثم ان الدار تزل الضمان او حذر لم يزل ومنعها الضمان الجود في

غيبه المودع ولو قصرها فخرج بقيمة له وامر بالتصدق ولا تمنعه

من الشفيع بها فذلك مع الاجر وعدمه وقال ان لم يزل الجبل وموئله ولو

اودعها مكيلا او موزونا وقاب واحد وطلب الاخر نصيبه فدفعها

اليه فهو ضامن او اودعها ما يقسم فاقسمه او دفع احد ما قسمته

الى شريكه فهو ضامن وان كان لا يقسم جاز حفظ احد ما اذن الاخر بغيره

القسي والعبد المودع من اطلقه الحال وقال لا يضمن العبد وحده بعد

سبب انما هو ان لا يضمن العبد وحده بعد
سبب انما هو ان لا يضمن العبد وحده بعد
سبب انما هو ان لا يضمن العبد وحده بعد

العتق ولو دفع العبد الوديعه الى مثله فله ان يثبت الاصل

بعد العتق فقط وخير في ايها شاء الحال ووافق الاول في الاول

والثاني الحال وقيل بعد العتق او عند ثالثا مثلها فالاول

كالاول والثاني ضامن الحال فقط وخير في ايها شاء ووافق الاول

في الاول وخير في الاخيرين **كتاب العارية**

وتفسيحة المنافع بغير عوض ولا يكون الا فيما ينفع به مع بقائه

فاذا اعار مكيلا او موزر وكان فرضا وجعلها امانة وتنعى بغيرك

ومحك هذه الدابة وحملك عليها اذا لم يردكهما بجهة واحدة واخذ منك

هذا العبد وداري لك شكلي او سكني عمري وخير للمستعير ان يرد

مالا يختلف بالاستعمال وليس له ان يوجر ولو استعار ليرهنه

جاز وان قيد بمقدار او جنس او مكان لم يجاوز ولو هلك بعد

الاعانة او حرقا او غرقا او سرقا او ضلوا او فسدوا او هلكوا او

Handwritten marginal notes on the right side of the right page, including various legal and linguistic commentary.

بعد الفكاك او قبل الادها ان فلاه من او في يد الميراث من الاله

للميراث وما سقط عنه بالهلال من الدين وان اعار ارضه لسا

والعشر فان له ان يرجع ويكافئه بغيرها وان وقت فم قبل كن

والزينة القبان وقيل ما ينقصها القلع وقيل يمتها ويملكها الا ان

يرفعها المستعير وقيل ان يرض الارض بخير المالك وان اعارها للزرع

فلا يخرج قبل حصاده مطلقا والمستعير يملك الحق ارضه وقالا

ان يرد في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها

ان يرد في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها

المستاجر والعضوية واذا رد الدابة الى اصطلح مالكا او منع عبدا

او اجير او عينا مستعارة او مستاجر الى ان يرد في وقتها او في وقتها

كتاب القبط

حكم بخرقه وليس له ان يخطب اخذ منه وينفق عليه من بيت المال

ان لم يخطب من بيت المال او من بيت المال او من بيت المال او من بيت المال

Handwritten marginal notes on the left side of the left page, including various legal and linguistic commentary.

اما بعد از این وقت
چون در این وقت
در این وقت
در این وقت

الحاكم وينفق عليها من الاجرة ان كان لها منفعة والاباعها ان كان

والا بل والفرس فان اذن لما الحكم في الثقة
الحاكم وينفق عليها من الاجرة ان كان لها منفعة
او لا

اصح وحفظتها وان اري الاتفاق مدة قصبة اصح امره وجعلها
دينا فحسبها لاستيفائها واذا ادعاهم تدفع اليه الابدية
له دفعها اليه بذكر علامة ولا يحسن وشوي بين لفظه الحل والحرم

كتاب الاختلاف

اذا كان المولود فرخان فبال احد هما اوسق اعتبره وان كانا
معاً فهو مشكل واعتبر بالاكثر واذا بلغت فظرت له امارات

الرجال او النساء اعتبر بهما وان لم تظهر او تعارضت كان مشكلاً فيوجد
فيه بالاحوط فيقدم على صف النساء فان علمت معهن اعداد ومع الرجال

اعداد من عن عينيته وشماله وخلفه ويصلي بقناع ويحلب لبس الحجر
والخلى ولا يغلبه غير محرم ولا يسافر الا معه وتحتة امة تشترى

له من ماله والاخرى من المبال ثم تباع فان ورث مع ابنه فواتية وقال له يصف

ميراث ذكر وانثى فيعطيه ثلثه انهم من سبعة لاجل خمسة من اثني عشر

كتاب الامات

اذا حمل مكان المفقود وحيوته نصب القاضي من حفظ ماله ويستوفى
حقوقه وينفق من ماله على من يجب عليه نفقة في حضوره بغير رضا

ويبيع منه ما يخاف هلاكه فاذا مضت مدة لا تعيش مثله اليها حكم
عونه واعتدت روحه وفتت بركته ولم يعيوا اربعة اعوام ولم

ولم يقطعوا بطاح الاول بدخول الثاني وجعل حيا في ماله ميتا في مال غيره

كتاب الاطلاق

اذا اراد الاطلاق من مسيق الشرف فصاعد من شهرته عليه انه اخذ
ليردة وجب له الجعل اربعون درهما وفيما دونها بحسابه ولا نفقة

عليه الشط فان كانت قيمته اقل منه حكم له بقيته الادرها واما

المفقود والمفقود في المفقود وحيوته نصب القاضي من حفظ ماله ويستوفى
حقوقه وينفق من ماله على من يجب عليه نفقة في حضوره بغير رضا
ويبيع منه ما يخاف هلاكه فاذا مضت مدة لا تعيش مثله اليها حكم
عونه واعتدت روحه وفتت بركته ولم يعيوا اربعة اعوام ولم
ولم يقطعوا بطاح الاول بدخول الثاني وجعل حيا في ماله ميتا في مال غيره

المفقود والمفقود في المفقود وحيوته نصب القاضي من حفظ ماله ويستوفى
حقوقه وينفق من ماله على من يجب عليه نفقة في حضوره بغير رضا
ويبيع منه ما يخاف هلاكه فاذا مضت مدة لا تعيش مثله اليها حكم
عونه واعتدت روحه وفتت بركته ولم يعيوا اربعة اعوام ولم
ولم يقطعوا بطاح الاول بدخول الثاني وجعل حيا في ماله ميتا في مال غيره

المجعل وان يؤمنه فلا عليهم ولا له ولورده الى المصنفات المالك ومن
مورته قبل قبضه يبطله ويجعل المذمة وام الولد المالك الف

كتاب احيا الموات

اذا احيا مسلم ارضي راضا لا يبيع بها وليست مملوكة ولا ذبيحة في مسلم
بعيده من القرية اذا ارضى ارضي العام لا يبيع بها صوته ملكا
واذن الامام شرط ومن حجز ارضا واعلمها ثلث سنين فعت الي غيره
وحرم يرضى النافع ارضه كالعطر وقال لا يستون وقد راعى سامة
من كل جانب ويمنع غيره من الحفر فيه ويحرق ما استع عود دجلة
والفراغ اليه بالموات اذا لم ينحصرها وان جاز عوده لم يحضر احياءه

والنهر في ملك الغير لا يحرم له الا ببيعة وقال له حرم بقدر القاء عودها اليه
الطين ونحوه وقيل هذا بالاتفاق وفي رواية يقدر بنصف عرض
البحر بالارض من الموات فمملوكة لارضها

هذا هو الموضع الذي فيه الموات
والنهر في ملك الغير لا يحرم له الا ببيعة
وقال له حرم بقدر القاء عودها اليه
الطين ونحوه وقيل هذا بالاتفاق
وفي رواية يقدر بنصف عرض البحر
بالارض من الموات فمملوكة لارضها

النهر من جامعهم وقد كان مملوكا **فصل** يجوز قسمة الماء بين الشركاء

ودعوى الشرب بغير ارض ونبوت ويوصى منفعة لا يباع ولا يوتي لا يبيع
ولا يصدق به ويشارك الناس في ما لا اودية والاهوار العظام في شقة

وسقي الاراضي ورضب الانحبة وفي الشقة لا غير في النهر الخاص القرية
والبحر والمحوض وليس لاحد ان يخذ شئ ما احرز فيه الارض صالحا

واذا كان النهر والعين في ملك رجل جاز لم يمنع غيره من دخوله فان لم
يحد غيره مكنة منه او اخرجته اليه فان منعه ويخاف العطش

قائلة بالسلاح وفي البحر بغير سلاح وتكون الارض العظام من ثلث المال

والشركاء من الشركاء دون اهل الشقة ويحسين من يبيع منهم وموتة
الذي اذا جاز ارض رجل مرفوعة عنه وقال لا اكرى له على كلهم واذا

كان يجري في ارض غيره فليس لرب الارض منعه واذا اختصموا في شرب

فليس لرب الارض منعه

هذا هو الموضع الذي فيه الموات
والنهر في ملك الغير لا يحرم له الا ببيعة
وقال له حرم بقدر القاء عودها اليه
الطين ونحوه وقيل هذا بالاتفاق
وفي رواية يقدر بنصف عرض البحر
بالارض من الموات فمملوكة لارضها

بيان فقه

ويأتي باطله وقال الاجيريه ويختار اللبني ويجيرها من غير بيعته المساقاة
لان النبي علم شي عن الخابرة او المروية

بيان فقه

الحاج فخر الدين
ابن الحاج فخر الدين
ابن الحاج فخر الدين

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنِ ابْتَهِمُوا فَهِيَ لَكُم مَّا عَلَيْهَا لَمَمٌ ۚ وَهُوَ الْغَلِيظُ الْعَلِيمُ ۚ

طالع السراج

شطت الى زيادة عشرة اقفه على نصف الخارج وانها رتب الارض فذال

قِيلَ الْعَمَلُ فَلَقَوْلُهُ **وَقَالَا** الْعَمَلُ وَلَوْ شِئْنَا رَبَّ الْأَرْضِ وَالْبَيْتِ

قلت للعالم والثلث لعبد العالم المادون يدعون بغير علم فقلته

وَقَالَا لَلْأَرْضِ وَقَالَا لَلْعَامِلِ وَلَوْ نَعَى إِلَيْهِمَا أَفْئِدَتُهُمَا وَهُمْ يَخِطِّبَانِ ۝

لمت الخارج وللآخر خمسين درهما فافساد شايخ وقضاة على الثاني

لَوْ عَصَاهُ فَرَعَهَا فَالْخَارِجُ لَهُ وَالْعَصْرُ وَالْخَارِجُ عَلَيْهِ وَإِنْ نَقَصَتْ

فَضَمُّهُ فَالْحَرْجُ وَالْعَصْرُ عَلَى التَّالِيفِ مُطْلَقًا وَقَالَا الْعَشْرُ عَلَى الْعَاصِبِ

كأخاه وأما الخاج فعلة المالك ان كان الصما الثرو على العاصب

دو ضمان ادا کیا۔ افاقاً ولوئے ورحمہما انہ رعوہ ارضہ بالنصف۔

هذا ما وجدته في نسخة بخط يده

[illegible]

نصف
عليه السلام
هو علي بن
الفضل
جده
المسلمين
الحسيني
والشيعي

[illegible]

...فمنها ما هو من جنسها...

...

لا اقبية ولو اسلمت لغرض عليه الاسلام فان اسلم والآخر ويحمله

سَخَاوَةُ الْإِطْلَاقِ بَيْنَنَا وَأَوَّاسُكُمْ وَبِئْسَ مَجُوسِيَّةٌ تَعْرِضُ عَلَيْهَا قَابِ

فَمِنْ ذَلِكَ طَلِيقٌ وَيَلُونُ لَهَا الْمَهْرَ إِنْ دَخَلَ وَالْإِفْلَاقُ إِذَا رَدَّ أَحَدُهُمَا

وقعت الفرقة بغير طلاق وجعل رزقه طلاقاً فان دخل بها وسئل

كَمَلْ مَعَهَا وَالْأَنْفَ أَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ وَلَا نَفَقَةَ

والتوارث معا واسما اليقيننا كما حكم الفرقة حال الردة والنزاع

الآباء، وخروج المهاجرة البينا لا ينقض العقد في المدخول بها

والمأخرة لأعداء عليها المستسنة وإن كانت حاملاً ففي رضع ولذا

سأله فقال له يا أبا عبد الله ما كنت منه بإنقضا

١٠

[illegible]

لا بد من معرفة ما اريد

100

2/1/11

الاسْتِئْذَانُ وَنَفْيُ الثَّلَاثِ وَإِذَا ارْضَعْتَ صَبِيئَةً حَرَّمَ عَلَى الْفُلَا

الكتابيات ونجى الامة الذقية ومع طول الحصر ولا ريب من

١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠
 ١٣٣١
 ١٣٣٢
 ١٣٣٣
 ١٣٣٤
 ١٣٣٥
 ١٣٣٦
 ١٣٣٧
 ١٣٣٨
 ١٣٣٩
 ١٣٤٠
 ١٣٤١
 ١٣٤٢
 ١٣٤٣
 ١٣٤٤
 ١٣٤٥
 ١٣٤٦
 ١٣٤٧
 ١٣٤٨
 ١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠
 ١٣٦١
 ١٣٦٢
 ١٣٦٣
 ١٣٦٤
 ١٣٦٥
 ١٣٦٦
 ١٣٦٧
 ١٣٦٨
 ١٣٦٩
 ١٣٧٠
 ١٣٧١
 ١٣٧٢
 ١٣٧٣
 ١٣٧٤
 ١٣٧٥
 ١٣٧٦
 ١٣٧٧
 ١٣٧٨
 ١٣٧٩
 ١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠
 ١٤٠١
 ١٤٠٢
 ١٤٠٣
 ١٤٠٤
 ١٤٠٥
 ١٤٠٦
 ١٤٠٧
 ١٤٠٨
 ١٤٠٩
 ١٤١٠
 ١٤١١
 ١٤١٢
 ١٤١٣
 ١٤١٤
 ١٤١٥
 ١٤١٦
 ١٤١٧
 ١٤١٨
 ١٤١٩
 ١٤٢٠
 ١٤٢١
 ١٤٢٢
 ١٤٢٣
 ١٤٢٤
 ١٤٢٥
 ١٤٢٦
 ١٤٢٧
 ١٤٢٨
 ١٤٢٩
 ١٤٣٠
 ١٤٣١
 ١٤٣٢
 ١٤٣٣
 ١٤٣٤
 ١٤٣٥
 ١٤٣٦
 ١٤٣٧
 ١٤٣٨
 ١٤٣٩
 ١٤٤٠
 ١٤٤١
 ١٤٤٢
 ١٤٤٣
 ١٤٤٤
 ١٤٤٥
 ١٤٤٦
 ١٤٤٧
 ١٤٤٨
 ١٤٤٩
 ١٤٥٠
 ١٤٥١
 ١٤٥٢
 ١٤٥٣
 ١٤٥٤
 ١٤٥٥
 ١٤٥٦
 ١٤٥٧
 ١٤٥٨
 ١٤٥٩
 ١٤٦٠
 ١٤٦١
 ١٤٦٢
 ١٤٦٣
 ١٤٦٤
 ١٤٦٥
 ١٤٦٦
 ١٤٦٧
 ١٤٦٨
 ١٤٦٩
 ١٤٧٠
 ١٤٧١
 ١٤٧٢
 ١٤٧٣
 ١٤٧٤
 ١٤٧٥
 ١٤٧٦
 ١٤٧٧
 ١٤٧٨
 ١٤٧٩
 ١٤٨٠
 ١٤٨١
 ١٤٨٢
 ١٤٨٣
 ١٤٨٤
 ١٤٨٥
 ١٤٨٦
 ١٤٨٧
 ١٤٨٨
 ١٤٨٩
 ١٤٩٠
 ١٤٩١
 ١٤٩٢
 ١٤٩٣
 ١٤٩٤
 ١٤٩٥
 ١٤٩٦
 ١٤٩٧
 ١٤٩٨
 ١٤٩٩
 ١٥٠٠
 ١٥٠١
 ١٥٠٢
 ١٥٠٣
 ١٥٠٤
 ١٥٠٥
 ١٥٠٦
 ١٥٠٧
 ١٥٠٨
 ١٥٠٩
 ١٥١٠
 ١٥١١
 ١٥١٢
 ١٥١٣
 ١٥١٤
 ١٥١٥
 ١٥١٦
 ١٥١٧
 ١٥١٨
 ١٥١٩
 ١٥٢٠
 ١٥٢١
 ١٥٢٢
 ١٥٢٣
 ١٥٢٤
 ١٥٢٥
 ١٥٢٦
 ١٥٢٧
 ١٥٢٨
 ١٥٢٩
 ١٥٣٠
 ١٥٣١
 ١٥٣٢
 ١٥٣٣
 ١٥٣٤
 ١٥٣٥
 ١٥٣٦
 ١٥٣٧
 ١٥٣٨
 ١٥٣٩
 ١٥٤٠
 ١٥٤١
 ١٥٤٢
 ١٥٤٣
 ١٥٤٤
 ١٥٤٥
 ١٥٤٦
 ١٥٤٧
 ١٥٤٨
 ١٥٤٩
 ١٥٥٠
 ١٥٥١
 ١٥٥٢
 ١٥٥٣
 ١٥٥٤
 ١٥٥٥
 ١٥٥٦
 ١٥٥٧
 ١٥٥٨
 ١٥٥٩
 ١٥٦٠
 ١٥٦١
 ١٥٦٢
 ١٥٦٣
 ١٥٦٤
 ١٥٦٥
 ١٥٦٦
 ١٥٦٧
 ١٥٦٨
 ١٥٦٩
 ١٥٧٠
 ١٥٧١
 ١٥٧٢
 ١٥٧٣
 ١٥٧٤
 ١٥٧٥
 ١٥٧٦
 ١٥٧٧
 ١٥٧٨
 ١٥٧٩
 ١٥٨٠
 ١٥٨١
 ١٥٨٢
 ١٥٨٣
 ١٥٨٤
 ١٥٨٥
 ١٥٨٦
 ١٥٨٧
 ١٥٨٨
 ١٥٨٩
 ١٥٩٠
 ١٥٩١
 ١٥٩٢
 ١٥٩٣
 ١٥٩٤

ابنه وحرم الامه على الحق لا بالعكس وهي في عقد الحق بين ما يحرم
ولا يزوج ابنته ولا المرأة عيبتها وتحرم المجنونة والوشية والقاصيات
ان لم يكن اصل كفايت ويحرم المايل من الزنا ونها وطهرها حتى يزوج وتطل
المتعة وابطلنا الوقت لا التوقيت ونجس الشغار ونجس بغير النسل
وتبطل شرط الخيار لا العقد ونجس روج المحرم والمحرمه حال
الاحرام دون الوطء وكذلك نجس انكاحهما ولو تزوجهما بالف
واحداهما حرام صح في الحلال وفيها الالف وقال احقهما من بينهما

فصل ونجس بعبان النساء فلوز وجت نفسها وهي غائبة حقة
بالعه او وكلت غيرها او وكلت به جاز من غير ذلك ويشترط في رواية
ووقفه على جازته في اخري وتشتاذن البكر في كفي صماها وتعتد
التيب وزوجها بالبران والتبوة نية او حيضة او تعيس وكذا ابنها

انما هو ما اذا كانت البكر ما دون
انما هو ما اذا كانت البكر ما دون
انما هو ما اذا كانت البكر ما دون

حتى ولو ادعى سكوتها وهي ان ذنبا قولها لا قوله او انطاع ابنته
شهاد ابناه وهي كمين يزعمها ويتولى العصية للسلام الخ
البايع العاقل ولا يمتعه بالفسقة والكافر على من علم تزوج الصغير
والصغير كالأب والجد ونجس الأقرب لا بعد لكن ثبت لها خيار البلوغ
تزوج غيرها وليسقطه مطلقا والزوج والزوج القاصية رواية
والخيار من الخيار والفتية ولم يمتعهما بعين فاحش في المهر وبغير

كنون ولم يقصر والولاية على الأب في الصغيرة ونجس الاحبار على الصغير
لا البطان واعدا ولا لاية الأب كجنون الولد بعد البلوغ والام واقفا
رهبان واولادهم اولا بعد العصب ومنعهم من مولا المولا
القاضي والجد اولى من الاخ مطلقا ونجسها لكل منها وروح
اما المجنونة على ابنها وعكسا ونجس الأب تزوج عبد الصغير من

من امة الصبي وقال
من امة الصبي وقال
من امة الصبي وقال

الاب والجد اولى من الاخ مطلقا ونجسها لكل منها وروح
القاضي والجد اولى من الاخ مطلقا ونجسها لكل منها وروح
القاضي والجد اولى من الاخ مطلقا ونجسها لكل منها وروح

وإذا غاب الولي الأقرب غيبة منقطعة تعقد الأعداء اجتزاه وتقيد

على القاصيه ومساها بان ينفذ الحقوق استطلاع ربه لا يجرم

وتعتبر القضاء في الدين فلا يكون القاصي كقول الصاحبة

كقول الأعداء استغنى وفي المال ملك للمهر للعجل والنفقة ويعتبرها

دونه ويجعل كقول القاصيه الخ واعتبر فيها الصنابع وعلى الامام

روايات ويعتبرها في رواية ويعتبر في اخرى الا ان تفقد واعتبرها

النسب ولم يقتصر واغلبه ويجعل ذال في الاسلام والحرية تقوى

لذي يوين ويستوى الايمان والاكثر واذا تزوجت بغير كقول جاز

للاولياء التفرق بين ما وجبه لبعضهم ان يختلفوا والولي الاختلاف

اذا انقضت من ميثاقه وبعينه وان كان هم زال فريضه فله ايضا

ومتعة وخير قوله في النكاح وليا من اولادها ووليا

على النكاح والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة

على النكاح والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة

على النكاح والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة

على النكاح والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة

او امتلا ووقلا اوليا واصيلا واقرا الولي والوكيل ومولي العبد

اليتامى غير ان لا يمتد في الامتد ويجوز عقد القسوة

من جانب موقوفه ويجوز من جانبين ويجوز من الفضولين

فصل

نفي اقل امساها وتركها للثلث او الثلث وجب بدخوله او موته فان

طلق قبل الدخول تنصف الا ان يحضره فترك ولم يجز له لاي

او يعقو الزوج فيكفل ولا متعة لها وان لم يسم او شرط ان لا يجر

نوجب مهر للثلث بالعقد لا بدخول وان طلقها قبله او جوا المتعة

تعيده روع وخياره والحقة باعتبار حاله ولا يراد على نصف ميثاق

ولو فرضه بعد العقد نوجبها لانصفه ويجوز له في قولها في آخر

وان زادها بعد العقد لم يمتد او حطت في حق ونصف الزيادة التصل

على النكاح والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة

على النكاح والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة

على النكاح والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة

على النكاح والنفقة والنفقة والنفقة والنفقة

بعد القبض المسمى واسقطها ولو امرها بعد ان طلقها فاعقبة قبل

النصف بحكم او اراض العتية او بقي نقدناه في كلمة لا نصف باعنا

كل منهما ولو رزق عند ما ساءوا في المهر ثم طلقها قبل الدخول

جعلناه بنصف لاطلة ولو رزق من المهر قبل طلقها قبل الدخول وجعلناه

فقبضته ثم رهنه له ثم طلقها قبل الدخول

وهنا بالثقة وان مهرها الفاقبضت النصف ثم رهنه الباقي ثم

طلقها قبله فزوجعه بنصف ما قبضت باطل ولو كان ديناً فقبضت

قبل القبض او عينا فقبضته منه مطلقاً منعتاه من الرجوع بالنصف

ولو سمي خيراً او خيراً براض النكاح ووجب مهر للثل او هذا العبد والكل

فكان خيراً او خيراً فلهما للثل ويحكم بقيمة الحر ولو كان عتياً او مثلاً

المختلاً ووافق الاول في الاولى والثاني في الثانية او على هذا من العتية

فكان احد سائراً العبد بنحو المهر ان ساءوا في مهرهم ويوجب معة

فان كان احد سائراً العبد بنحو المهر ان ساءوا في مهرهم ويوجب معة

فان كان احد سائراً العبد بنحو المهر ان ساءوا في مهرهم ويوجب معة

فان كان احد سائراً العبد بنحو المهر ان ساءوا في مهرهم ويوجب معة

مهر المهر عتياً او حكم العتية فان نقص عن مهر المثل ثم او على هذا المهر والميتة

فكان خلا او ذكية فلها مهر المثل في رزاقه والمشار اليه في الاصح كما في

في المذكرات ومهر المثل المهر او على هذا الشباب العتية فكانت

سبعة في المهر وحكمها فان نقصت عن مهر المثل ثم او على ثوب موصوف

في الذمة فاني يمينته اجبرها على القبول وحكمها ان اجل وعدم

الايجاب مردوي وهو الاصح او على عتية او فري من مهرهم نوجب الوسط او

قيمة لاهل المثل او ثوب ووجب مهر المثل او على عتية فان نسب اكثراً

قبل القبض فطلقها قبل الدخول فالاكساب لها ونصفها مع العبد

او على دار على ان تدفع اليه القام اصاب منها مهر المثل كان مهر

والالف كان مبيعاً والشفعة لاثبة فيها وعلى الف ان قام بها

والفان ان اخبرها بالاول هو الصحيح واجازتها او على اقل من المثل

والفان ان اخبرها بالاول هو الصحيح واجازتها او على اقل من المثل

والفان ان اخبرها بالاول هو الصحيح واجازتها او على اقل من المثل

والفان ان اخبرها بالاول هو الصحيح واجازتها او على اقل من المثل

والفان ان اخبرها بالاول هو الصحيح واجازتها او على اقل من المثل

على ان يطلق طرفها فان وثق والا امرته بتكليفه او على الف والغير او

هذه العبد او ذاك فالمهر ما شابه من النثل وقالوا لا قبل او على تعلم

القران او خدمتها سنة وموحد لا نوجبها الى يوم النثل وحكمها

ولو اختلفا على ان تزوجها جعل صداقها وانفصل بها النثل ولو ايت

النساء ما بقيتها ولو ضمن الاب المهر عن ابنه الصغير فان فاخذته

من تركه اجزأ الباقي الرجوع في نصيبه ولم يوجبوه عليه

لفقره له الصغير والولي صح ويختار في المطالبة ويختار من البتة

وهي العلامية ولو بان مدخولها تم تزوجها في العدة ثم ابانها قبل

الدخول حكم بنصف المهر وانما العدة وهما بطلان واستئناهما

ولو ازالا عدهما يدنع وطلقها قبله فعليه نصفه وانما بطلان ولو

نكح ثلثا في عقد فدخل بواحدة وطلق احداهن ثلثا والاخرى واحدة

بنساعة عشرة ايها ان وجد من مائتها والاثنا لاجانب ويعتبر

احدهما على ان يكون سبعة سنين والاولى ان يكون سبعة سنين

الاولى ان يكون سبعة سنين والاولى ان يكون سبعة سنين

الاولى ان يكون سبعة سنين والاولى ان يكون سبعة سنين

ومات بموتها قبل الدخول بها المهر وعلم الثلثين بمهر ونوع بينهما لا بمهر وتلك

ووافق في رواية او واحدة وثلاثين وثلاثا في عقد ومات بموتها قبل الدخول

تسبب التركة اربعة وعشرين متاخذ الواحد سبعة والباقي

مقسوم على الفريقتين نصفين وقالوا الثلثين ثمانية والثلث سبعة

او لواء وابنيها في عقد ومات بموتها قبل الدخول فاللام نصف

المهر والميراث والثلثين النصف وقسمها بين الميراث ونحو المهر

بالخوة الصحيحة ان ترفع الموانع كرض مانع وحض واحرام مح

وعرق وصوم ومضان والحج غير مانع ولا يجب الا مهر النثل بالدخول

في النكاح الفاسد لا بالعقد ولا بغيره والمهر واجب العدة ويثبت

النسب واعتبر مدته من حين الدخول ويقتبه ويختبر مهر النثل

بنساعة عشرة ايها ان وجد من مائتها والاثنا لاجانب ويعتبر

احدهما على ان يكون سبعة سنين والاولى ان يكون سبعة سنين

الاولى ان يكون سبعة سنين والاولى ان يكون سبعة سنين

الاولى ان يكون سبعة سنين والاولى ان يكون سبعة سنين

الاولى ان يكون سبعة سنين والاولى ان يكون سبعة سنين

النَّسَاطِي فِي الْبَيْتِ وَالْحَسَنِ وَالْمَالِ وَالْعَقْلِ وَالْدِينِ وَالْبَلَدِ وَالْعَمَلِ

والباق و اذا امتنع عن تسليم نفسها وان يسافر فيها الامر المحل

جازوان فان كل من وجد لا شجرة ولما الاستماع بعد الخرابه

حق نوبها و اذا اوفاهما نقلها حيث مشاء و قيل لا سا فيها

لَيْلٌ غَيْرُ لَيْلِهَا وَقِيلَ إِنَّهَا فَاهَا الْمَحَلُّ لَيْلٌ غَيْرُ لَيْلِهَا وَقِيلَ إِنَّهَا فَاهَا الْمَحَلُّ

الافلاوان المختلف في قدر المسة قضى له ان لا يفتقر الى

ملت منتهى الإحسان إلى الله - التوبة

...القول قول الفوج ...

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة وعبرة

ان تار من اوراق الحرا او الكزبرة

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

وہی کہ دیکھنی لڑیہ مائیں دیکھنی لڑیہ مائیں

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مجلسه اوله

3/12

الشيء مستغف وحجاً بغير مثل **فصل** ولا يجوز تناخ العبد والآمة

والمكانس والمدر وأُم الولد الإياذن المولى ونجدة اجبار العبد كالامة

دوں خطبہ المطاہتہ واذا نزل المہر دیناں رقبۃ بیاع فیہ

ووسع الله المكاتب واذنه ينظم الفاسد كالقبح وليس

وَاللَّهُ يَسْتَبْرِئُ لِنَفْسِهِ الْإِلَهَ حَتَّى يَأْتِيَهَا إِذَا خَفِيَ بِهَا وَنُتِبَ لَهَا

[Faint handwritten Arabic script]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْحِجَّةِ فَالْحُمَّى يَوْمَ لَا يُفْعَلُ فِيهَا شَأٌ وَلَا يُسْقَى فِيهَا مَاءٌ وَلَا يُصَلَّى فِيهَا صَلَاتٌ وَلَا يُحِطُ فِيهَا بِشَيْءٍ مِّنَ الْوَصْفِ يُعَذِّبُ الْقَوْمَ الَّتِي هُمْ فِيهَا كَانُوا

مکتبہ انفاذہ اور قریب

الذي هو في الحقيقة من غير أن يراه ثم يعقبه قوله تعالى

من كتاب...

ادام مطلقاً مادل سجدت

بنده مکاتبه تم مات لافسید الی بیج

10

العبد ولد المصروف بالقيمة كالمهر **فصل** ولا يرد المهر في النكاح

وبين وثق وقرب وأجاز لها ردة بالشك الأول ويوجب العنق والنفقة

لا المحبوب حولاً فإن وصل والأقرب بينهما يطالبها ويجعل المهر

كثفة بنية لا مستحاة والفرقة بغيره الحاكم وقالوا بوجوبها وإذا طلق

الامة عتقها فالحيا للولي ويجعلها ما تعتاد ردة المهر بغيره

فصل وأجاز ردة النكاح ولو تزوج بغير شهود أجوز

وإذا سلم البقية أو لمحمد فهو جائز بشرط التفرقة بينهما

وفراقتهم بمرافعة أحدهما كإسلامه أو في عدة كافر فهو باطل أو غير

مهر وهما ذمتان فمهر المثل غير لازم ولو رأتها أو أسلمت كالحكمنا

في الحريتين ولو مهرها وهما ذمتان خمر أو خمر أو بعينها ثم أسلمت

فمهر المهر أو في الذمة فالقيمة فيها ومهر المثل فيه ويوجب فيهما

في الذمة عليه في المهر فمهرها على خير أو خمر

في المهر المهر أو في الذمة فالقيمة فيها ومهر المثل فيه ويوجب فيهما

في الذمة عليه في المهر فمهرها على خير أو خمر



والتعدد في الطلاق قبله ولو كان العاقل في أرضها يبدلها بجعل مهرها

نصف المهر مثل عمله لأمه المثل أو على أن تزرع في بذر أو مهرها

بغيره وجب مهر المثل **كتاب المساقاة**

ويجوز من الثمر ما طهره وقالوا لا يجوز إذا كان من ماله

من الثمر ما طهره وقالوا لا يجوز إذا كان من ماله

نظرها على النخل والكرم وإذا دفع اليد غلاماً لم يرد بالعدل جاز

وإذا نسدت كان للعامل أجر مثله ونظير الموت ونفخ الإغفار

كتاب النكاح

يس حال الاعتدال وجب في التوفان ويكفي خوف الجور ونفصله

على التحلي للتوافل وينعقد بالإيجاب والقبول وهما لفظ المأخوذ

أحدهما ولا يقتصر على لفظ النكاح والتزويج فينقض بالملك والصدقة

في النكاح ولا يقتصر على لفظ النكاح والتزويج فينقض بالملك والصدقة

في النكاح ولا يقتصر على لفظ النكاح والتزويج فينقض بالملك والصدقة

في النكاح ولا يقتصر على لفظ النكاح والتزويج فينقض بالملك والصدقة

في النكاح ولا يقتصر على لفظ النكاح والتزويج فينقض بالملك والصدقة

فصل في الفرج يشوق ويشتها يوطء صاحبها
والله اعلم بالصواب

خلاف ما رویت علی الاقرار باختلاف اہل حق والافتاد
بعدم التمسک علی الاقرار بالبدل

اذا قال الرجل اني قد اذعن الله
او اذعنوا لي فاعلموا انهم قد اذعنوا
لله في كل ما امر به ونهى

هذا هو طلاق البينة وهو ان يطلقها في مجلس
او في مجلسين او في مجلس واحد او في مجلسين
او في مجلس واحد او في مجلسين او في مجلس واحد

ولا يثبت الرضاغ الا بالعدة وجالين او رجل واحد او رجل واحد

كتاب الطلاق

اذا وقع الطلاق في طهر لم يجز ما فيه وترها حتى ينفق

فقد ابي الحسن الطلاق في وقوعه في طهر او في شهر او في طهر

واحد وقع وجعله بدعة وان فرقها في عدة طهراته بالسنة ولم

يخصها في الواحدة فاذا قال للمدخولها انت طالق فلها السنة

نقمت على الاطهار واعتبر بانيه المجمع وتم السنة في العدد الدخول

بما وغنيها ونقص في الوقت المدخول بها بان يطلقها في طهر حال

عن الوقاع واخر طلاق غير المدخول بها في الحيض من غير كراهية

وان كانت لا تخيف لصغر او كبر طلقها السنة واحدة واخرها عقيب

الوقاع طاهر لم ثم بعد كل شهر اخري وجعل طلاقها السنة واحدة

وله لا طلاق في طهر

هذا هو طلاق البينة وهو ان يطلقها في مجلس
او في مجلسين او في مجلس واحد او في مجلسين
او في مجلس واحد او في مجلسين او في مجلس واحد

وقال لا طلاق في طهرين شهرين او ثلثين او ثلثين او ثلثين او ثلثين

فانث ثلاثة فيحكم بواحدة عقيب الاول وانقضت عدتها بالثالث

في ثمانية ان تزوجها لا غير وطلاقا يقع واحدة بعد نفاسها واخران

في طهرين واذا طلق في الحيض وقع بدعي وتسحب الرجعة ثم الطهر

الذي يملكه لا يملك الطلاق فيه وكذا الطلاقان تخلتها رجعه في

طهر او شهر والثلث في السنة في حاليتها بشهوة ولا يتزوج

على الاطهار **فصل** ويقع طلاق غير الصبي والمجنون والنائم ومن

الاخرى بالاشارة وتوقع طلاق المستكران والمكره وتغير عدما

بالنساء لا بالرجال ومن لك امراته او شقة صامته وقعت الفرقة

بينهما ولو اشترته ثم اعتقته فطلقها في العدة او خرجت مسلمة ثم

خرج بعد ها وطلقها بالبعية فيهما واوقعه ولم يفرقوا بغيره بالكلين

هذا هو طلاق البينة وهو ان يطلقها في مجلس
او في مجلسين او في مجلس واحد او في مجلسين
او في مجلس واحد او في مجلسين او في مجلس واحد

هذا هو طلاق البينة وهو ان يطلقها في مجلس
او في مجلسين او في مجلس واحد او في مجلسين
او في مجلس واحد او في مجلسين او في مجلس واحد

فصل ولا يحتاج من حلاله نية طلاق ومطلقه وطلقك

فيقع واحد رجعه وبلغ نية الخلق والثنتين ويقع بانت الطلاق وطلاق الطلاق وطلاق واحدة إلا أن نوى الخلق والغيبا الثنتين

وتتغير الحايه اليها حاله الرضا كمال بته بنك حرام جليل على

فأريد الحق بإبطل خلته رية وتعتك لاهلك سجد فارتك

أمر بك بيدك أنت حر يعني استتري تحري أخرجي أعز أذهبي

استغنى الإزواج ويقع حاله مذكر الطلاق في الفصل ما يصلح جوابا

لا رد أقال إلهام صدق فيما يصلح لها ويصدق حاله الغضب إلا بما

يصلح جوابا لا غير ويجعلها بواين لا راجع وتصح نية الثلاث

والغيبا الثنتين ولم يوقعوا بطلانها ولا بطل جعلها باينه ولو قال است

أمر لي أو لست زوجا أو ما أنا أو ما أنت فهو واقع بالنية والغيبا

مما لا يملكه الزوج أو ما أنت أو ما أنا أو ما أنت فهو واقع بالنية والغيبا

هذا هو المذهب في طلاق واحدة أو اثنتين

في طلاق واحدة أو اثنتين

في طلاق واحدة أو اثنتين

في طلاق واحدة أو اثنتين

ولا يقع بانتهال طلاق وإن نوى لا يمين أو حرام ولو قال طلاق واحدة أو لا

حكم بواحدة والغيبا ولو قال أنت طالق ثنتين مع تحقق بولال فاعتقها

ملك الرجعة ولو علقها بما يحل الغد والمولى عتقها به مذكرا لها أو موت

مولاها أو موت أخيه أو ثما يوقعها أو خالفه ولو وصفه بضرب مثل قوله

والشدة نوقعه باينا لا رجعي أو طالق باين أو شدة أو الفحشة أو طلاق

الشيطان أو البدعة أو كالجمل أو ملا البيت وإن نوى ثلثا وقهر

أو الطويل أو العرض جعلناه باينا ويقع لأصافه إلى الجملة أو ما

ينوب عنها كانت أو وجهك أو وجهك أو وجهك أو وجهك أو وجهك

كصقل أو ثلثك والغيبا فيما لا ينوب كذلك أو رجلك ولو قال نصف

تطبيق أو ثلثها وقعت كاملة أو واحدة ونصفا قبل الدخول

أو وقعنا ثنتين لا واحدة أو من واحدة إلى ثلث فالواقع ثنتان وكذا

أو وقعنا ثنتين لا واحدة أو من واحدة إلى ثلث فالواقع ثنتان وكذا

أو وقعنا ثنتين لا واحدة أو من واحدة إلى ثلث فالواقع ثنتان وكذا

أو وقعنا ثنتين لا واحدة أو من واحدة إلى ثلث فالواقع ثنتان وكذا

أو وقعنا ثنتين لا واحدة أو من واحدة إلى ثلث فالواقع ثنتان وكذا

97

هذا هو المذهب في طلاق واحدة أو اثنتين

في طلاق واحدة أو اثنتين

في طلاق واحدة أو اثنتين

في طلاق واحدة أو اثنتين

هذا هو المذهب في طلاق واحدة أو اثنتين

في الاقرار وقال ثلاث وما اكفينا بواحدة او واحدة في سنتين او تعنا

واحدة لاثنين او سنتين في مثلها فثنتين لا ثلثا او بكلمة او فيها

طلقة في الحال في كل البلاد او اذا دخلتها او في دخولك نعلوا وغدا

وقع بطول الفجر او في غدر ونوي اخر فهو مصدق ما قضا

وقال ديانة ط في غدا او اليوم وغدا وقعت واحدة او غدا واليوم

او تعنا سنتين او كل يوم ولائته او تعنا واحدة لا ثلثا في ثلث ايام

او امس وقد تزوج اليوم لم تطلق ولو كان تزوجها من قبل طلقة

الآن او في شهر يوقعه في الحال او ان لم يطلق فانت طالق طلقت

في اخر اجزائه او متى لم اومتي ما لم تطلق حين سكت واذا مثل

ان وقال مثل مني او متى لم اطلق واحدة فانت ثلثا ووصل الى طالق

او تعنا هذه لا الثلاث او قبل قدوم فلان بشهر او تعناه مقتصر الا

في الاقرار وقال ثلاث وما اكفينا بواحدة او واحدة في سنتين او تعنا واحدة لاثنين او سنتين في مثلها فثنتين لا ثلثا او بكلمة او فيها طلقة في الحال في كل البلاد او اذا دخلتها او في دخولك نعلوا وغدا وقع بطول الفجر او في غدر ونوي اخر فهو مصدق ما قضا وقال ديانة ط في غدا او اليوم وغدا وقعت واحدة او غدا واليوم او تعنا سنتين او كل يوم ولائته او تعنا واحدة لا ثلثا في ثلث ايام او امس وقد تزوج اليوم لم تطلق ولو كان تزوجها من قبل طلقة الآن او في شهر يوقعه في الحال او ان لم يطلق فانت طالق طلقت في اخر اجزائه او متى لم اومتي ما لم تطلق حين سكت واذا مثل ان وقال مثل مني او متى لم اطلق واحدة فانت ثلثا ووصل الى طالق او تعنا هذه لا الثلاث او قبل قدوم فلان بشهر او تعناه مقتصر الا

مستند او قبل موت فلان بشهر فانت لتمامه فهو مستند وقال مقتصر

او قبل موتها او موتك فهو مستند ولا ارث والغياء او اخر ما املكه او

اخرها خذ طالق الجذرا واقع على اخرها مستند او اطولها

عمن طالق الآن وقعناه على الباقي حال موت الاخر لا مستند ا

ولو شهد واحد بواحدة واخر بثلثين فالقاضي لا يحكم بشي وقال

بواحدة وكذا الخلاف في طلق نفسك واحدة فطلقت ثلثا ورددنا

شهادتهما بطلاق احدهن فيسأ مع نسيانها **فصل** واذا

طلق قبل الدخول ثلثا وتعن فان فرق بانه بالاولي او قال واحدة

واحدة او قبل واحدة او بعد ما واحدة بانه بواحدة او قبلها

واحدة او بعد واحدة او مع او معها وقعتا وان دخلت الدار

او شرجتك وطلقت وطلقت وطلقت فالاولي واقعه وقال كلها اثم

مستند او قبل موت فلان بشهر فانت لتمامه فهو مستند وقال مقتصر او قبل موتها او موتك فهو مستند ولا ارث والغياء او اخر ما املكه او اخرها خذ طالق الجذرا واقع على اخرها مستند او اطولها ممن طالق الآن وقعناه على الباقي حال موت الاخر لا مستند ا ولو شهد واحد بواحدة واخر بثلثين فالقاضي لا يحكم بشي وقال بواحدة وكذا الخلاف في طلق نفسك واحدة فطلقت ثلثا ورددنا شهادتهما بطلاق احدهن فيسأ مع نسيانها فصل واذا طلق قبل الدخول ثلثا وتعن فان فرق بانه بالاولي او قال واحدة واحدة او قبل واحدة او بعد ما واحدة بانه بواحدة او قبلها واحدة او بعد واحدة او مع او معها وقعتا وان دخلت الدار او شرجتك وطلقت وطلقت وطلقت فالاولي واقعه وقال كلها اثم

فان قدم الشرط فالاول معلقة والثانية متجزة او آخر فالاول متجزة

والباقي نحو وان قدم في المدخول بها فالاول معلقة والباقي متجزة

او آخر فالثالثة معلقة والباقي متجزة وقال لا يتعلق الكل بطلاق

وتجزيه تعليقاً بالنكاح واجاروه مع التميم ولو قال ان تزوجت

فانت طالق قبل يوقعه واذا علق بشرط باحد الغاظم كان فاذا

واذا ما ومتى ومتى ما وكل وكما في ملك ومضاهيه صح ولا يبطل

بزوال الملك فان وجد فيه انحلت اليمين ووقع المعلق عقبيه

والا انحلت ولم يقع ولا يتكسر الا في كلامنا وانكسر انكساراً

الثلاث وابطلناه بتجزيها وحاقه مرثداً مبطل لتعليقه

واوقعنا البابين المعلق بشرط وجد في عدة ما بين متجزر ولو قال

كلما تزوجتها وطالق فتر وجهها في يوم ثلثا ودخل بها في كل مرة التي

نظيفة لغيره بانه قال زوجه

اعلان هذه السبل على اربعة اوجه اولها

ان قال زوج الامرات ان دخلت الدار

فانت طالق ثلثي ثم كلفني بيتاً فدخلت

الدار في عدتها انحلت اليمين ووقع

في كل مرة التي نظيفة لغيره بانه قال زوجه اعلان هذه السبل على اربعة اوجه اولها ان قال زوج الامرات ان دخلت الدار فانت طالق ثلثي ثم كلفني بيتاً فدخلت الدار في عدتها انحلت اليمين ووقع في كل مرة التي نظيفة لغيره بانه قال زوجه

باربعة مهور ونصف واما ما بين ثلاث وحكما بطلقين ومهرين ونصف

او ما بين الزينة بثلث المهور وثمانية ونصف وبارت بثلاث

ولو اختلفا في الشرط كان القول له والبينة لها فان اسفدت بها

اعتبر قولها في حقه ما كان حصة فانت طالق ولا تدرى فاحترقت

طلقت خاصة ويشترط استمرار التيم ثلثة فان قال حيضة فطها

وبها وكالتعلق لمحتبها وبغضها فان قال بقليل عكس واوقعاه

واذا قال اختاري ينوي الطلاق بقيد المجلس

فان تبدل حقيقة او حكماً بطل وان اختارت نفسها كانت بآية

ولم يوقعوا ثلثاً وان نواها ولا يميز ذكر النفس في كلامه او كلامها

ولو قال اختاري نفسك اليوم وبعد غد فترت اليوم اثبتناه بعد

الغد وكررت اختاري ثلثا فقالت اخترت الاولي والوسطى او

اذا كثر لفظ الاسماء لا يشار ثلثا فاختارت

اسمها ومع عليها انت فطلقت وقال لا يميز واحدة

ولا حاجة الى بينة المزوج ولا ذكر النفس

بالاطلاع

ب

فان قال اختاري ينوي الطلاق بقيد المجلس فان تبدل حقيقة او حكماً بطل وان اختارت نفسها كانت بآية ولم يوقعوا ثلثاً وان نواها ولا يميز ذكر النفس في كلامه او كلامها ولو قال اختاري نفسك اليوم وبعد غد فترت اليوم اثبتناه بعد الغد وكررت اختاري ثلثا فقالت اخترت الاولي والوسطى او اذا كثر لفظ الاسماء لا يشار ثلثا فاختارت اسمها ومع عليها انت فطلقت وقال لا يميز واحدة ولا حاجة الى بينة المزوج ولا ذكر النفس بالاطلاع

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب
والعلم هو نور القلب

© 1997

او واحدة فثنتان **فصل** ومن ايامه في مرضه ثم مات ثورهما
 وشربوا كونهما في العدة وجعلهما الاقراء وهما ابعد الاجلين ولو غلبه
 بفعل اجني فوجد في مرضه منعا الاث او فعلها الضروي طبعاً او
 شرعاً ففعلته في مرض ابطال ثوريهما ولو اقر المريض بانقضاء عتهما من طلقهما
 في الصحة وصدقته فاقترعها واوصى فلها الاكل من غير منعا اثباتاً وحكما

بصحة ما فصل ويراجع المعتد من راجع وان لم ترش ولا ختم به
الوطء وبنت به القول كراجعتك ولينها بالفعل كالمس بشهوة والتعطر
الى الفرج بشهوة ويسحق الاشهاد ولا توجبه ومعناه من السقيا
حتى يشهد ولو ادعي الرجعة في العدة بعد انقضائها فاصدقته والا
فالقول قوله بغير عين ولو قال راجعتك فاجابته انقضت عدي
لا امكنه فاعلم

أوزوج الامه كت راجعت بها فصل في مود من الكتب
 Copyright © Kir
 في مود من الكتب راجعت بها فصل في مود من الكتب
 في مود من الكتب راجعت بها فصل في مود من الكتب

قَوْلُهَا فِيهِمَا وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُّ فِي الثَّلَاثَةِ بَعَثْنَا أَيَّامَ قَطْعِ الرَّجْمَةِ يَدُونَ

غَسِيلٌ وَإِنْ انْقَطَعَ لَا قِلَّ لَمْ يَنْقُطِ إِلَّا بِالْغُسْلِ أَوْ فِي وَقْتِ صَلَاةٍ أَوْ بِلَتِيمٍ

مَعَ الصَّلَاةِ وَقَطْعُهَا بِالْيَتِيمِ وَحَدَّةٌ وَلَوْ شِئْتَ عَوْضًا فَصَادِمٌ لَمْ يَنْقُطِ

وَخَالَفَهُمْ فَلَا يَنْقُطُهَا بَرَكُ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَلَوْ عُلِقَ الْإِطْلَاقُ بِجَاغِهَا

فَلَيْتَ فِيهِ جَعَلَهُ مَرَجَعًا وَقَعَهَا عَلَى الْمَعَاوِدَةِ وَلَوْ كَانَ ثَلَاثًا لَمْ يَنْقُطِ

بِالْعَقْرِ وَخَالَفَهُ وَتَرَيْنَ الْمَطْلَقَ الرَّجْعِيَّ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَدْخُلَ

عَلَيْهَا إِلَّا بِإِعْلَامٍ وَإِذَا بَنِيَتْ بِمَا دُونَ الثَّلَاثِ تَرَوَّجَهَا الْعِدَّةُ

وَبَعْدُهَا أَوْ ثَلَاثٌ فِي الْحَقِّ وَثَنَيْنِ فِي الْأَمَةِ لَمْ يَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْحَلَّ زَوْجًا

غَيْرَهُ نَكَاحًا صَحِيحًا وَيَدْخُلُ بِهَا ثَمَّ ثَنِينَ مِنْهُ أَوْ يَمُوتُ عَنْهَا وَيَحِلُّ

وَطَرُ الْمَرَاغُولِ وَالْمَوْلَى وَإِذَا اشْرَطَاهُ فَالِنِكَاحِ مَكْرُوهٌ وَتَحْلِيلُ

وَيَحْكُمُ بِفُسَادِهِ وَحُكْمٌ بِالْبَحْثَةِ وَفِي الْحَلِّ وَيَمْدُمُ الثَّانِي مَا دُونَ الثَّلَاثِ

أَذَى زَوْجَهَا بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ فَالنِّكَاحُ مَكْرُوهٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

لَعَنَ اسْمَ الْحَلَلِ وَالْحَلْلَةَ وَهُوَ يَحِلُّ لِلْعَدِثِ إِذَا اشْرَطَ الْحَلَّ

لَعَنَ اسْمَ الْحَلَلِ وَالْحَلْلَةَ وَهُوَ يَحِلُّ لِلْعَدِثِ إِذَا اشْرَطَ الْحَلَّ